www.kotobarabia.com

انهيـــــار العـــولمة!

هل حقاً يعيد التاريخ نفسه وتنهار العولمة المعاصرة كما انهارت في موجتها الأولى بالكساد العظيم؟"

(الدراسة الحائزة على جائزة الدولة في الاقتصاد - جمهورية مصر العربية)

دكتـــــور/

رضا عبد السلام

دكتوراه في الاقتصاد – المملكة المتحدة

مستشار اقتصادي لدى صندوق التنمية الصناعية السعودي

حائز على جائزة الدولة في الاقتصاد – جمهورية مصر العربية

تقديم بقلم كل من:

الأستاذ الدكتور/

علي لطفي

أستاذ الاقتصاد

رئيس وزراء مصر الأسبق

الأستاذ الدكتور/

أحمد جمال الدين موسى

أستاذ الاقتصاد

وزير التربية والتعليم الأسبق

www.kotobarabia.com

انهيـــــار العـــولمة!

هل حقاً يعيد التاريخ نفسه وتنهار العولمة المعاصرة كما انهارت في موجتها الأولى بالكساد العظيم؟"

(الدراسة الحائزة على جائزة الدولة في الاقتصاد - جمهورية مصر العربية)

دكتـــــور/

رضا عبد السلام

دكتوراه في الاقتصاد – المملكة المتحدة

مستشار اقتصادي لدى صندوق التنمية الصناعية السعودي

حائز على جائزة الدولة في الاقتصاد – جمهورية مصر العربية

تقديم بقلم كل من:

الأستاذ الدكتور/

علي لطفي

أستاذ الاقتصاد

ورئيس وزراء مصر الأسبق

الأستاذ الدكتور/

أحمد جمال الدين موسى

أستاذ الاقتصاد

ووزير التربية والتعليم الأسبق

www.alkottob.com

طبقا لقوانين الملكية الفكرية

جميع حقوق النشر و التوزيع الالكتروني لهذا المصنف محفوظة لكتب عربية. يحظر نقل أو إعادة نسخ أو إعادة بيع اى جزء من هذا المصنف و بثه الكترونيا (عبر الانترنت أو للمكتبات الالكترونية أو الأقراص المدمجة أو اى وسيلة أخرى) دون الحصول على إذن كتابي من كتب عربية. حقوق الطبع الو رقى محفوظة للمؤلف أو ناشره طبقا للتعاقدات السارية.

www.alkottob.com

بسم الله الرحمن الرحيم

" يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً

وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ "

صدق الله العظيم

(الحجرات آية ١٣)

www.alkottob.com

www.alkottob.com

ملخص

كثر الحديث وعقدت آلاف المؤتمرات وحلقات النقاش على مستوى العالم أجمع لبحث ظاهرة أو عملية العولمة وإلى أين تقود العالم؟ هل إلى الخير المحض كما ادعى ويدعي المروجون، ومن بينهم فرانسيس فوكوياما الذي هز العالم الاقتصادي بكتابه " ***نهاية التاريخ*** **وخاتم البشر**" (١٩٩٢) ومن قبله ميلتون فريدمان؟...الخ، أم أنها تقود العالم إلى كوارث محققة، يأفل على أثرها نجم الرأسمالية، كما يدعي المعارضون والمحللون، ومن بينهم هارولد جيمس، الذي أصدر كتاباً بعد أقل من عشر سنوات (٢٠٠١) على كتاب فوكوياما تحت عنوان "***نهاية العولمة***"؟!

فهل يعيد التاريخ نفسه، وتقع الرأسمالية العالمية ثانية في فخ أزمة شاملة تترك وراءها الملايين من الضحايا والكوارث؟ أم أن الرأسمالية العالمية تمتلك اليوم بناءً مؤسسياً قادراً على حماية الرأسمالية من نفسها؟ **وما هو الحل للخروج من محنة الصعود والهبوط في الأنظمة الوضعية؟** هذا ما حاولت دراستنا الإجابة عليه من خلال العرض أولاً لما إذا كانت العولمة بالظاهرة أو العملية الحديثة كما يتصور الكثيرون؟

وإذا كان من المؤكد أن العولمة كظاهرة أو كموجة حدثت من قبل، فما هي أوجه الشبه بين الموجه الحالية للعولمة والموجه السابقة، سواء على المستوى الفكري أو على مستوى التطبيق، وكيف انهارت الموجة الأولى ومتى ولماذا انهارت؟ أي ماهي عوامل الانهيار؟ وهل يمكن للموجه الحالية أن تواجه ذات المصير؟ ثم ماهي العوامل ساهمت في بروز الموجه الحالية للعولمة؟

وبماذا أثمرت موجة العولمة الرأسمالية المعاصرة بعد مايقرب من ثلاث حقب من التجربة؟ هل الخير المحض والرفاهية كما ادعى فوكوياما؟ أم اختلالات وأزمات ومشاكل بيئية وتوحش الشركات الدولية...الخ؟ وهل البناء المؤسسي الدولي القائم قادر

www.alkottob.com

على حماية العولمة الرأسمالية من مواجهة شبح الانهيار؟ وما هي توقعات المحللين لمستقبل مشروع العولمة؟ وإذا كان الرأي الغالب يرى بحتمية اندثار الموجة الحالية للعولمة كما اندثرت سابقتها، فهل من بديل؟ ماذا عن الرؤية الإسلامية، هل يمكن أن تشكل طوق نجاة لإنقاذ البشرية من فوضي صعود وهبوط الأنظمة الوضعية؟ وما هو شكل تلك الرؤية ومظاهر تميزها، كي ما تحظى بالإجماع العالمي عليها. تضمنت هذه الدراسة محاولة للإجابة على كل تلك التساؤلات أملاً في أن تشكل لبنة في بناء يكمله المخلصون من أبناء هذه الأمة.

www.alkottob.com

تقديم بقلم

الأستاذ الدكتور علي لطفي

رئيس وزراء مصر الأسبق

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة

عندما طلب مني الدكتور رضا عبد السلام أن أكتب له تقديم لكتابه "انهيار العولمة! هل حقاً يعيد التاريخ نفسه وتنهار العولمة المعاصرة كما انهارت في موجتها الأولى بالكساد العظيم" **انتابني لونان من الشعور: شعور بالغبطة والسرور، وشعور بالخوف. أما الشعور الأول فمرجعه إلى إقدام اقتصادي شاب على الكتابة في هذا الموضوع الهام والحديث وهو "العولمة".. أما الشعور الثاني فمرجعه إلى تخوفي من أن يكون ما كتبه الدكتور رضا عبد السلام ليس على المستوى الذي أتوقعه والذي يسمح لي بتقديمه. ولكن ما أن انتهيت من قراءة الكتاب حتى ازداد الشعور الأول وتبدد الشعور الثاني، وقررت فوراً كتابة تقديم لهذا الكتاب.**

لقد عالج الدكتور رضا عبد السلام الجوانب المختلفة للعولمة في ثمانية مباحث بأسلوب علمي رشيق.. نستطيع أن نقول أنه السهل الممتنع، وإنني إذ أهنئ الدكتور رضا عبد السلام على إعداد هذا الكتاب الذي يعتبر إضافة حقيقية إلى المكتبة الاقتصادية العربية، فإنني أدعو القارئ العربي أن يتفاعل ويتعايش مع هذا الكتاب حتى يصل إلى آخر عنوان فيه، وهو مقترح الدراسة حتى نفكر جميعاً في هذا المقترح وغيره

www.alkottob.com

من المقترحات حتى تتحقق التنمية المستدامة، ويتحقق العدل الاقتصادي في ظل عولمة عادلة.

وأستأذن القارئ أن أنتهز فرصة التقديم لهذا الكتاب لأوضح وجهة نظري في العولمة...

شهد العالم في السنوات الأخيرة من القرن العشرين ظاهرة العولمة التي تمثلت في التدفق الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات بين مختلف دول العالم. وللأسف الشديد فقد ثبت أن العولمة بالشكل الذي طبقت به كانت – وما زالت – تصب في مصلحة الدول الغنية وضد مصلحة الدول الفقيرة . ففي ظل العولمة ازداد الأغنياء غنى وازداد الفقراء فقراً بحيث أصبح ٢٠% من سكان العالم (الأغنياء) يحصلون على ٨٠% من الدخل العالمي، بينما نجد أن ٨٠% من سكان العالم (الفقراء) لا يحصلون إلا على ٢٠% من الدخل العالمي. وفي تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الإنكتاد) لعام ٢٠٠٢ جاء أن عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً في البلدان الأقل نمواً في العالم يتزايدون عاماً بعد آخر، ويصل عددهم حالياً إلى ٣٠٧ مليون نسمة ومن المتوقع أن يصل عددهم إلى ٤٢٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٥!!.

وفي ١٨ مارس من عام ٢٠٠٢ عقد في مدينة مونتيري بالمكسيك أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الذي شارك فيه رؤساء وزعماء أكثر من خمسين دولة متقدمة ونامية على السواء بهدف بحث سبل مكافحة الفقر في العالم والتأثيرات السلبية لظاهرة العولمة الاقتصادية. وقد تبين في هذا المؤتمر أن نحو ٨٢٦ مليون نسمة لا يجدون الغذاء الكافي، كما أن ٨٥٠

www.alkottob.com

مليوناً آخرين لا يقرءون ولا يكتبون ، واكثر من مليار نسمة لا يجدون مياه الشرب.

وقد طالبت الوثيقة الختامية للمؤتمر الدول المتقدمة بأن تخصص على الأقل ٠,٧% من إجمالي ناتجها القومي لمساعدة الدول النامية، حيث أنه وفقاً لأرقام البنك الدولي، فإن المساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية قد بلغت ٣٦,٥ مليار دولار فقط عام ٢٠٠١، في حين أن الدول الفقيرة تحتاج إلى أكثر من ١٠٠ مليار دولار مساعدات سنوية إذا كان المجتمع الدولي يرغب في تحقيق هدفه بالقضاء على أكثر مناطق العالم فقراً في العالم بحلول عام ٢٠١٥.

إن الدول المتقدمة بصفة عامة، والولايات المتحدة بصفة خاصة ، عليها أن تتذكر أن البشرية قد نشأت وسط أعاصير الخوف من المجهول...وخاض الإنسان حروباً ضد ظروف الطبيعة القاسية اكتشف خلالها الملاذ الآمن من خلال الأسرة الصغيرة فالقبيلة فالمجتمع.

وصاغ الطرفان الفرد والمجتمع عقداً اجتماعياً قوامه التقاليد والأخلاق والتعارف على الخير ...وتتضمن قواعد اللعبة المنافسة المشروعة لتحقيق الأحلام وتحويلها إلى إنجازات تفيد البشرية. وعلى الرغم من المكانة المستحقة للعقل في قيادة الحضارة، إلا أن القلب الرحيم ظلت له المساحة الكبرى في تحقيق التوازن ورفع فتيل الكارثة وشكل كذلك الكفة الثانية في ميزان العدالة إلى الدرجة التي اعتمد فيها المجتمع أحياناً كثيرة مبدأ "الرحمة فوق العدل" وأصبحت القلوب التي نشأت في أحضان الدفء الأسري وتشربت بمبادئ الخير والوفاء والإخلاص منارات

www.alkottob.com

على مشوار الحضارة، بينما مجتمعات أخرى سيطرت عليها المادة في تصرفاتها وبات الفرق واضحاً لصالح الشعوب صاحبة القلوب الرحيمة التي عاشت حياة اجتماعية سوية قلت فيها المشاكل وتصالح الناس حول استثمار طاقاتهم وإمكاناتهم لخير الإنسان والتكافل الاجتماعي وكادت الجريمة تختفي في هذه المجتمعات وأصبحت نسبتها هامشية وجوانحها محددة الملامح يسقط فيها المجرم بسهولة ويلفظه المجتمع ويجد أيضاً الجزاء المناسب ويسدد ضريبة المجتمع ثم يعود إليه فرداً نافعاً من جديد.

ولكن الأمر مع العولمة لم يعد كذلك، حيث الطوفان الهادر الذي لم يهاجم الإنسان في صناعته وزراعته ولقمة عيشه فحسب، بل هاجمه كذلك في أخلاقه وعاداته وتقاليده التي استقرت لآلاف السنين، هاجم الطوفان هياج الأخلاق وركز مهامه على مداخل القلوب فتحجرت وأصيبت بالقسوة والأنانية وتباعد البشر عن الحب والود وتساقطت القيم والأخلاقيات المستقرة وتعدى الأمر كذلك إلى ابتكار جرائم استخدمت ما حقق الإنسان من تقدم تكنولوجي وعلمي ليعجز هو نفسه أمام الآثار المدمرة لجريمة لا تجد من يوقفها.

فالفعل وحده لا يكفي لآن التوازن سقط مع إصابة القلوب بمرض القسوة الذي تسبب فيه "فيروس العولمة" ولا علاج له إلا بالعودة إلى الزمن الجميل الذي نحمد الله على أن مجتمعنا العربي لم يودعه بعد.

وكما يقول المثل العمي "رب ضارة نافعة" ونقصد بذلك أن هجوم الطائرات الانتحاري على برجي مركز التجارة العالمي والبنتاجون في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على الرغم من أنه عمل إرهابي ندينه جميعاً إلا أنه يجب

www.alkottob.com

أن يجعل الدول المتقدمة بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة يعيدون النظر في "العولمة الظالمة" و " العولمة اللامسئولة " ونقصد بذلك أن تكون العولمة طريقاً بسير في اتجاهين وليس في اتجاه واحد فقط، وأن يعم نفعها الجميع وليس عدداً محدوداً من الدول، وألا تذهب جل مغانمها إلى القطب الأوحد في حين يتحمل الآخرون مغارمها. ليكن هذا الحدث فرصة للقضاء على الظلم الملموس في النظام الاقتصادي العالمي لأن هذا الظلم قد يؤدي إلى نسف المكاسب والنجاحات التنموية التي حققتها الدول النامية خلال سنوات من العمل والعرق والجهد والعناء الطويل.

إن الحديث عن العولمة والديمقراطية والاقتصاد الحر لن تكون له قيمة أو مضمون ما لم يكن مصحوباً بالحديث عن العدالة والحديث عن نظام اقتصادي دولي عادل يضفي قدراً من المصداقية على أحاديث العولمة، وينقذ العالم مما هو مقبل عليه من تفاوت صارخ يقسم العالم إلى أقلية مترفة أشد الترف وأغلبية فقيرة فقراً صارخاً يحط من كرامة الإنسان ويفقد العالم ما يصبو إليه من تعاون وانسجام واستقرار. إن العالم في حاجة إلى تكاتف القوى المخلصة للدعوى إلى تأسيس نظام اقتصادي عالمي عادل لا يكون فيه الثراء الفاحش حكراً على أقلية ضئيلة من رموز الرأسمالية العالمية بشركاتها ومصالحها العابرة للقارات، بينما تعيش أغلبية البشر في فقر وعوز بلا حدود.

إننا نرجو من كبار الكتاب في الغرب أمثال فوكوياما (نهاية التاريخ) وهنتنجتون (صدام الحضارات) و توماس فريدمان (السيارة لازكي وشجرة الزيتون) أن يكونوا دعاة خير لهذا العالم وذلك بالحديث عن "لقاء الحضارات" وليس "صدام الحضارات".

www.alkottob.com

مرة أخرى أقدم خالص التهنئة للدكتور رضا عبد السلام على إعداد هذا البحث المتميز راجياً له كل التوفيق والنجاح.

أ.د. علي لطفي

رئيس الوزراء الأسبق

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة

www.alkottob.com

تقديم بقلم

أ.د. أحمد جمال الدين موسى

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة

وزير التربية والتعليم الأسبق - مصر

على الرغم من الاهتمام الزائد الذي يحظى به موضوع العولمة في وسائل الإعلام وبين المثقفين، إلا أن المكتبة العربية لا زالت تفتقد الدراسات الشاملة والمتخصصة التي تعالج بمنهج علمي واضح هذا الموضوع. وحتى في الدول الغربية ذاتها، فلا زال عدم الوضوح وتباعد مناهج التناول هو السمة الغالبة على الكتابات المتعددة والكثيرة في هذا الموضوع.

ولعل تنافر مواقف المثقفين والمتخصصين من مسألة العولمة يفسر إلى حد بعيد كون الكتابات المعارضة لفكرة العولمة لا تقل بأي حال عدداً وأهمية عن الكتابات المؤيدة لهذه الفكرة. ويكفي القارئ للتأكد من ذلك أن يقوم بفتح صفحة أي محرك من محركات البحث المنتشرة على الإنترنت ويطلب فيها البحث عن المواقع التي تتناول المعارضة للعولمة بالإنجليزية Anti-globalization أو بالفرنسية antimondialialisme وحينئذ سيجد آلاف من هذه المواقع التي تتناول كتباً أو أبحاثاً أو مقالات صحفية أو آراء شخصية أو رصداً للجان وتجمعات ومؤتمرات مقاومة العولمة.

www.alkottob.com

والواقع أن معارضة العولمة قد نشأت معاصرة لميلادها، فالفكرة ونقيضها صنوان، ولذلك نجد أنه منذ البدء ثار الخلاف بشأن، مستقبل العولمة ليس فقط بين أنصارها ومعارضيها، ولكن أيضاً فيما بين مؤيديها أنفسهم على نحو أشرنا إليه قبل عدة سنوات في مقال بالأهرام تحت عنوان "مصير العولمة".

ولعل أخطر ما في فكرة العولمة أنها تفهم وتقدم في الغالب الأعم على أنها مرادف للأمركة، ومن ثم تتخطى حدودها الاقتصادية لتعني تذويب الثقافات والهويات والقيم الأصيلة لشعوب العالم والتي صبغتها على مدار آلاف السنين لينصهر الجميع في بوتقة المنظومة الحضارية لإنتاج واستهلاك الوفرة وفقاً للنمط الأمريكي في مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات. فلكي تصمد وتنافس في السوق العالمية المفتوحة، ليس أمامك سوى أن تسلك سلوك الكبار الناجحين والمتقدمين.. فالنجاح في مواجهة أمريكا القطب العالمي الأوحد المهيمن عسكرياً وتكنولوجياً واقتصادياً ومالياً يقتضي منك أن تتآمر لتحوز ذات الأسلحة والقدرات وتجيد قواعد اللعبة ذاتها... ولكن هل من السهل على شعوب العالم القديم أن تـــأمرك؟ وإن رغبت في ذلك فهل سيكتب لها النجاح في المنافسة العالمية؟ هل الحلم الأمريكي قابل للتحقق واقعياً أم أنه يظل على المستوى الجماعي كما كان عادة على المستوى الفردي خدعة ووهماً كبيراً؟ هل ما يدعوننا إليه كهنة العولمة وحواريوها هو جنات عدن أم هو هوة واسعة لا قرار لها وانسحاق نهائي نفقد فيه الهوية الثقافية والحضارية دون أن نؤمن لقمة العيش الرغدة التي نسعى إليها ونحلم بها وبحق؟!

www.alkottob.com

لقد أحسن زميلي الدكتور رضا عبد السلام طرح موضوع العولمة وذلك لثلاثة أسباب أجد أنها تميز دراسته عن غيرها من الدراسات التي قدمت موضوع العولمة إلى القارئ العربي هي: أولاً رفض طرح موضوع العولمة على أنه موضوع اقتصادي صرف رغم تخصصه في علم الاقتصاد لإدراكه أن مثل هذا الطرح سيأتي دائماً مبتسراً وغير واقعي، ,انه ثانياً اختار نقطة البدء في كتابة المقارنة بين الصيغة المطروحة علينا حالياً للعولمة والصيغة السابقة لها والتي شهدها العالم في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الميلادي والتي انتهت تقريباً بكارثة الكساد العظيم في فترة مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية، فهذا إدراك قوي من المؤلف للارتباط التاريخي بين الظواهر الاجتماعية والاقتصادية وتأكيد على أن نظرية الدورات في التاريخ والاقتصاد على السواء تحظى بقدر كبير من المصداقية وإن لم يصل الأمر أبداً إلى حد التطابق والتماثل، وأنه ثالثاً أبرز نقطة الضعف الرئيسية في مشروع العولمة وهي على وجه الخصوص كونها عولمة رأس المال والسلع والخدمات ولكنها ليست أبداً عولمة البشر وسوق العمل، فالقيود على الهجرة والانتقال على عكس تجارب العولمة السابقة تزداد ثقلاً وشططاً في مواجهة أبناء الجنوب..

فالعولمة الآن تعني فتح أسواق الجنوب لفائض رأس المال والإنتاج السلعي والخدمي والمعرفي لدول الشمال ولكنها تتزامن أيضاً مع الإقرار بحق دول الشمال في غلق أسواقها في مواجهة فائض العمالة الموجود لدى دول الجنوب، ومن ثم تأتي النتائج متوقعة: تفاوت أكثر في حدة توزيع الثروة والدخل العالميين بين الشمال والجنوب وزيادة عدد السكان الواقعين

www.alkottob.com

أسفل خط الفقر في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وتفشي الأمراض والأوبئة وسوء التغذية والجهل والنزاعات المسلحة في هذه المناطق، وفي الوقت ذاته ازدياد الشركات عابرة الجنسية قوة ونفوذاً وشراسة في جميع أنحاء العالم.. وهكذا فإن البشرية ككل فيما بعد العولمة لن تكون أبداً افضل حالاً مقارنة بما كانت عليه قبلها.. ولذلك فإن العولمة لن تدوم وإنما ستتعرض بسبب ظلمها وأنانيتها وعدم واقعيتها ولأسباب أخرى نجهلها حالياً للانهيار والزوال.. ويبقى التساؤل متى تزول وتنهار العولمة ومتى يصمت أنصارها؟ أعتقد أن الإجابة ليست عسيرة .. فهي مسألة وقت لا أكثر، ويكفي أن نقارن الحماس واليقين الذي كان يدافع عن هذه الفكرة منذ أقل من خمس سنوات بما نراه الآن من شك وتردد ودعوات للمراجعة حتى من جانب مروجيها وأنصارها المتشددين.

بالتأكيد العولمة ليست شراً محضاً ولكنها ليست أيضاً خيراً مطلقاً .. فالشر والخير يكمن في المضمون الذي نريد أن نروج به العولمة ومقدار الأنانية الذي تتشبع به القوى المسيطرة على حركتها ومدى رؤيتها للعالم الذي نشترك كبشر بالعيش فيه.. هل هو عالم البعض المحظوظ بالميلاد أو الانتماء للبلدان الغنية والناجحة اقتصادياً أم عالم الكل الذي يشارك ويتكافل ويتضامن فيه الإنسان مع أخيه الإنسان لينعموا جميعاً بخيرات التقدم الصناعي والتكنولوجي على اختلاف مشاربهم العرقية والحضارية.

إن معالجة موضوع العولمة بكل جوانبه وتداعياته ليس مسألة آنية تتم مرة واحدة ولكنها مسألة مستمرة تقتضي المتابعة الدائمة وتعدد المداخل ووجهات النظر ولذلك أدعو الدكتور رضا عبد السلام وغيره من الباحثين

www.alkottob.com

المجدين أن يستمروا في تقديم مساهماتهم وإبداعاتهم البناءة في هذا الموضوع للمكتبة الاقتصادية العربية لأنها ستكون دائماً موضع الاهتمام والترحيب، والله ولي التوفيق.

www.alkottob.com

www.alkottob.com

مقدمــة

لم يثار اصطلاح العولمة Globalization إلا حديثاً للتعبير عن وضع فيه تزال الحدود والقيود الجغرافية والسياسية والثقافية أمام الانتقال الحر للسلع والخدمات والمعلومات وحتى القيم العادات، بحيث أن ما يحدث في الغرب يسمع صداه – وفي ذات اللحظة – في الشرق والعكس صحيح. ومثال أحداث ١١ سبتمبر بالولايات المتحدة ليس عنا ببعيد، فبعد ضرب الطائرة الأولى للبرج الأول لمركز التجارة العالمي، وأثناء تحسر الملايين عليه وعلى من فيه، شاهد العالم أجمع "وفي ذات اللحظة" ضرب الطائرة الثانية للبرج الثاني للمركز العالمي!!!

وعلى الرغم من شيوع الاعتقاد بارتباط تعبير العولمة بالاقتصاد أو الدراسات الاقتصادية وخاصة الدولية منها، إلا أنه تعبير في غاية الشمول، حيث يغطي كافة الجوانب التي من شأنها التأثير في مجرى الحياة الإنسانية. ولكن إذا ما ركزنا على العولمة من المنظور الاقتصادي، يثار الحديث عن أسبابها أي جملة العوامل التي ساهمت في الوصول إلى التطبيق شبه الكامل – وعلى المستوى الدولي – لسياسات التحرر الاقتصادي، والتي من شأنها إزالة القيود التقليدية والحمائية Protectionism التي أعاقت لحقب عديدة حرية انتقال السلع والخدمات ورأس المال والأفراد عبر الحدود القومية.

www.alkottob.com

ولكن الحديث عن العولمة كظاهرة رأسمالية بحتة يحي في الأذهان مكانة الأفكار الرأسمالية التقليدية التي نادى بها الرأسماليون الأوائل من أمثال آدم سميث وديفيد ريكاردو وجون باتست ساي، ومن سبقهم من رواد المدرسة الطبيعية من أمثال فرانسوا كيناي، من ضرورة تحجيم دور الدولة الاقتصادي في إطار دور الدولة الحارسة Guarding state، على أن تنتقل دفة القيادة للقطاع الخاص الذي يمكنه – ومن خلال الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة – إدارة الموارد الاقتصادية بطرق أكثر كفاءة، ومن ثم تحقيق معدلات أعلى من النمو، وذلك لوجود ما أسموه باليد الخفية Invisible Hands. وقد لخص منهجهم هذا في عبارة " دعه يعمل دعه يمر "Let him pass, let him work".

خلال الحقبتين الماضيتين – وبعد سنوات من التجارب المتباينة لتطبيق سياسات تدخليه Interventionist policies من قبل الدولة في الميدان الاقتصادي سواء بصورة كاملة، كما كان الشأن في الاتحاد السوفيتي، أو بصورة جزئية في العديد من الدول الغربية مثل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة خاصة منذ أزمة الكساد العظيم – شهد العالم تحولات جذرية Radical changes سواء على المستوى الدولي في صورة تعاظم دور كل من الشركات والمنظمات الاقتصادية الدولية، كما هو الشأن بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدولي، أو على المستوى الإقليمي في صورة إنشاء اتحادات إقليمية من الاتحاد الأوربي European Union والنافتا[1] NAFTA شمالاً إلى اتحاد

[1] النافتا هو اختصار لاسم منطقة التجارة الحرة لدول شمال أمريكا North American Free Trade Agreement.

www.alkottob.com

الميكرسور (أمريكا اللاتينية) والأبيكِ ABEC (دول أسيا والباسفيك) جنوباً، أو على المستوى القومي لكل دولة من دول العالم تقريباً حيث التطبيق واسع النطاق لسياسات التحرر الاقتصادي Market economic policies من خلال خصخصة وحدات القطاع العام، والسباق المحموم للانضمام للاتفاقيات الدولية الداعمة لحرية التجارة الثنائية منها والمتعددة الأطراف.

هنا يثار التساؤل، **هل يعيد التاريخ نفسه** ؟ وبصيغة أخرى ، إذا كانت أفكار وتطبيقات التحرر الاقتصادي وغل يد الدولة هي ذات الأفكار التي اعتنقت وطبقت منذ ما يزيد على قرن من الزمان (وكما تفترض الدراسة)، فما هي أوجه الشبه والاختلاف بين ميراث الماضي وتطبيقات الحاضر أي الرأسمالية المعاصرة Contemporary capitalism، خاصة بعد أن صارت هي المذهب الأوحد – تقريباً – في التطبيق؟

هناك أمر أخر جدير بالملاحظة وشديد الارتباط، وهو أن الرأسمالية في صورتها التقليدية فشلت في تحقيق الأهداف المبتغاة، بل عاصر النظام أزمات متلاحقة إلى أن بلغ حالة الأزمة الشاملة، وهي أزمة الكساد العالمي World Great Recession مع نهاية ثلاثينات القرن الماضي. أيضاً لم تتحقق المنافسة الكاملة Perfect Competition كما صور لها الكلاسيك، بل سادت الاحتكارات وانتشرت البطالة والمجاعات، ووصلت الآلة والأنظمة الرأسمالية إلى حالة التوقف والشلل شبه الكامل. فهل يمكن للنظام الاقتصادي العالمي الجديد – تحت مظلة العولمة، وفي ظل الأشكال الاحتكارية الجديدة، وبأدواته المعاصرة – أن يصادف نفس المصير؟ فهل يمكن للنظام الاقتصادي العالمي أن يصل إلى وضع الكساد

www.alkottob.com

شبه الكامل، وهل حالة الكساد والكساد الضخمي التي شهدها ويشهدها العالم خلال السنوات الماضية تعطي أية دلالة في هذا الشأن ؟ أم أن البيئة الجديدة والآليات الاقتصادية الدولية والإقليمية يمكن أن تلعب دوراً إيجابياً بأن تنقذ النظام من الوقوع في براثن أزمة شاملة جديدة ؟

وعلى الرغم من معاصرة العولمة لمعدلات نمو عالية خلال السنوات الماضية، إلا أن ذلك لم يتم بشكل متوازن، إذ أنها فتحت الباب لكثير من المخاوف بشأن المخاطر والاختلالات الاقتصادية والبيئية والصحية والاجتماعية والتي برزت مع تعاظم دور الشركات الاحتكارية الدولية الساعية نحو مزيد من التكتل، فإلى أين تقود العالم تحت غطاء العولمة؟ فهل هي – وكما يدعي البعض كما سنرى – أداة القضاء على الرأسمالية العالمية، وبأننا نعيش مرحلة بدء نهاية الرأسمالية، ومن ثم ستكون سبباً في إحياء الاتجاهات الاشتراكية من جديد؟ هذا ما حاولت دراستنا الإجابة عليه.

لقد أعادت العولمة أيضاً في الأذهان الأفكار التقليدية بشأن حرية التجارة التخصص وتقسيم العمل. فمن بين الأفكار التقليدية التي قال بها كل من سميث وريكاردو – *ومن قبلهم وبقدرة فائقة العلامة المسلم ابن خلدون* – فكرة التخصص وتقسيم العمل، سواء على مستوى الوحدة الاقتصادية أو على مستوى العلاقات الدولية، سواء لاعتبار النفقات المطلقة (سميث) أو الميزات النسبية (ريكاردو). فهل النظام الاقتصادي العالمي في صورته المعاصرة يعيد تلك الفكرة إلى عالم الوجود، ومن ثم تتأكد مخاوف الكثير من البلدان النامية من أن تظل حبيسة دور المنتج للمواد الأولية والمتلقي للمنتجات المصنعة من الدول المتقدمة وملجأً لتفريغ أزماتها، أم

www.alkottob.com

أن التاريخ لا يمكن أن يعيد نفسه ؟ أم أنه يمكن أن يعيد نفسه ولكن في ثوب جديد؟

نحاول في دراستنا الإجابة على كل تلك التساؤلات اعتماداً على معطيات كل من الماضي والحاضر أملاً في رسم صورة أكثر وضوحاً واستشرافاً للمستقبل.

وبناءً على التقديم السالف، عرضنا للدراسة على النحو التالي:

- في ***المبحث الأول عرضنا*** للعولمة من حيث ماهيتها وما إذا كانت بالظاهرة الجديدة كما يعتقد الكثيرون؟ أم أنها موجة سبقتها موجات؟
- في ***المبحث الثاني*** عرضنا لأهم المرتكزات الفكرية لظاهرة العولمة، وما إذا كانت تحمل ذات مرتكزات الماضي أم أن هناك مرتكزات فكرية جديدة اعتمدت عليها؟ لهذا كان من الضروري أن نعرض لأهم الأفكار الاقتصادية التقليدية في ميدان حرية كل من النشاط الاقتصادي والتجارة ودور الدولة ومقارنته بما هو سائد الآن من أفكار.
- في ***المبحث الثالث*** عرضا – وبإيجاز غير مخل – لظاهرة أو عملية العولمة المعاصرة والعوامل التي ساهمت في الوصول إلى الوضع السيادي والانتصار للرأسمالية على غيرها من الأيدلوجيات وخاصة الأيدلوجية الاشتراكية.
- في ***المبحث الرابع***، عرضت الدراسة لأوجه الشبه والاختلاف بين الأفكار والتطبيقات المعاصرة، وبين الأفكار والتطبيقات التقليدية مثل فكرة التخصص وتقسيم العمل التي نادى بها الكلاسيك وكذلك حرية التجارة.
- في ***المبحث الخامس*** عرضنا لتبعات ترك العنان للقطاع الخاص (المحلي والدولي) من منطلق كل من الانعكاسات البيئية والصحية والاجتماعية والاقتصادية وتكهنات المفكرين

www.alkottob.com

(استناداً إلى معطيات الحاضر) بمستقبل المجتمع العالمي في ظل عولمة غير مقيدة Uncontrolled.

- في ***المبحث السادس*** حاولنا الإجابة على التساؤل المحوري الذي وضعته الدراسة وهو "ما إذا كان التاريخ يعيد نفسه؟ أي ما إذا كان من الممكن أن يواجه الاقتصاد العالمي أزمة كساد Recession شاملة كتلك التي شهدها مع مطلع القرن الماضي؟ وبالتالي تنهار موجة العولمة المعاصرة؟"
- **في المبحث السابع، بحثنا وحللنا الرؤى الفكرية حول** قدرة الآليات الاقتصادية الدولية الجديدة كمنظمة التجارة العالمية على حماية الرأسمالية من نفسها، أي من خطر الانهيار، فهل توفر تلك الآليات سياج أمان يحمي موجة العولمة المعاصرة من الانهيار؟
- وفي المبحث الثامن والأخير، عرض ***لخاتمة الدراسة ومقترحها وهو الخاص برؤية نحسبها جديدة فيما يخص الطرح الإسلامي وإطار تلك الرؤية الإسلامية.***

www.alkottob.com

المبحث الأول

هل العولمة بالظاهرة أو العملية الجديدة؟

Is globalization a new phenomenon?

تقسيم:

يشير البعض – وخاصة الليبراليين الجدد– إلى العولمة على أنها ظاهرة Phenomenon شأنها شأن الظواهر التي تحدث بتلقائية، ولكن البعض الآخر يفضل إطلاق وصف العملية Process، أي أن العولمة عملية خطط ورتب لها من قبل ذوي المصلحة من شركات ومؤسسات دولية رأسمالية غربية..الخ.

ما يعنينا هنا هو أن الكثيرون يخلطون بين العولمة كظاهرة أو عملية، وبين كلمة Terminology "العولمة" كتعبير لغوي. ومن ثم فعند الحديث عن العولمة ينبغي بداية أن نميز بين العولمة كمصطلح لغوي وبين العولمة كظاهرة. فالاعتقاد الشائع هو أن العولمة هي ظاهرة ولدت خلال الحقبتين الماضيتين فقط، في خلط بين المصطلح والظاهرة، وهي مسألة جديرة بالتوضيح، كما هو مبين بالصفحات التالية.

١. العولمة كاصطلاح لغوي:

العولمة في اللغة مأخوذة من التعولُم، والعالمية، والعالم. وفي الاصطلاح تعني اصطباغ عالم الأرض بصبغة واحدة شاملة لجميع أقوامها وكل من يعيش فيها، وتوحيد أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية من

www.alkottob.com

غير اعتبار لاختلاف الأديان والثقافات والجنسيات والأعراق. وليس هناك تعريف جامع مانع لها ، فهو مصطلح غامض في أذهان كثير من الناس، ويرجع سبب ذلك إلى أن العولمة ليست مصطلحاً لغوياً قاموسياً جامداً يسهل تفسيرها بشرح المدلولات اللغوية المتصلة بها، بل هي مفهوم شمولي يذهب عميقاً في جميع الاتجاهات لتوصيف حركة التغيير المتواصلة. [١]

إذاً، التعبير الشائع للعملية القائمة التي يشهدها الاقتصاد العالمي هو العولمة، وإن كان يطلق عليها أحياناً التحررية الجديدة New-Liberalism، أو رأسمالية الكازينو أو الرأسمالية الغير منتظمة Disordered Capitalism أو الاقتصاد الأنجلوسكسوني، وأحياناً أخرى يطلق عليها اسم الأمركة Americanization.[٢]

فالعولمة بصفة عامة – وكما يفترض فيها – مثل الشارع المزدوج (طريقين) وليس طريقاً واحداً، بحيث تأخذ الأمم بقدر ما تعطي، أما الأمركة أو التغريب فهو الشارع ذو الاتجاه الواحد، حيث تسعي إحدى المناطق للهيمنة على باقي المناطق تحت اسم أو شعار العولمة. فعملية العولمة أو الأمركة ليست إلا منافسة بين طرفين أحدهما شديد القوة والآخر يحاول إثبات وجوده. وقد أحسن البعض عندما وصف العملية الراهنة قائلاً

---

[1] عـــبد ســـعيد عـــبد إسماعيل "العولمة والعالم الإسلامي : أرقام وحقائق" دار الأندلس الخضراء، الطبعة الأولى، أغسطس ٢٠٠١.

[2] Harold James, "The end of Globalization: Lessons from the Great Depression" Harvard University Press London 2001.

www.alkottob.com

" بأنه إذا كان العالم قد أصبح قرية كونية، فإن الولايات المتحدة أصبحت في حكم النخبة القليلة الغنية التي تحكم هذه القرية".[١]

في رأيي أن العملية التي نحن بصددها أقرب إلى الأمركة منها إلى العولمة بمفهومها السابق. لا يمكننا إنكار ما ترتب على الثورة التقنية القائمة من انتشار وانتقال للعديد من الثقافات والعادات بين أرجاء المعمورة. فالقرآن الآن يتلى على الفضائيات وبعشرات اللغات، ويصل إلى أقصى الجذر في المحيط الهادي أو الجزر الاسكندينافية. إلا أنها تظل أقرب إلى الأمركة، نظراً لأنها لا تسمح بالانسياب الحر لباقي الثقافات بل تحاول الولايات المتحدة جاهدة فرض ثقافتها وقيمها على باقي دول العالم بطرق مباشرة وغير مباشرة، بل ترتب على هذا الوضع شبه الاحتكاري أن انقرضت ثقافات وعادات كثيرة في مجتمعات عديدة بعد أن حلت محلها الثقافة والعادات الأمريكية. ويتوقع علماء اللغات بأن أكثر من ٢٥٠٠ لغة ولهجة محلية متوقع لها الانقراض عام ٢١٠٠ إذا ما استمر هذا التيار في طريقه.

ومن الناحية اللغوية الصرفة، فإنه وفقاً لإصدار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوربا **(OECD)** فإن مصطلح العولمة استخدم لأول مرة عام ١٩٨٥ من قبل تيودر لفت "عولمة الأسواق" **Globalization of markets** . وقد استخدم ليفت هذا المصطلح لتوصيف التغييرات التي حدثت خلال الحقبتين الماضيتين في الاقتصاد

[1] Akbar Ahmed, "Islam Under Siege Living Dangerously in a Post-Honour World (Themes for the 21st Century)", The Globalist, Sunday, July 20, 2003. *"If the world is a global village then the United States has become the equivalent of the small and rich elite ruling the village."*

www.alkottob.com

الدولي. تأكيداً لهذا الرأي ذهبت سيلفيا أوستي (٢٠٠١) من خلال عرضها لكتاب روبرت جيلبن (تحديات الرأسمالية العالمية ٢٠٠٠) إلى أن كلمة عولمة ظهرت لأول مرة خلال النصف الثاني من الثمانينات، والآن أصبحت هي الكلمة المحورية أو كلمة السر password في لغة العلاقات الدولية.[١]

أشار البعض الآخر إلى أن مصطلح العولمة قد أدخل ضمن اصطلاحات قاموس أكسفورد الإنجليزي مع أواخر عام ١٩٦٢. وقد تردد استخدام هذا المصطلح منذ ذلك الحين، وتم التوسع في استخدامه خلال تسعينات القرن المنصرم، وإن كان قد فقد الكثير من بريقه مؤخراً خاصة بعد الأزمات المالية والاجتماعية، وخاصة تلك التي ضربت شرق آسيا، والتي أثارت الشكوك حتى بين مروجي العولمة ومناصريها، الذين بدا لهم أنهم كانوا أكثر تسرعاً في التشدق والترويج لها [٣]

٢. العولمة كظاهرة أو كعملية:

بعد أن تبين لنا أن العولمة كتعبير لغوي يعتبر حديثاً نسبياً، فماذا عن العولمة كظاهرة؟ وفي سبيل الإجابة على هذا التساؤل المهم، ذهب

---

[1] S. Ostry, " The challenge of global capitalism: The world economy in the 21st century (book review)", American political science Review, March 2001.

[٢] O' Rouke & J. Williamson, "When Did Globalization Began?" National Bureau of Economic Research (NBER), March 2000.

[3] Arif Dirlik, " Globalization as the End and the Beginning of History: The Contradictory Implications of a New Paradigm", History Department Working Papers, Duke University, USA, 2002.

www.alkottob.com

البعض، وفي بحث قيم تحت عنوان " متى بدأت العولمة؟[1] " When did the globalization began? إلى التأكيد على أن الاقتصاد الدولي عام ١٩١٣م كان أكثر اندماجاً من مستواه مع نهاية القرن العشرين. بل إن العديد من المؤرخين ذهبوا إلى أبعد من ذلك حيث ذهبوا إلي أن العولمة تعود إلي العديد من القرون الماضية. نعرض للتحليلات المختلفة وذلك على التفصيل التالي.

أ. عولمة القرن الخامس عشر:

ذهب جيرى بينتلى وآخرون إلي أن العولمة تعود إلي ما قبل عام ١٥٠٠م " فالشبكات التجارية بلغت كل المناطق تقريباً من أوربا إلي إفريقيا جنوب الصحراء" – بكميات كبيرة من المعاملات التجارية – شجعت على التخصص في الإنتاج الزراعي والصناعي بعد حملات فاسكود جاما وكريستوف كلومبس. إذاً، عام ١٥٠٠ يمثل نقطة محورية في التـــاريخ العالمي. فلقـــد أكد أندريه جيندر فراك (١٩٩٨م) على أنه كان هناك اقتصاد عالمي موحد مع تقسيم دولي للعمل وتجارة متعددة الأطراف منذ عام ١٥٠٠.[2]

في ذات الاتجاه أكد البعض[3] على أن العولمة بدأت منذ بدأ كريستوفر كولمبس وفاسكو ديجاما في اكتشاف العالم منذ أكثر من ٥٠٠

[1] O' Rouke & J. Williamson, "When Did Globalization Began?" National Bureau of Economic Research (NBER), March 2000.
[2] Ibid.
[3] P. Lindert & J. Williamson," Globalization and Inequality: A long history", World Bank Annual conference on development Economic, Europe, Barcelona, June 2001.

www.alkottob.com

عام مضت . فلقد ترتب علي رحلاتهم نقل التكنولوجيا والنباتات والحبوب والحيوانات والأمراض بأحجام ضخمة لم تشهدها الإنسانية من قبل وربما منذ ذلك الحين وإلي الآن. ولكن العولمة التي حدثت بعد الاكتشافات لم يكن سببها تخفيض القيود التجارية، وإنما هجرة العنصر البشري، وانتقال رؤوس الأموال الذي ترتب عليه أن نمت التجارة الدولية.

ولكن أليس من حقنا كمسلمين أن ندلي بدلونا في هذا النقاش؟ ألا يعد المد الإسلامي منذ ١٥٠٠ عام تقريباً من قبيل العولمة؟ فلقد نزلت رسالة رب العالمين على المبعوث رحمة للعالمين، إلى العالمين في كل أرجاء المعمورة، وليس إلى العرب فحسب. وبالفعل وخلال أقل من ثلاث عقود، امتدت الحضارة والثقافة والقيم والعادات الإسلامية، واللغة العربية، وأنماط الحياة العربية والإسلامية إلى جنوب فرنسا والأندلس غرباً، وأعماق أفريقيا جنوباً، وأقصى الصين وجزر سومطرة شرقاً. لقد كانت هناك خلافة تربط كل أرجاء المعمورة برباط واحد، انتقلت على أساسه التجارة والأفراد والاستثمارات. **إن ما حدث على يد المسلمين الأوائل – ووفقاً للمفاهيم الغربية – ليس أقل من أن يوصف بكونه أول صور العولمة المنظمة عرفتها الإنسانية.**

ب. <u>عولمة القرن التاسع عشر</u>:

الرأي السائد في الفكر الاقتصادي يشكك في قيام تجارة بعيدة المدى وفي مسألة اندماج الاقتصاد العالمي قبل ١٨٠٠م، وبعد ثورة المواصلات في القرن التاسع عشر. فقد ذهب والرستين (١٩٩١م) إلي أن أجزاء عديدة من العالم كانت مرتبطة ومندمجة في الاقتصاد العالمي مثل الهند وروسيا

www.alkottob.com

والإمبراطورية العثمـــانية وغرب إفريقيا خلال الفترة من ١٧٥٠ م – ١٨٥٠ م . كما انتهى كل من ليفين ووليام مسون (٢٠٠٠) من دراستهما عن تاريخ بدء العولمة بالقول بأن العولمة لم تبدأ منذ ٥٠٠٠ سنة أو حتى ٥٠٠ سنة كما ادعى البعض، إنها بدأت مع بداية القرن التاسع عشر ومن ثم فإنها ظاهرة شديدة الحداثة.

"Globalization did not begin 5000 years ago, or even 500 years ago, It began in the early 19th Century .In that sense, it is a modern phenomenon"

تأكيداً لهذا الاتجاه، انتهى البعض[١] إلي أن العولمة كظاهرة لم تبدأ إلا مع القرن التاسع عشر، خاصة مع الانخفاض الشديد في تكاليف النقل على أثر الثورة الصناعية، حيث ترتب على ذلك تعادل أسعار السلع بين البلدان المتاجرة، وهو مالم يحدث قبل ثورة المواصلات، حيث كانت تتباين أسعار السلع من بلد لآخر، وبالتالي تحرك المستثمرون الأوروبيين للاستثمار في الأسواق العالمية، إلي أن بلغت استثمارات عام ١٩١٣ مستويات لم تحدث حتى يومنا هذا (مقارنة بحجم الناتج الإجمالي العالمي). وفي ذلك يقولون:

"The globalization which took place in the late Eighteen century cannot be assigned to more liberal trade policy. Instead, It was falling transport cost, which provoked globalization. And the result was in a form of world wide commodity price convergence".

[١] O' Rouke & J. Williamson, "When Did Globalization Began?" National Bureau of Economic Research (NBER), March 2000.

www.alkottob.com

بلغت الخطوات الأولى نحو العولمة ذروتها في الاقتصاد العالمي مع سبعينات القرن التاسع عشر، ولكنها تداعت مع بداية الحرب العالمية الأولى. خلال الحقب التالية للحرب العالمية، سادت الأنظمة المستبدة والاقتصادات المغلقة.[١] وبالطبع، كانت هذه السياسات تطبيقاً للأفكار الكينزية التي تناهض الأفكار التقليدية.

وقد انتهى جورهارت (٢٠٠١)[٢] إلى أن الجيل الأول من العولمة بدأ مع اكتشاف التلغراف خلال ستينات القرن التاسع عشر، حيث تم ربط إنجلترا بشمال أمريكا بشبكة معلومات نمت علي أثرها الأسواق المالية، واستمرت تلك الموجة حتى بداية الحرب العالمية الأولي. فخلال الأربعة حقب السابقة علي الحرب العالمية الأولي انخفضت تكاليف النقل فنمت التجارة. وقد اعتمدت تلك الموجة علي تخفيض التعريفات الجمركية وثورة المواصلات التي سهلت نمو التجارة.

وتأكيداً لذات الاتجاه ذهب مكنالليي (١٩٩٩) [٣] إلى أن الرأسمالية تشهد عملية تحولات فريدة ومهمة في الوقت الراهن، كما كانت تشهد في الماضي. ولقد بدا واضحاً أن العولمة علي مدي الخمس وعشرون عاماً الماضية ليست أكثر من مراجعة لشكل الرأسمالية بعد ما سمي بالعهد الكينزي . فقد أكد مكنالليي علي أن الأسواق المالية مع أواخر القرن التاسع

---

[1] J. Gray, "The gale of destruction.(Capitalism and unstable basis for globalization)" New Statesman Ltd. (1996), (Book Review) Sept 18, 2000.

[2] Andrew Hartman, " The globalization of movement" Humanist organization, November-December 2001.

[3] D. Mcnally, " The present as history: thoughts on capitalism at the millennium", Monthly review foundation, August 1999.

www.alkottob.com

عشر وأوائل القرن العشرين كانت مندمجة اندماجاً شبه كامل، وهو وضع لم نشهده منذ ذلك الحين.

ومن ثم فعلي أكبر التقديرات، أن التوسع في اندماج الاقتصاديات القومية، والعولمة لكل من التجارة والاستثمار ليست بظواهر جديدة لثمانينات أو تسعينات القرن العشرين، وفي المقابل، يمكن رؤيتها علي أنها استئناف للمؤشرات التي تعود إلي القرن التاسع عشر. تلك المؤشرات التي أوقفت بشكل درامي بالكساد العالمي والحروب العالمية وتبعاتها. ومن ثم فإن فترة أو ما سمي بالعهد الكينزى لم يكن أكثر من مجرد وصمة في جبين وتاريخ الرأسمالية، عادت بالمجتمعات التي طبقته إلي الوراء، ومن ثم فإن العولمة المعاصرة ليست إلا عودة للوضع الطبيعي للرأسمالية.

وفي ذات الاتجاه كتب الكاتب والدبلوماسي الفرنسي فرانلوس رين الكلمات التالية عام ١٨٤١، وعلى أثر حدوث الثورة الصناعية واكتشاف التلغراف والسكك الحديدية، بكلمات نستشعر عند قراءتها بأنه كتبها لعالم اليوم[1] : " ***ماذا سيكون حال المجتمع العالمي عندما لا تكون هناك دولة بعينهـــا، حيث لن تكون هناك فرنسا أو إنجلترا أو ألمانيا ... أو أن تكون كل تلك المجتمعات في منظومة واحدة ؟ في ظل تلك العولمة، كيف يعبر الناس عن مشاعرهم وبأي لغة ستكون؟ فهل ستتحدث كل أمة لغتها؟ وباجتماع كل من التلغراف والسكك الحديدية(مقارنة بالإنترنت في عالم اليوم)، ألغيت المسافات، لن يتوقف الانتقال على السلع ولكن أيضاً الأفكار التي ستكون لها أجنحة. عندما تلغى الحواجز بين الدول كما هو الحادث***

[1] E. Rothschild, " Globalization and the return of history", Foreign Policy Institute, Summer 1999.

www.alkottob.com

داخل الدولة الواحدة، في مثل هذا الجو، كيف يمكن لنا أن نحيا الجو القديم من الاستقلالية والذاتية؟"

حتى جون ماينارد كينز نفسه كتب عام ١٩١٩ (وقبل أزمة الكساد العالمي التي أطاحت بالموجة السابقة للعولمة) في وصف حالة الاندماج والانفتاح والاتحاد العالمي قائلاً " ***بأنه يمكن لسكان لندن بمكالمة تليفونية طلب الشاي وإفطارهم وكافة أشكال السلع من أي مكان في العالم. ويمكنهم بذات الطريقة استثمار ثرواتهم في أي جزء من العالم. كما يمكنهم الانتقال إلى أي مكان ومن منطقة مناخية إلى أخرى دون جواز سفر أو أية شكليات".***[1]

إذاً، ربما كان العالم أكثر اندماجاً Much More Integrated حتى بداية الحرب العالمية الأولى، ولكن الحرب وضعت نهاية لمثل هذا الاندماج. حتى مع جهود عصبة الأمم والسياسيين خلال الحرب، فقد ظهرت اتجاهات حمائية، وتم وضع القيود على الهجرة وانهار معيار الذهب، وتتابعت موجات الإفلاس على أثر أزمة الكساد. ساعد على هذا الاندماج ما شهده القرن التاسع عشر من التطورات التكنولوجية المحورية والتي كان لها تأثير عظيم على التجارة الدولية. فعلى سبيل المثال، ظلت أسعار النقل عبر المحيطات شبه ثابتة خلال الفترة من ١٧٤٠م وحتى ١٨٤٠، ولكنها انخفضت بنسبة ٧٠% بين ١٨٤٠ و ١٩١٠م. كما أنه خلال القرن التاسع عشر وبعد عام ١٨٦٠ شهدت أوربا تخفيضات

[1] R. Baldwin & P. Martin, " Two Waves of Globalizations: Superficial Similarities, Fundamental Differences", National Bureau of Economic Research, (No. 6904), January 1999.

www.alkottob.com

ملحوظة في القيود الجمركية. فعلى سبيل المثال، قبل ١٨٧٧م أصبحت ألمانيا دولة ذات تجارة حرة.[١]

وفي تأكيد على قدم أفكار الوحدة والاندماج العالمي، استشهد البعض[٢] بمثال عن ***مشروع أوربا الموحدة خلال القرن التاسع عشر.*** ففكرة الوحدة النقدية الأوربية ليست جديدة، حيث ذهب البعض إلي أن فكرة الوحدة تعود إلي الفترة ما بين ١٨٦٥ – ١٨٧١م، فقد اكتشف البعض أنه كانت هناك خطط لإنشاء بنك مركزي لأوربا مستقبلاً، ليس هذا فقط وإنما أيضاً وجدت عينة لوحدة نقدية أوربية جديدة، مع اسم مقترح لها وهو "أوربا"، ولكن بسبب الضغوط السياسية والمؤسسية الداخلية في فرنسا وألمانيا وإنجلترا، فشلت تلك المحاولات لخلق عملة موحدة قبل أزمة كساد ١٨٧٠م .

نخلص من هذا العرض إلى أن العالم عرف العولمة كظاهرة أو عملية منذ ما يزيد على ١٥٠ عاماً (وفقاً للرأي الغالب في الأدب الاقتصادي)، وتحديداً بعد الثورة الصناعية والتطور في تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات. وقد دعم هذا التطور سرعة انتقال رؤوس الأموال والأفراد وكذلك السلع. واستمرت حالة الاندماج تلك حتى ما قبل الحرب العالمية الأولى. وقد ادعى البعض بأن انهيار النظام التجاري لعب دوراً كبيراً في إشعال نار الحرب العالمية. واستمرت موجات الانهيار إلى

[1] Kevin H. O' Rouke, " Globalization and Inequality: Historical Trends", National Bureau of Economic Research (NBER), 1050 Massachusetts Avenue, Cambridge MA 02138, June 2001

[2] E. Rothschild, " Globalization and the return of history", Foreign Policy Institute, Summer 1999.

www.alkottob.com

أن بلغت ذروتها مع أزمة الكساد العالمي، وبهذا انطوت صفحة الموجة الأولى لظاهرة العولمة. ولكن السؤال هنا هو هل كان هناك إطار فكري برزت ونمت وترعرعت في أحضانه تلك الظاهرة، كما انهارت بسببه؟ وهل تتشابه الموجة الثانية في المرتكزات الفكرية للموجة الأولى؟ هذا هو محور العرض في النقطة التالية إن شاء الله.

www.alkottob.com

المبحث الثاني

المرتكزات الفكرية للعولمة المعاصرة:

"هل تحمل عولمة اليوم ذات مرتكزات الماضي"؟

تقسيم:

نحاول في هذا المبحث التعرف على ما إذا كانت هناك أوجه تشابه أو تباين، **على المستوى الفكري**، بين عولمة اليوم وعولمة القرن التاسع عشر، تاركين التشابه والتباين في التطبيقات الماضية والمعاصرة للمبحث التالي إن شاء الله. فهل الفكر الذي يحرك العولمة المعاصرة يجد له جذور من الماضي وخاصة الفكر الذي واكب الموجة السابقة من العولمة؟ يتضمن هذا المبحث استعراضاً للحركة الفكرية التي واكبت موجتي العولمة، من خلال العرض للفكر المتعلق بدور الدولة وحرية التجارة مثلاً في الفكر الكلاسيكي ومقارنته بالفكر الكينزي وفكر المدرسة النقدية المعاصرة.

أولاً: الحركة الفكرية التقليدية والمعاصرة (هل توجد قواسم مشتركة؟)

عندما تطورت الحركة الفكرية، التي عرفت باسم الليبرالية Liberalism، في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، أكدت على الحرية كهدف أساسي، وعلى الفرد ككيان أساسي في المجتمع، وأيدت سياسة عدم التدخل في الداخل كوسيلة للتقليل من دور الحكومة في

www.alkottob.com

الشؤون الاقتصادية، وبذلك توسع دور الفرد أو المشروع الخاص، وأيدت التجارة الحرة في الخارج كوسيلة لربط أمم العالم مع بعضها بعضاً سلمياً وديمقراطياً وسياسياً.[١]

فأعظم المفكرين الاقتصاديين منذ سميث – وعلى عكس فكر الرأسماليين التجاريين – ومع بداية القرن التاسع عشر، ساندوا وبقوة قيام نظام تجاري واقتصادي حر متعدد الأطراف Multilateral Free Trade System، وهو ما دعم بروز الموجة الأولى لظاهرة أو عملية العولمة.[٢] فقد ذهب آدم سميث مثلاً إلى القول بأن الإنسان بطبعه يسعى إلي تحقيق النمو الاقتصادي، وأن ذلك يمكن أن ينجز بشكل أفضل في ظل المنافسة الكاملة وتقسيم العمل والتجارة الحرة.

وكما نعرف جميعاً من دراستنا لمبادئ الاقتصاد، فان لآدم سميث رأي تاريخي لدور الدولة، وهو دور الدولة الحارسة **Guarding State**. ينحصر في إطار حماية المجتمع من الاعتداءات أو الاحتلال وتوفير العدالة لكافة أفراد المجتمع والقيام ببعض الخدمات العامة. لنا أن نتذكر أن سميث آمن بنظام قائم على تشجيع المصلحة الخاصة، ومن مجموع تلك المصالح الخاصة يتشكل الصالح العام، ولكن ذلك مشروط بتحقق وقيام المنافسة. فقد حذر سميث من أن تتحول المنافسة إلي سياسات احتكارية وقيود على التجارة الدولية. فلقد آمن سميث بأنه كلما كبر حجم السوق كلما

---

١. ميلــتون فــريدمان ، الرأسمالية والحرية ، ترجمة يوسف عليان، مركز الكتاب الأردني ١٩٨٧.

[2] R. Baldwin & P. Martin, " Two Waves of Globalizations: Superficial Similarities, Fundamental Differences", National Bureau of Economic Research, (No. 6904), January 1999.

www.alkottob.com

شجع ذلك على تقسيم أكبر للعمل داخل كل دولة وحتى على مستوى المشروع، وهو ما ينعكس بالفائدة الاقتصادية على الجميع. أكد سميث أيضاً على أن التعريفات والإعانات تحول استثمار رأس المال بعيداً عن القطاعات المنتجة، وتدفعه نحو القطاعات الأقل كفاءة.[1]

كما ذهب ديفيد ريكاردو[2] – وهو ثاني أكبر رواد المدرسة التقليدية في حرية التجارة – إلى أن التجارة الحرة تجعل الأمر ممكناً بالنسبة للأسر في أن تستهلك المزيد من السلع، بغض النظر عما إذا كان شركاؤهم التجاريون يعتبرون – من قريب أو بعيد – متقدمين اقتصادياً. ومن ثم، فإن النقطة الأساسية في افتراض قوانين الحبوب الخاص بريكاردو هي : إذا كان الفلاحون الفرنسيون على استعداد لإمدادنا بالمواد الغذائية بتكلفة أقل مما لو قمنا بتوفير الطعام لأنفسنا ومن أرضنا، فعندئذ دعنا نأكل المواد الغذائية الفرنسية على أن ننفق وقتنا في عمل آخر.

وما قال به ريكاردو منذ مئات السنين هو الجاري الآن على أرض الواقع وعلى نفس الخط، أليس كذلك؟ ففي الإطار الحر، بدأت الكثير من البلدان المتقدمة (المراكز) في نقل العديد من صناعاتها التقليدية لدول المحيط خاصة الصناعات الملوثة للبيئة، أو التي تتطلب إلى جهد عضلي

---

[1] Henry Kaufman, "What would adam smith say now? : He would like Much of What he Sees But he would Also be Worried", The National association of Business economists, Oct , 2001.

[2] تود بوشهولز ، أفكار جديدة مكن اقتصاديين راحلين، ترجمة نزيه الأفندي وعزة الحسيني، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٦ ، صـــ١٠١.

www.alkottob.com

أو بدني، على أن تكرس طاقات أبنائها لعمل آخر أكثر تقنية، وأقل تلويثاً للبيئة أو إضراراً لصحة وحياة الإنسان.

وحتى المنطق المعاصر الناقد للحماية، هو ذات المنطق الذي قال به الاقتصاديون الأوائل. فقد ذهب ريكاردو إلى أن الحماية في معظم الأحيان تكلف المستهلكين كثيراً جداً، كما أن منطق الحماية يفضي إلى الركود الاقتصادي Economic Depression. ولكن تفسير ريكاردو يعجز عن تفسير حالة الكساد التي تعانيها الاقتصاديات الرأسمالية، وتلك التي طبقت سياسات التحرر على مدار العشر سنوات الماضية.

فخلال الثلاث قرون الماضية عرف البريطانيون – بصفة عامة – بالسبق في طرح العديد من الأفكار الاقتصادية الجديدة سواء مع آدم سميث عندما طرح في الربع الأخير من القرن الثامن عشر دعوته للحرية الاقتصادية واقتصاد السوق، أو مع كينز عندما روج لتدخل الدولة حماية للاستقرار الاقتصادي في الثلث الأول من القرن العشرين. فاستمراراً على نفس المنوال، خرجت الدعوات الجديدة لتقييد دور الدولة من إنجلترا في نهاية سبعينات القرن المنصرم، واكتسبت شهرة مع مارجريت تاتشر تحت مسمى جديد وهو التخصيصية أو الخصخصة Privatization، ومنها انتشرت إلى العديد من الدول والمنظمات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.[1] وفي هذا أكد ديفيد مكناللي (١٩٩٩) على أن الاقتصاد العالمي مع الألفية الجديدة لا يزال يتحرك من خلال النماذج الرأسمالية الكلاسيكية للاستثمار والتراكم، ولهذا تتسم بالميل نحو زيادة التراكم

[1] د. حازم الببلاوي، دور الدولة ، دار الشروق، ١٩٩٦، صـــ ٩.

www.alkottob.com

والأزمات[1]. وسنتعرف على مدى صدق تخريج مكناللي عند بحث انعكاسات سيادة تيار العولمة في فصل تال إن شاء الله.

ثانياً: فكرة دور الدولة بين الماضي والحاضر:

إذا كنا نتحدث عن المرتكزات الفكرية للعولمة، فإن أول تساؤل يتبادر إلى الأذهان هو ماذا عن دور الدولة في المجال الاقتصادي؟ خاصة وأننا نعرف أن الفكر التقليدي له رأي شبه واضح في هذا الشأن، ***فهل عولمة اليوم تنطوي على عودة لهذا الفكر ومن ثم للدور المقيد للدولة، والذي يعني وبمفهوم المخالفة ترك زمام المبادرة للقطاع الخاص من خلال الحرية الاقتصادية الكلاسيكية؟***

لقد خضع دور الدولة لتطور كبير، وتغير حجم هذا الدور ومداه في الزمان والمكان. وبصفة عامة يمكن القول بأن، منذ أزمة الكساد الكبير كان الاتجاه العام لزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي نتيجة لما توافر لها من إمكانيات مالية ومؤسسية وتكنولوجية ساعدتها على مزيد من السيطرة على الحياة الاقتصادية. وفي نفس الوقت، فقد ساهمت المذاهب الاشتراكية والتدخلية في تعزيز دور الدولة، كما ساعد استقلال عدد كبير من الدول الفقيرة، وتحملها مسئوليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى توسع هذا الدور في عدد كبير من الدول النامية. إلا أننا بدأنا نلحظ اتجاهاً عكسياً لتحجيم دور الدولة في بعض الدول التي يبدوا أنها قد جاوزت درجة معينة من التدخل.

---

[1] D. Mcnally, " The present as history: thoughts on capitalism at the millennium", Monthly review foundation, August 1999.

www.alkottob.com

فقبل جون مايناردكينز، كان الرأي السائد بين الاقتصاديين غير الاشتراكيين، أن دور الدولة الاقتصادي يقتصر- بالإضافة إلى حفظ وحماية الأمن وتقديم الخدمات الأساسية – على تحقيق استقرار الاقتصاد عن طريق حماية قيمة النقد والتوازن المالي. وعلى النقيض من ذلك، وتأثراً بالأفكار الاشتراكية السائدة، كان الاتجاه الغالب في الدول النامية في الخمسينات والستينات يميل نحو تأكيد دور الدولة في المجال الاقتصادي. ولم يقتصر الأمر فقط على الدول المتأثرة بالمذاهب الاشتراكية، بل أن معظم مؤسسات التمويل الدولية – وفي مقدمتها البنك الدولي – كانت تدعوا إلى ضرورة تحمل الحكومات مسئولية التنمية. لماذا حدث التحول؟ وكيف تم وإلى ماذا انتهى؟ هذا ما تجيبنا عليه السطور التالية.

ثالثاً: التحول على يد المدرسة الكينزية (الدولة المتدخلة):

ولدت أفكار كينز، على أثر الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات، لتؤكد على أن الاستقرار الاقتصادي وتحقيق مستوىً معقول من النشاط في الاقتصاد قد يتطلب تدخلاً مباشراً من جانب الدولة في الإنفاق العام لضمان مستوىً كاف من الطلب الفعال Effective Demand. وهكذا أصبح تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مطلوباً من أجل حماية مستوى النشاط الاقتصادي والدخل القومي.[1] فقد اعتبر كينز أن أزمة النظام الرأسمالي تكمن في القوانين التقليدية التي تحكم النظام، والتي كان من بينها القيود التي تحد من دور الدولة في الميدان الاقتصادي، لذا كان أول ما دعا إليه كينز هو ضرورة تدخل الدولة من خلال تشجيع ما أسماه

[1] د. حازم الببلاوي، دور الدولة ، دار الشروق، ١٩٩٦ صـــ ٣٦، ٣٧.

www.alkottob.com

بالطلب الفعلي أو الفعال. إذاً أفكار كينز فيما يخص دور الدولة تشكل انقلاباً على الفكر التقليدي.

تأكيداً لهذا الاتجاه، ذهب البعض إلى أن الذي انهار في عهد الأزمة التي امتدت من ١٩١٤ وحتى ١٩٤٥ هو عولمة الاتجاه نحو الحرية الكلاسيكية التي تتطلب لا شئ أقل من وجود سوق حر ينظم نفسه على المستوى الدولي. وبما أن هذا الفكر قائم على تخفيض العناصر الأساسية للإنتاج من عمل (الإنسان) والأرض (الطبيعة) والنقود نفسها ، مع عدم قبول أي قيود على آلياتها الضخمة ، لهذا فان الالتزام الحر بقواعد السوق تلك يؤدى إلي الحد من عملية التراكم، كما يضعف من ظروف الإنتاج، مثل الظروف الاجتماعية لإعادة الإنتاج لقوة العنصر البشرى والحفاظ على الطبيعة وأحوال الاستقرار المالي، وهى التي يعتمد عليها في بقاؤه واستمراره. فالترويج المتطرف لمثل هذا النظام الغير معقول والمتناقض اجتماعياً كان هو السبب الحقيقي لحدوث أزمة الكساد الكبير .

ساعد على انهيار وزوال الرأسمالية التقليدية، امتداد وتوسع الأزمات الدولية، خاصة مع دخول الحرب العالمية الأولى، والثورة الروسية والكساد العظيم، وبروز الفاشية والحرب العالمية الثانية. في هذا التوقيت، وفرت الثورة الكينزية تفسيراً أكثر عقلانية من خلال الدولة المتدخلة Interventionist State بتنظيم النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الرأسمالي. وبدأ النظام الرأسمالي في معايشة عهد جديد من الاقتصاد المختلط يجمع بين نظام السوق الرأسمالي ودرجة من التخطيط

www.alkottob.com

من قبل الدولة.[1] وبما أن كينز كرأسمالي يؤمن بالحرية الفردية لما يتجاوز هذا الإطار، فالدولة دول متدخلة غير مسيطرة وإلا لاعتبر مروجاً لفكر اشتراكي مرفوض في الغرب. ولهذا قبلت أفكاره باعتبارها علاج للخلل الذي أصاب المنظومة الرأسمالية ونجح العلاج.

رابعاً: هل تعرف الأنظمة الوضعية ما يسمى بالطريق الثالث؟

كان البعض قد كتب متسائلاً: " إذا كان الصراع الأيدولوجي الذي هيمن على القرن العشرين قد دار أساساً بين الاشتراكية والرأسمالية، فهل هناك إمكانية نظرية، ووسيلة علمية لإجراء عملية أو وصفة فكرية تاريخية كبرى تمكن من التقارب بينهما؟ تأخذ في الاعتبار الجوانب الإيجابية والسلبية البارزة في كل أيدلوجية، بالإضافة إلى الخبرة التاريخية التي تتمثل في ممارسة كل من الفكر الاشتراكي والفكر الرأسمالي".[2]

الطريق الثالث The Third Way ليست مجرد نظرية جديدة تحاول التأليف الخلاق بين إيجابيات الاشتراكية وحسنات الرأسمالية، بل هو – أهم من ذلك – حركة سياسية نشطة قامت بالدور الفاعل فيها حكومات غربية متعددة استطاعت الوصول إلى السلطة. ومن ثم فهي ليست حركة فكرية أطلقها مجموعة من المفكرين السياسيين، بقدر ما هي إعلان بارز عن تحولات خطيرة في المزاج السياسي للجماهير– إن صح التعبير – وترجمة صادقة للتكيف الأصيل لكل من النخبة السياسية

---

[1] John Bellamy Foster, “ Contradiction in the Universalization of capitalism”, Monthly Review Foundation, INC, April 1999.

[2] السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، ميريت للنشر والمعلومات، ١٩٩٩، صـــ ١٢١.

www.alkottob.com

والمفكرين والجماهير لمغيرات العصر، وتأمل عميق في الحصاد الإجمالي لخبرة القرن العشرين.

وبشأن الطريق الثالث كاصطلاح، فقد ذهب البعض إلى أنه أخذ يتم تداوله منذ أن استخدمه البابا بيوس الثاني عشر في أواخر القرن التاسع عشر حينما دعا إلى طريق ثالث بين الاشتراكية والرأسمالية. ومنذ ذلك الحين، شاعت مصطلحات شبيهة لعل أقربها تاريخياً هو حديث هارولد ميلان عن الطريق الوسط، وإن كان قد أسرف في استخدامه مؤخراً توني بلير والرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون.[١]

إذاً، هناك العديد من القادة السياسيين – قديماً وحديثاً – أعلنوا ولاءهم لما يسمى بالطريق الثالث، والذي هو عبارة عن مجموعة من البدائل للمدارس الفكرية المعاصرة. توني بلير رئيس وزراء بريطانيا هو أبرز القادة المعاصرين ولاءً للطريق الثالث تحت ما يسمى برأسمالية السوق الحر والدولة الاجتماعية Market Economy and a Socialist State.

وما ينبغي التأكيد عليه هو أن هناك العديد من صور ما يسمى بالطريق الثالث بجانب الماركة اليوروأمريكية.[٢] أما الطريق الثالث في العالم النامي فله تاريخ طويل، حيث يعود إلى أربعينيات القرن العشرين في الأرجنتين، حيث الجمع بين السياسة الخارجية غير المنحازة والتدخل القوي للدولة والترويج للرأسمالية القومية، وبرنامج واسع من الرفاهية

---

[1] السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، ميريت للنشر والمعلومات، ١٩٩٩، صـ ١٣٤.

[2] James Petras, "The Third Way: Myth and Reality" Monthly Review Foundation, March, 2000.

www.alkottob.com

الاجتماعية للعمال. قس على الأرجنتين كافة دول عدم الانحياز في ذلك الحين، وكانت من بينها مصر في العهد الناصري ويوغوسلافيا والهند.. حيث انتهجوا طريقاً ثالثاً بين الاشتراكية السوفيتية والرأسمالية الغربية.

والدولة وفقاً لما يسمى بالطريق الثالث تلعب دوراً على جانب العرض من خلال تهيئتها للظروف والحوافز على النشاط والابتكار والفرص المتساوية. كما أن على الدولة في هذا الإطار أن تروج للمسئولية الشخصية، وتشجع العمالة بدلاً من لاعتماد على الرفاهية. وفقاً لنظرية الطريق الثالث فإن المجتمع سيحتفظ بعدم العدالة الاجتماعية، ولكنه سيشجع الفرص المتساوية. وفقاً لذلك التخريج، فإن الهدف ليس إعادة توزيع الدخل ولكن زيادة الدخل للجميع.

من أهم التطورات الملفتة للنظر، ظهور التحركات والأنظمة الإسلامية وعلى رأسها الحركة الإيرانية وثورتها التي انتزعت وطردت الشاه الديكتاتور، الذي كانت تسانده الولايات المتحدة عام ١٩٧٩. وعلى مستوى كل من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا، سعت مثل تلك التحركات لحجز مجتمعاتها عن الانحطاط القيمي القادم من الغرب وعن الإلحاد الديني القادم من روسيا.

يقود منهج الطريق الثالث في الوقت الراهن – بحثاً عن استراتيجيات تنموية بديلة – ما يسمى بالمنظمات غير الحكومية Non-Governmental Organization (NGO). حيث تسعى تلك المنظمات إلى إعلاء قيم المجتمع المدني في مواجهة الرأسمالية التحررية الجديدة. ولكن هل كان بإمكان ما يسمى بالطريق الثالث أيا كان شكله أو منطلقاته

www.alkottob.com

(كما عرضنا) الصمود أمام التطورات العالمية التي شهدها عالمنا خلال التسعينات؟! هذا ما تجيبنا عليه الصفحات التالية. ولكن ما ينبغي التأكيد عليه هو وكما انتهى البعض، أن الطريق الثالث لم يقدم حتى الآن نظرية متكاملة الأركان، تغطي المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية. إنه مجرد خطوة – وإن كانت بالغة الأهمية – في مجال التجريب السياسي ما بعد الحرب الباردة.[1]

خامساً: المدرسة النقدية والترويج لعولمة الرأسمالية (الموجة الثانية)

على أثر فشل الدولة خلال الستينات والسبعينات جاء النقديون (وهم رواد المدرسة التي كان لها الدور الرائد في التحول نحو عولمة الرأسمالية من جديد) حاملين لواء الحرية الاقتصادية المطلقة حالمين بالعودة إلى عالم آدم سميث، ذلك العالم الذي تسيره قوانين طبيعية خالدة وتتحكم في أموره يد خفية سحرية تنسق بين كل شئ وتوفر الهارمونية الكاملة للنظام.

وبصفة عامة، فإن خلاصة موقف النقديين تجاه قضية الدولة يتمثل في ضرورة حصر دور الحكومات في مجال توجيه السياسة النقدية والائتمانية وتقييد حقوق نقابات العمال في نضالها من أجل زيادة الأجور، وأن تترك الأمور تجري في أعنتها على نحو ما كانت أيام المراحل الأولى لنمو الرأسمالية .[2]

---

[1] السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، ميريت للنشر والمعلومات، ١٩٩٩، صـ ١٦٤.

[2] د. رمزي زكي، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، مساهمة نحو فهم أفضل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٦.

www.alkottob.com

ومن ثم، فقد لعب ميلتون فريدمان دوراً محورياً في إحياء النظرية النقدية وغيرها من الأفكار الكلاسيكية من جديد. ولكن ليس هذا هو الإسهام الوحيد لفريدمان، لأنه ليس مجرد اقتصادي يتناول القضايا الاقتصادية البحتة، بل إنه يمثل تياراً فكرياً متكاملاً يدعو إلى الفردية والحرية، ويرى أن الرأسمالية والدور الاقتصادي للفرد في نظام السوق هما الضمان الأساسي لهذه الحرية. ومن أجل ذلك، فهو قليل الثقة في دور الحكومات، ويرى ضرورة حصرها في أضيق الحدود، لأنه يرى أن السياسات الحكومية المستهترة هي السبب الرئيسي للتضخم في فترة ما بعد الحرب.[١]

وينتمي هذا التيار من الناحية الفكرية إلى المدرسة النيوكلاسيكية، وهي المدرسة التي انتهت إلى القول بأن الرأسمالية كنظام اجتماعي لا تنطوي على عيوب خطيرة، وإنما العيوب ترجع إلى العوائق التي تحول دون عمل قوانين الاقتصاد الحرMarket Economy ، وفي التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وفي تزمت نقابات العمال وإصرارها المستمر على زيادة الأجور. ساد لدى أنصار هذه المدرسة وهم أو اعتقاد أساسي، فحواه أنه لو توافرت حرية حركة الأسعار وانحصرت مهمة الحكومات في حماية هذه الحركة من ضغوط النقابات والاحتكارات والدولة نفسها، فإن النظام يمكن أن يسير بسهولة ويسر.[٢]

---

[1] د. حازم الببلاوي دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق ١٩٩٥، صـــ١٥٩.

[2] د. رمزي زكي، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٥، صـــ ٧٩.

www.alkottob.com

على الصعيد العملي، تبنت حكومات أقوى الدول الرأسمالية أفكار هذا التيار باعتباره سلاحاً يجري الآن تجريبه لانتشال هذه الدول من وهدت الكساد التضخمي. ولكن السؤال الذي يعنينا هنا، هل يختلف فريدمان وغيره من المروجون للعولمة الرأسمالية – وعلى رأسهم فوكوياما – في فرضياتهم الأساسية عن عرض النقود (النظرية الكمية) والرأسمالية والحرية ودور الدولة مع ما سبق أن قال به المفكرون الأوائل من رواد المدرسة الكلاسيكية وخاصة سميث وريكاردو؟

الإجابة من وجهة نظرنا أنه لا يوجد اختلاف وإنما تطابق. فهي ذات الأفكار والمرتكزات وإن ارتدت أثواباً جديدة تواكب التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المعاصرة.

فالفكر والتطبيق الرأسمالي المعاصر يجوب المعمورة من خلال دعوات صريحة تقودها منظمات دولية مثل صندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية بالحد من دور الدولة، بجعله في أضيق الحدود، لتترك الميدان للقطاع الخاص، خاصة بعد أن تجلى فشلها خلال الثلاث حقب الماضية.

وما يؤكد ذلك الاتجاه، أنه وفقاً لتقرير الاستثمار في العالم لعام ١٩٩٩ أن ٥٩٥ من بين ٦٠٠ تشريعاً صدرت كانت في اتجاه التحرر الاقتصادي وفتح الباب أمام القطاع الخاص وإزالة الحواجز. ونظراً لأن عملية التحول نحو التحرر أخذت الصبغة العالمية، سواء من حيث عدد الدول التي طبقت برامج الإصلاح الاقتصادي، أو من حيث الدور المحوري للمنظمات الدولية، وخاصة منظمة التجارة العالمية، فقد برزت

www.alkottob.com

على الساحة وبقوة ظاهرة العولمة الرأسمالية. ولكن ماذا عن سيادة الدولة في ظل العولمة؟ هذا ما تجيبنا عليه السطور التالية.

سادساً: العولمة وسيادة الدولة:

لقد تطور الحوار الفكري، على أثر عولمة الرأسمالية، إلى أن بلغ حد البحث في مسألة الحاجة إلى وجود الدولة من عدمه، ومدى إمكانية الاستغناء عن الدولة بمؤسسات إشرافية دولية، مشيرين إلى الوضع الذي يمكن أن يتطور إليه اتحاد كالاتحاد الأوربي، تحت مسمى الحكومة الدولية الخفية The invisible international government.

فاليوم، نلاحظ أن الدولة القومية، إما أنها تضعف أو تتآكل في أجزاء كثيرة من العالم – خاصة العالم الثالث – لأنها تفقد سيادتها بمرور الوقت على اقتصادياتها القومية وقضاياها الأمنية، فلقد أصبحت عالة تعتمد على المؤسسات المالية الدولية للحفاظ على وجودها المادي.[1]

ومن المفارقات أن من أهم مظاهر الاختلاف بين عولمة اليوم وعولمة الماضي هو أنه **في ظل عولمة الماضي كانت الدولة هي محور، بل أداة تطورها وبقائها.** حتى على المستوى الفكري، لم يتحدث أحد آنذاك عن التخلي عن الدولة وإحلالها بمؤسسات أو حكومة دولية، وربما لأنه لم يكن هناك وجود لتلك المؤسسات في ذلك الوقت. ولكن في ظل عالم المنظمات والمؤسسات الدولية ذهب أنتونى جيدنس(٢٠٠١)[2] ، إلي أن

---

[1] Rebert Fatton Jr. , " Globalization, Poverty and Terror", September 2001.

[2] مستشار توني بلير رئيس وزراء بريطانيا.

www.alkottob.com

العولمة تحطم الأمم بالحـــد من سيادتها " فلقد فقدت الحكومات جانب كبير من سيادتها، كما فقد السياسيين جانب كبير من تأثيرهم على الأحداث. ومن ثم لا تكون مفاجأة أن لا يتبقى للسياسيين أي جانب من الاحترام أو أن تفقد الأهمية في معظم ما يقولونه. فعهد الدولة القومية قد انتهى"، ولم يعد هناك مكان سوى للدولة منزوعة السلطات **The Powerless State**.

إلا أن الرأي الغالب – والأكثر منطقية – هو إن وجود السوق الحرة لا يلغي بالطبع الحاجة إلى الحكومة، وعلى النقيض من ذلك، فإن وجود الحكومة أمر جوهري لأنها تشكل منبراً لتحديد قواعد اللعبة Rules of the Game، وحكماً لتفسير وتنفيذ القوانين التي يتم اتخاذها. فما تحدثه السوق، هو التقليل بشكل كبير من عدد القضايا التي يجب اتخاذ قرار بشأنها من خلال الوسائل السياسية والمؤسسية الحكومية. وبذلك تقل درجة حاجة الحكومة للمشاركة في اللعبة بشكل مباشر.[١]

الأكثر من هذا، ذهبت مجلة الاقتصادي اللندنية في أهم إصداراتها في أكتوبر ١٩٩٥ إلي أن " الاندماج العالمي أعطى للحكومات العديد من السلطات الاقتصادية مثل تلك التي اعتادت على ممارستها في الماضي. "فالقيـــود التي قامت الحكومات بالحـــد منها يمكنها رفعها ثانية فهو حق سيادي للدولة.[٢] ونظراً لأن الاقتصاد صار أكثر عالمية، فإن على

---

١ Leo panitch, " The state in a changing world" , World Bank s world Development Report for 1997, Monthly Review Foundation, INC. October 1998.

٢ ميلتون فريدمان ، الرأسمالية والحرية، ترجمة يوسف عليان، مركز الكتاب الأردني، ١٩٨٧.

٣ HF. Maude, " Why the global economy needs nations", Adam Smith Institute, UK, 1999.

www.alkottob.com

الحكومات، وكذلك التشريعات أن تكون أيضاً أكثر عالمية. والحكومة العالمية متعددة الجنسيات ستكون هي الأداة لتحجيم نشاط الشركات متعددة الجنسيات.[١]

وفي ذات الاتجاه، ذهب البعض إلى التأكيد على أنه لا يمكن تحديد دور الدولة الاقتصادي بعيداً عما يحدث على الساحة الدولية، إذ أنها تضع إلى حد بعيد قواعد اللعبة. والدول – وخاصة الدول الصغيرة والمتوسطة – ليست مطلقة الحرية عند اختيار نظمها الاقتصادية، بل عليها أن تراعي الأوضاع العالمية. حيث لم يعرف العالم درجة من التداخل والترابط الاقتصادي كما يعرفه الآن، ولم يعد يقتصر الأمر على مجرد علاقات اقتصادية بين الدول، فقد بدأنا عصر الاقتصاد العالمي، ولم يعد الاكتفاء الذاتي أمراً ممكناً، كما لم تعد للحدود السياسية نفس القيود على ممارسة النشاط الاقتصادي كما كان الأمر في الماضي.

إذاً، لا يعني القول بالعولمة أن على المائتي دولة في العالم، أو نحو ذلك، أن تتخلى عن سيادتها وتأخذ بالحكومة العالمية. فذلك أمر ليس فقط غير واقعي، بل إنه أيضاً غير مستصوب. فهناك قيمة ذاتية للحفاظ على ميراث الأمة، والإبقاء على عالم يعزز تنوع الثقافات ونظم الحكم.[٢]

أصـــدر البنك الدولي تقريـــره المهم والحاسم في هـــذا الخصوص عام ١٩٩٧ تحت عنوان "الدولة في عالم متغير".[٣] انتهي التقرير إلي أن

---

[1] د. حازم الببلاوي، دور الدولة ، دار الشروق ، ١٩٩٦ صـــ ٥٣.

[2] جاري بيرتلس وآخرين، جنون العولمة: تفنيد المخاوف من التجارة المفتوحة، ترجمة كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٩، صـــ٢٤.

[3] The State in a Changing World", World development report, World Bank 1997.

www.alkottob.com

العولمة بدأت من الداخل. فالدولة ليست فقط ضرورة باعتبارها شريك ومسهل للعمل، ولكنها تلعب دوراً أكبر "حيث أن الأسواق لا يمكن أن تتطور دون حماية فعالة للملكية الفكرية " من خلال تصحيحها للأخطاء. حتى على مستوى الدول المتقدمة أعضاء الاتحاد الأوربي فأغلبية الأفراد يصرون على ضرورة قيام الدولة بدورها في توفير الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية. فقط ١٢% يرون بتخلي الدولة عن هذا الدور لتفعيل القدرة التنافسية في الأسواق العالمية. وقد أثبت النمو الاقتصادي لدول شرق آسيا نجاحات كبيرة وذلك بسبب الدور النشط وانخراط الدولة في الاقتصاد.

وفي حقيقة الأمر إن فكرة اقتصاد السوق لا يمكن أن تقوم في غيبة دولة قوية، وما تحققه من وضوح في إطار النشاط الاقتصادي واستقرار السوق في المراكز القانونية في ظل توافر الأمن والاستقرار، وأخيراً توفير مختلف عناصر البنية الأساسية مادية كانت أو مؤسسية بالإضافة إلى توفير البيانات والمعلومات الصحيحة. فإعادة النظر في دور الدولة الاقتصادي تتطلب استرجاع الدولة لدورها الرئيسي كسلطة تفرض بالقوانين والسياسات، بعدما تراجعت هذه السلطة، حينما انغمست الدولة في تفصيلات العمل الإنتاجي، وانصرفت بعيداً عن دورها الرئيسي في وضع إطار النشاط وفي الرقابة والإشراف، وتوفير الخدمات الأساسية. فالدولة أكبر وأنبل من أن تكون مجرد تاجر أو منتج.[1]

[1] د. حازم الببلاوي ، دور الدولة، دار الشروق، ١٩٩٦، صـــ٧.

www.alkottob.com

وأخيراً انتهى البعض[1] إلي أن الدولة أو الدول هي المؤلف الفعلي للعولمة The State is the Actual Author of Globalization، من خلال خلقها للتحولات في القواعد الحاكمة لتحركات رأس المال والاستثمار والصرف والتجارة...الخ. وكمـــا بدأت العولمة من الداخل، فعند البحث عن بديل لها علينـــا أن نبـــدأ أيضاً من الداخـــل، أي من خلال الدولة.

مؤكد أننا سنفقد البعد الحيوي لعملية عولمة رأس المال إذا ما أسقطنا الدولة من حسباننا. فقبل كل شيء، إن اتفاقات التجارة والاستثمار يتم التفاوض بشأنها مع الدول وليس في غيابها. عولمة اليوم التي تحمل كل سمات الاستغلال هو عمل منظم، تديره مؤسسات عالمية مثل صندوق النقد والبنك الدولي وهي مؤسسات تسيطر عليها القوي الإمبريالية الكبرى. ومن ثم، فبدلاً من اختفاء الدول، نشهد الاعتراف بها كمؤسسات متعددة الأطراف للعب دور أكبر في عهد السوق العالمية والتدفق العالمي للاستثمار.[2]

---

[1] Leo panitch, "The state in a changing world", World Bank s world Development Report for 1997, Monthly Review Foundation, INC. October 1998.

-D. Mcnally, " The present as history: thoughts on capitalism at the millennium", Monthly review foundation, August 1999.

[2] Andrew Hartman, " The globalization of movement" Humanist organization, November-December 2001.

[٣] R. Baldwin & P. Martin, " Two Waves of Globalizations: Superficial Similarities, Fundamental Differences", National Bureau of Economic Research, (No. 6904), January 1999.

www.alkottob.com

المبحث الثالث

أوجه الشبه بين الماضي والحاضر

" محددات الأزمة، التخصص الدولي وحرية التجارة"

تقسيم:

بداية نؤكد على أن من أهم أوجه الشبه بين عولمة اليوم وعولمة الماضي، الانخفاض في تكاليف التنقل والثورة الكبيرة في عالم التكنولوجيا، إلا أن موجتي العولمة مختلفتان بشكل واضح في النواحي التالية:

- **أولاً:** بالنسبة لأثر الانخفاض في التكاليف على التجارة في السلع مقارنة بالتجارة في المعلومات. فبينما تتفق الموجتان في انخفاض تكاليف الاتصالات، إلا أن عولمة اليوم تتميز بالانخفاض غير المسبوق في تكاليف الاتصالات، وهو ما يطلق علية وصف موت المسافات Death of Distance .
- **ثانياً:** إن من أهم أوجه الاختلاف بين الموجتين أنه قبل الموجة الأولى كان العالم متساوٍ تقريباً في الظروف الاقتصادية، حيث حالة الفقر كانت شبه عالمية. أما الموجة الثانية الحالية من العولمة فقد بدأت مع عالم مقسم بالفعل إلى دول صناعية غنية ودول فقيرة منتجة للمواد الأولية، وهذا أمر له دلالاته عند التحليل.

www.alkottob.com

- **ثالثاً:** خلال الموجة الأولى للعولمة (وتحديداً خلال القرن التاسع عشر) كان النظام العالمي يدار – بشكل أساسي– من خلال المؤسسات القومية مثل الأنظمة الجمركية والبنوك المركزية وتشريعات الهجرة، ولكن في فترة ما بعد الحرب، اعتقدت الكثير من الحكومات بأنه – خاصة بعد نمو الأزمات – بأن مشكلات العولمة يمكن أن تتولاها مؤسسات دولية بشكل أفضل من المؤسسات الحكومية الدولية مثل الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة، ومنظمة العمل الدولية وبنك التسويات الدولية International Settlements Bank ومنظمة التجارة العالمية...الخ.[١]
- **رابعاً:** إذا كانت الدولة القومية هي إحدى ثمار الموجة الأولى للعولمة، فإن الموجة الحالية تمثل تحدياً خطيراً لتلك الدولة القومية – كما عرضنا في الجزئية السابقة – وإن كانت تنطوي على ذات المبادئ الاستعمارية.[٢]

ورغم أوجه التباين المشار إليها – والتي لا تناقض فرضية الدراسة – فإن هناك العديد من أوجه الشبه نعرض لها في الصفحات التالية، حيث نعرض لمحددات الأزمة، ولظاهرتي الهجرة التخصص الدولي، وتدفق كل من التجارة والاستثمار، كل ذلك في مقارنة بين الماضي والحاضر.

---

[١] Harold James, "The end of Globalization: Lessons from the Great Depression" Harvard University Press London 2001.

[٢] Arif Dirlik, " Globalization as the End and the Beginning of History: The Contradictory Implications of a New Paradigm", History Department Working Papers, Duke University, USA, 2002.

www.alkottob.com

أولاً: محددات الأزمة بين الماضي والحاضر

منذ مائة عام مضت، وتحديداً قبل انفجار الحربيين العالميتين، وانهيار الأسواق التجارية والمالية تحت وطأة الكساد العالمي، كان العالم منفتحاً في كل حركاته كما هو اليوم وربما أكثر. وإذا كانت عولمة اليوم قد حدثت منذ أكثر من قرن مضي – كما عرضنا – فلماذا لم تخلق أو لم تؤدي إلي الورطة التي تعشيها عولمة اليوم؟ هل كان سبب ذلك هو السيطرة والاستبداد الذي تمتع به صانعي السياسة (في العهد الاستعماري) مقارنة بالانفتاح الديمقراطي لعالم اليوم؟ أم كان سبب ذلك هو الربط المحكم من خلال معيار الذهب بين المركز (بريطانيا تحديداً) والمحيط (المستعمرات)؟

بعض من الدراسات تقارن بين أواخر القرن التاسع عشر وأواخر القرن العشرين، وتؤكد علي أن النزاعات التجارية، والأزمات المالية كانت في الماضي أقل تدميراً من اليوم. ولكن علي عكس ذلك ذهب (بوردو وأخرون ١٩٩٩) إلي أن الموجة الأولي من العولمة، والتي انهارت كلية مع أزمة الكساد العظيم كما أوضحنا، والتي لعبت فيها التجارة والأزمات المالية العالمية الدور الأساسي، كانت أكثر تدميراً. ولكن بوردو ذهب إلي أن عولمة اليوم أكثر عمقاً، أما فيما يتعلق بعدم الاستقرار المالي، فقد أكد علي أن الحال اليوم ليس أسوأ مما كان عليه منذ مائة عام مضت.

كما أن أزمة نهاية القرن التاسع عشر شأنها شأن أزمات نهاية القرن العشرين، لم تكن نتاج العجز في موازنة الحكومة[١]، ولكن المشكلات

[١] B. Eichengreen, " Crisis now and then: What lessons from the last era of financial globalization?" National Bureau of economic research,

www.alkottob.com

نبعت من القطاع الخاص الذي يدار بطريقة سيئة، مع غياب التشريعات أو أنظمة شفافة للبنوك وعمليات المد والجزر التي تولدها الأسواق العقارية. فعندما يحدث شيء أو تحدث صدمة في أسواق رأس المال أو أزمة في الصادرات فإن البيت المالي بأكمله ينهار، وتؤكد ذلك أزمة أوروبا مع نهاية القرن التاسع عشر، ومثيلتها التي حدثت في شرق آسيا مع نهاية القرن العشرين (الأزمة الآسيوية ١٩٩٧م).

لاحظ تايلور (١٩٩٦)[1] أن أسواق رأس المال العالمية كانت أفضل اندماجا خلال الفترة من ١٨٧٠ وحتى ١٩٢٤ عنه بالنسبة للفترة ما بين ١٩٧٠ و ١٩٨٩. كما أنه على الرغم من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه من الناحية الكمية بلغ ٩% من الناتج الإجمالي العالمي عام ١٩١٣، وهى المؤشرات القريبة من مؤشرات التسعينات (١٦% وفقاً لتقرير الأونكتاد ٢٠٠٠) .

خلال الموجة الأولى للعولمة وبالنسبة لدولتين كاستراليا والأرجنتين وتحديداً خلال الفترة من ١٨٧٠-١٨٩٠ كان رأس المال المستورد في الأرجنتين معادلاً لـــ ١٨% من الدخل القومي، وفي استراليا ٨,٢%، وفي المقابل وخلال تسعينات القرن المنصرم (أي الموجة الحالية للعولمة) تبين

working paper series (8716), 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, January 2002.

[1] Kevin H. O' Rouke, " Globalization and Inequality: Historical Trends", National Bureau of Economic Research (NBER), 1050 Massachusetts Avenue, Cambridge MA 02138, June 2001.

www.alkottob.com

أن نصيب الأرجنتين من تدفق رأس المال ٢٢% واستراليا ٤% فقط من الدخل القومي.[١]

وتأكيداً علي مظاهر التشابه بين الماضي والحاضر، فإن معظم الاستثمارات خلال القرن التاسع عشر توجهت إلي الدول ذات المؤسسات المتطورة، وتلك التي لديها فروع لبنوك الدولة الأم وقادرة علي تجميع معلومات عن سوق الدولة المضيفة. اتجهت إلي الدول التي ترحب بوجود فروع مستقلة للبنوك الاستثمارية الأوروبية اتجهت إلي الدول التي لديها نظام قضائي قادر علي وضع التعاقدات موضع التنفيذ.[٢] أليس هذا هو ما يحدث في عالم اليوم؟ فمعظم الاستثمارات الأجنبية، المباشرة منها وغير المباشرة، تتجه إلي أسواق الدول المتقدمة والمتطورة والواعدة. نعم هذا هو ما يحدث بالفعل و تؤكد تقارير الاستثمار الدولية ذلك. فوفقاً لتقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٦م، أكثر من ٨٠ % من تدفقات الاستثمار العالمي تتجه إلى أسواق الدول المتقدمة والدول حديثة التصنيع.

من مظاهر التشابه بين عولمة اليوم وعولمة نهاية القرن التاسع عشر أنه مع نهاية القرن التاسع عشر زادت حدة التباين بين الدول وهي فترة نمو ظاهرة العولمة٠ إلا أن العولمة لم تكن هي العامل الأساسي في هذا التباين. إذا كانت تجارة القرن التاسع عشر قائمة على مبادلة السلع المصنعة بالموارد الطبيعية بين العالم القديم والعالم الجديد وكانت عوامل الإنتاج الرئيسية هي الأرض والعمل، فمع أواخر القرن العشرين فان

---

[1] Harold James, "The end of Globalization: Lessons from the Great Depression" Harvard University Press London 2001.

[2] راجع تقرير الاستثمار في العالم الصادر عن منظمة الأونكتاد ٢٠٠١.

www.alkottob.com

النقاش الدائر حول عاملين هما العمالة الماهرة والغير ماهرة ومنطقتين رئيسيتين هما الشمال والجنوب. وقد انتهى وود (١٩٩٤) إلي أن العولمة في القرن الجديد ستزيد المهارة والتباين في التوزيع في دول الشمال وستؤدى إلي انخفاض المهارات وعدم العدالة في الجنوب .

ثانياً: ظاهرتي الهجرة والتخصص الدولي

أ. الهجرة الدولية:

تثير العولمة المعاصرة جدلاً كبيراً بشأن مسائل كثيرة من بينها – وربما في مقدمتها– مسألة الهجرة الدولية International Immigration للأفراد وخاصة الهجرة من الجنوب. فالاتحاد الأوربي وحتى لحظات كتبة هذه السطور يعقد الاجتماعات ويسن التشريعات الصارمة بهدف منع الهجرة. كما شرعت الولايات المتحدة في ٢٠٠٦ في إقامة جدار لمسافة ١٠٠٠ كيلومتر مربع بينها وبين المكسيك لمنع الهجرة غير المشروعة للمكسيكيين.

ولكن يبدو وكما انتهى الكثيرون[1] إلى أن الهجرة الدولية ليست بالظاهرة الجديدة، بل الأكثر من ذلك أنها كانت أكثر حدوثاً في أواخر القرن التاسع عشر عنه في أواخر القرن العشرين . فعلى أثر انخفاض أسعار وتكلفة وسائل النقل، تدفق الكثير من المهاجرين من والى أوربا.

[1] Kevin H. O' Rouke, " Globalization and Inequality: Historical Trends", National Bureau of Economic Research (NBER), , June 2001.
- R. Baldwin & P. Martin, " Two Waves of Globalizations: Superficial Similarities, Fundamental Differences", National Bureau of Economic Research, (No. 6904), January 1999.

www.alkottob.com

فخلال الفترة من ١٨٢٠ و ١٩١٤م هاجر أكثر من ٦٠ مليون أوربي إلي أمريكا والعالم الجديد، حيث كانت أوربا أفقر مقارنة بالعالم الجديد الغنى بالموارد الطبيعية. وفي المقابل، فإن نسب الهجرة الآن أغلبها من الدول النامية نحو الدول الغنية المتقدمة. فقد كان تدفق المهاجرين بمعدل ٢ من بين كل ٥ أفراد، أما الآن فالوضع مختلف مع استثناء جزئي للولايات المتحدة التي تستقبل سنوياً مهاجرين (بطرق مشروعة وغير مشروعة) أكثر من مليون مهاجر.[١]

لذا أكد البعض الآخر أيضاً على أن ظاهرة العولمة ليست جديدة على الأقل من منظور الهجرة. فإذا رجعنا بالزمن إلي الوراء، من الممكن رؤية ذلك، حيث كان العالم أكثر تحرراً من منظور الهجرة الإرادية وتدفق رأس المال منذ قرن مضي. كانت أوربا نقطة التحرك للعالم وخاصة العالم الجديد. فمن داخلها هاجر الملايين بحرية لكافة أنحاء العالم، وإلي أمريكا على وجه الخصوص. كانت هناك هجرة من وداخل أسيا. ومن ثم فإن العولمة من منظور الهجرة ليست بظاهرة جديدة، ولكن الذي تغير هو شكلها وحجمها وتوجهاتها والقيود التي فرضت عليها.[٢]

فقد كان من النادر أن يحدث نقاش أو أن تثار مسألة الجنسية. فبحثاً عن الحرية والأمن والمستقبل الأفضل، غادر الآلاف من أوربا وآسيا منازلهم، وغالباً ما تحملوا صعاب السفر سواء عبر السكك الحديدية أو

---

[1] R. Baldwin & P. Martin, " Two Waves of Globalizations: Superficial Similarities, Fundamental Differences", National Bureau of Economic Research, (No. 6904), January 1999.

[2] HF. Maude, " Why the global economy needs nations", Adam Smith Institute, UK, 1999.

www.alkottob.com

السفن الشراعية. ففي خلال الفترة من ١٨٧١ ، ١٩١٥ غادر أوربا وحدها أكثر من ٣٥ مليون أوربي. كما **ترتب على حرية انتقال السلع والأفراد أن كانت الأجور متقاربة دولياً، وهو عكس الوضع القائم الآن، حيث أن أجر العامل متوسط المهارة في بريطانيا لساعة أو ساعتين يعادل أجر ذات العامل المصري عن شهر كامل.**[١]

وفي تفسيره لعوامل نمو الهجرة (والتي كانت أهم سمات العولمة الأولى) ذهب البعض[٢] إلى أنه خلال الموجة الأولى أدى انخفاض تكاليف النقل ورفع القيود علي حرية التجارة إلى فتح كل الإمكانات لاستغلال الأرض ساعد علي ذلك تطور نظام النقل بالسكك الحديدية. ولكن استغلال الأرض يتطلب عنصر عمل مكثف فنمت ظاهرة الهجرة من أوروبا إلي أمريكا الجنوبية وهجرة الجنوب إلي الجنوب، مثل الهجرة من الصين والهند إلي تايلاند والفلبين وسريلانكا. وقد بلغت نسبة المهاجرين خلال الموجة الأولي للعولمة سواء من أوروبا إلي أمريكا أو من الجنوب للجنوب ما يعادل ١٠% من سكان العالم. إلا أن إنتاج واستغلال المواد الأولية يتطلب ليس فقط العمال ولكن أيضاً رأس المال، ولهذا نمى حجم تدفق رأس المال الدولي كما عرضنا في النقطة السابقة.

لذا، تمثل ***مسألة الهجرة*** أحد أهم المظاهر المتناقضة للعولمة (بين الماضي والحاضر) والتي سيسأل عنها سميث إذا ما عاد إلى عالمنا!.

---

[1] Harold James, "The end of Globalization: Lessons from the Great Depression" Harvard University Press London 2001.

[2] Globalization, growth and poverty: Building an Inclusive World Economy, (Chapter one), A co-publication of the World Bank and Oxford University Press, 2002.

www.alkottob.com

فعلى الرغم من تشجيع العولمة لحرية انتقال رأس المال إلا أن حرية العمال في الانتقال لا تزال مقيدة بل تزداد تعقيداً، فكيف يمكن أن يكون هناك أسواق عالمية ذات كفاءة عندما يكون رأس المال حر في حين تكون تحركات العمال مقيدة !!؟[1]

فكما عرضنا مسبقاً (أولاً) أنه **خلال العولمة الأولى كانت هناك حرية انتقال لكافة أشكال عناصر الإنتاج ومن ثم كانت الدائرة مكتملة**، بل كانت الهجرة البشرية، وتحديداً الهجرة من الشمال إلى الجنوب، أهم سمات العولمة التقليدية. ولكن في الوقت الراهن، وبعد ضعف الشهية الغربية نحو الجنوب، خاصة بعد أن استنزفه، فإن هناك قيود صارمة على الهجرة وخاصة الهجرة العكسية أي من الجنوب نحو الشمال. وبالتالي يمكن أن يقال أن حرية اليوم حرية منقوصة وقائمـــــة على نفس القيم الاستغلالية من دول الشمال لدول الجنوب. وحتى إذا سمح بالهجرة نحو الشمال فلا تتم إلا وفقاً لاشتراطات مقيدة كأن يقتصر الإذن بالدخول على المهاجرين ذوي المهارات العالية أو من لديه عائلة مقيمة أصلاً في البلد المقصود...الخ.[2]

وحتى اتفاق النافتا NAFTA الموقع بين دول شمال أمريكا، فإنه يستثني بشكل صريح حرية حركة الأشخاص، خاصة من المكسيك نحو الولايات المتحدة وكندا. إذا حتى شروط الهجرة المعاصرة ليست هي

---

[1] Henry Kaufman, "What would adam smith say now? : He would like Much of What he Sees But he would Also be Worried", The National association of Business economists, Oct , 2001.

[2] بول هيرست و جراهام طومبسون، " ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم"، ترجمة د. فالح عبد الجبار، عالم المعرفة، الكويت سبتمبر ٢٠٠١ صـــ ٣٠، ٤٩.

www.alkottob.com

الأخرى سوى أداة جديدة لاستنزاف دول الجنوب، حيث هجرة العقول والكفاءات، حتى تستمر الهوة قائمة بين الشمال والجنوب.

ولهذا ذهب البعض إلى القول، بأن هناك العديد من المرشحين للقيام بدور قاتل العولمة المعاصرة، ولكن ثمة عامل واحد قليلاً ما يلحظه أحد إلا أنه يتسلل زاحفاً على اقتصاد العالم، ويتلخص ذلك العامل في الميل المتزايد إلى تقييد حرية انتقال الناس، وذلك بهدف بناء سياج حول العالم الغني. فالعولمة تعني في الأساس الحركة الحرة لرؤوس الأموال والسلع والتكنولوجيا والأفكار بل وحتى البشر. وإذا اهتمت أية محاولة لفرض العولمة بتحقيق أول ثلاث أو أربع حريات فقط وتغافلت الحرية الأخيرة، فهي محاولة جزئية قاصرة وليست قابلة للدوام.

فبمجرد أن يعجز الناس عن الحركة، فلن يصبح من الممكن بذل أي شكل من أشكال الجهود الرامية إلى منع الحكومات من تقييد الحركة الحرة للسلع أو عناصر الإنتاج الأخرى. وإذا عجزت الدول المزدحمة بالسكان عن تصدير البشر، فما الذي يمنعها من فرض حواجز أعلى تتمثل في التعريفات والرسوم الجمركية بهدف حماية فرص العمل لديها؟ ومن ثم يتقوض مشروع العولمة.[1]

وبناءً عليه، فمشروع العولمة صمم سواء في الماضي أو الحاضر لخدمة دول الشمال على حساب دول الجنوب وما مثال الهجرة البشرية إلا خير دليل على ذلك. ولهذا، طرحت العديد من الموضوعات للتفاوض أمام منظمة التجارة العالمية. وتم التوصل إلى العديد من الاتفاقات، جميعها

[1] برانكو ميلا نوفيك، سفاح العولمة انتهى بصوت فرقعة، مقال منشور بجريدة الاقتصادية السعودية صـــ١٣، السبت ٢٢ يوليو ٢٠٠٦ العدد ٤٦٦٧.

www.alkottob.com

يخدم مصالح الدول المتقدمة، أما الموضوعات التي تعني الدول النامية كالهجرة وغيرها فقد سحبت من على طاولة التفاوض. وليست مشكلة اتفاق جولة الدوحة الخاص بالدعم الزراعي إلا أكبر دليل على فشل مشروع العولمة ويتوقع له أن يكتب نهاية لآلية مهمة من آليات العولمة المعاصرة ألا وهي منظمة التجارة العالمية.

ب. التخصص وتقسيم العمل الدولي:

فيما يتعلق بـ**التخصص وتقسيم العمل الدولي**، فقد صاحب الثورة الصناعية الأولى تخصص دولي واضح في التجارة الدولية. فإنجلترا تحديداً – وفي بداية الثورة الصناعية – أصبحت الورشة الصناعية للعالم، ومن ثم تخصصت في الصناعة، وخاصة صناعة النسيج، تصدره لجميع أنحاء العالم وتستورد المادة الأولية وبعض السلع الغذائية التقليدية. ولقد جنت إنجلترا من وراء ذلك الكثير، وتركزت فيها رؤوس الأموال وأصبحت الممول والمصرفي الرئيسي لعالم المال والتجارة، مكونة ما يسمى بالرأسمالية الصناعية.

وعلى نفس الدرب سارت كل من فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية مكونة هي الأخرى رأسمالية صناعية تجارية متخصصة في صناعة الآلات والسلع تامة الصنع، ومستوردة المواد الأولية وبعض السلع الغذائية التقليدية كالشاي والبن والسكر.[1]

على نفس النمط التقليدي، تقوم حالياً معظم دول العالم الثالث بالتخصص أساساً في الصناعات التقليدية، على حين تنطلق مراكز النمو

[1] د. صلاح الدين نامق، النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها: دراسة مقارنة، دار المعارف ١٠٨.

www.alkottob.com

في مجال صناعات التقنية المتقدمة. فسمات التقسيم والتخصص المعاصرة واضحة من الآن، حيث أن معظم المنتجات السلعية من العالم الثالث الموجودة في السوق الغربية المتقدمة إنما تمثل صادرات بعض الدول مثل كوريا وتايوان والبرازيل، حيث تهيمن الشركات المتعددة الجنسيات – التي تنتمي إلى تلك الدول الغربية – كلية على النشاط الاقتصادي في مثل هذه الدول. أي أن إعادة تقسيم العمل لن يخضع فقط لاعتبارات اقتصادية بل سيخضع أيضاً لاعتبارات سياسية معينة، لخدمة مصالح الشركات العملاقة، حيث تستفيد الدول وثيقة العرى بالغرب والتي تخدم مصالح استراتيجية بالجزء الأعظم من إعادة تقسيم العمل على المستوى العالمي.

وقد كتب البعض في وصف العولمة المعاصرة قائلاً: " أن الانهيار الحالي في السيادات القومية هو قبل كل شئ استمراراً منطقياً للاستعمار. فعدم العدالة العالمية القائمة لها جذورها في العهد الإمبريالي وتقسيم العمل الدولي الكلاسيكي.[1] لذا، تحاول الدول الرأسمالية أن تخرج من أزمتها الهيكلية الراهنة عن طريق رسم استراتيجية جديدة للتخصص وتقسيم العمل الدولي.

وأهم معالم هذه الاستراتيجية الجديد هو استعداد البلاد الرأسمالية للتخلي عن بعض الفروع الصناعية التقليدية لكي تتخصص فيها البلاد المتخلفة مثل الصناعات الغذائية والتجميعية، وهي صناعات تنطوي على الكثير من المخاطر الصحية والبيئية، هذا ناهيك عن أنها صناعات أقل تقنية، على أن تتخصص الدول الرأسمالية المتقدمة في الصناعات التقنية

[1] Rebert Fatton Jr. , " Globalization, Poverty and Terror", September 2001.

www.alkottob.com

الدقيقة، كما هو الحال الآن بالنسبة لدول أوربا الغربية واليابان مقارنة بدول الشرق والجنوب.

على أن هذه الاستراتيجية وإن كانت تختلف في معالمها عن الاستراتيجية التقليدية لتقسيم العمل الدولي التي سادت في الماضي، إلا أن جوهر هاتين الاستراتيجيتين لم يتغير، حيث أن الهدف، ولا يزال هو استغلال البلاد المتخلفة، والمحافظة على المواقع غير المتكافئة بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول المتخلفة.[1] مع ملاحظة أنه، إذا كانت الدول والحكومات هي اللاعب الرئيسي في عملية التقسيم خلال القرون الماضية أي خلال الموجة السابقة للعولمة، فإن عملية التخصص والتقسيم المعاصرة تقودها الشركات متعددة الجنسيات، التي لا تعرف ولا تبحث سوى عن الربح وتعظيم العائد على الاستثمار.

ثالثاً: حرية التجارة - الاستثمار وميراث الماضي:

من بين مظاهر التشابه بين الماضي والحاضر (فكراً وتطبيقاً) مسألة تحرير التجارة. فالفكر وكذلك التطبيقات التقليدية آمنت بحرية التجارة كأساس لعمل السوق سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وهو وضع تدعمه وتؤكده الاتجاهات الليبرالية المعاصرة، وليس أدل على ذلك من اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وبرامج الإصلاح الاقتصادي التي يدعمها صندوق النقد الدولي في مختلف دول العالم. إلا أن التجارة الحرة يمكن أن تقيد لاعتبارات معينة تقتضيها الظروف، وهذا وضع نظمته

[1] د. رمزي زكي، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، صـــ٤١.

www.alkottob.com

اتفاقات منظمة التجارة أيضاً، وليس في هذا الاستثناء أيضاً خروجاً على الماضي فكراً وتطبيقاً.

فالواقع أن منطق سميث بشأن التجارة الحرة مثلاً خضع – من حين لآخر– لمطالب مؤيدي الحماية. على سبيل المثال، سمح سميث بفرض تعريفة جمركية لموازنة ضريبة داخلية فرضت على منتج محلي. كما خضع لمطالب التعريفة الجمركية من أجل دواعي الأمن الوطني National Security، من خلال الاعتراف بأن أمن بريطانيا يقتضي إقامة صناعة سفن متقدمة.

ومع ذلك، فقد كان سميث يعتقد أن مثل هذه الحماية تعرقل "نمو الوفرة".[١] ورغم انتقاد ريكاردو نفسه لفرض التعريفة الجمركية، إلا أنه لم يكن ناقداً لها على طول الخط. فبصفة عامة تنزع التعريفة إلى تقليص النمو الاقتصادي. لذلك ، فإن معظم الحجج المؤيدة للحماية التي تصاغ في عبارات تنم عن مساعدة المستهلك، أو زيادة عدد الوظائف، أو تشجيع الاقتصاد هي حجج مشكوك فيها. ومع ذلك فإن ثمة بلداً قد يستخدم بفطنة سياسة الحماية، من اجل تحقيق أهداف الدفاع الوطني أو ضمان تحقيق استقرار سياسي في وقت عدم اليقين الحاد.[٢]

أليست الأفكار والتطبيقات المشار إليها أعلاه هي ذات أفكار وتطبيقات اليوم، والتي قننتها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية؟ فقد أكدت اتفاقات منظمة التجارة على مبدأ حرية التجارة كأصل مع إمكانية الخروج

---

[١] تود بوشهولز ، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين ، ترجمة نزيه الأفندي و عزة الحسيني ، المكتبة الأكاديمية ١٩٩٦، صـــ ٦٣.

[2] المرجع السابق ، صـــ ٦٣.

www.alkottob.com

عليه في حالات معينة كأن تكون الصناعة الوطنية في خطر الانهيار أو عند التعرض لإغراق متعمد ...الخ؟ وأكبر مثال على ذلك هو ما حدث في مصر مطلع الألفية الجديدة (وهي دولة عضو في المنظمة العالمية منذ ١٩٩٥) عندما قامت الحكومة بإصدار قرارات بزيادة القيود والتعريفات الجمركية على الواردات من ميناء بور سعيد تحديداً. فالدولة هنا تمارس حق سيادي اقتضته الضرورة الاقتصادية وهي حماية صناعة المنسوجات الوطنية من خطر الانهيار.

من جهة أخرى، وفي الماضي، تحركت كل من الصين واليابان وكوريا وتايلاند والهند وإندونيسيا نحو التجارة الحرة خلال القرن التاسع عشر، ومعظمها مجبرة على فعل ذلك تحت ضغط الدول الاستعمارية المسيطرة. فاقتصاديات العالم الثالث كانت سريعة الاندماج مع بقية أجزاء العالم خلال تلك الفترة بصرف النظر عن توافر الإرادة لهذا التوجه. وهو نفس ما يحدث الآن على المستوى الدولي، حيث اختلفت أساليب الضغط ولكنها تصب في ذات الاتجاه، فلم يكن لدول العالم النامي خيار في توجهاتها التحررية أو الانضمام للمنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة التجارة وهي غير مهيأة للدخول في غمار المنافسة غير المتكافئة.

وفي مقارنة بين وضع التجارة الحرة قبل ١٩١٣ والوضع الراهن للاقتصاد العالمي انتهى أوريك (٢٠٠١)[١] إلى أن التعريفة الجمركية – بصفة عامة – أقل الآن، بينما كان الاندماج في أسواق السلع أكثر بروزاً

[١] Kevin H. O' Rouke, " Globalization and Inequality: Historical Trends", National Bureau of Economic Research (NBER), 1050 Massachusetts Avenue, Cambridge MA 02138, June 2001.

www.alkottob.com

وسرعة في أواخر القرن التاسع عشر عنه في أواخر القرن العشرين. كان تصدير رأس المال من دول المركز إلي دول المحيط ضخماً في أواخر القرن التاسع عشر. على أثر أزمة الكساد العالمي تلاشى تدفق رأس المال من حيث الحجم خلال العشـــرينات، كمـــا انتشرت موجـــة من الإفـــلاس في الـــدول الصنـــاعية، واستمر هذا الوضع لحقب تالية. وفي ذات الاتجاه أكد البعض الآخر على أن الاقتصاد الأمريكي ليس أكثر عولمة اليوم مما كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى، مقيساً بحصة التجارة في ناتجها الإجمالي.[١]

[1] جاري بيرتلس وآخرين، جنون العولمة: تفنيد المخاوف من التجارة المفتوحة، ترجمة كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٩، صـــ١٥.

www.alkottob.com

المبحث الرابع

العوامل التي قادت إلى عولمة أو سيادة الرأسمالية

Factors behind the globalization of capitalism

تقسيم:

نحـــن نعيش في عالم أكثر تداخلاً في علاقاته الاقتصادية، ولم يعد من الممكن لدولة – تريد المشاركة في مجريات العصر والأخذ بأسبابه – أن تنعزل عما يجري فيه. وفي هذا العالم الجديد الأكثر اندماجاً وارتباطاً، تتجه كافة الدول تقريباً للأخذ بقواعد السوق، بحيث يمكن القول بأن قواعد اللعـــبة فـــي ظل الأوضاع المعاصرة هي قواعد السوق. وليس من السهل على الدول – وخاصة الصغيرة والمتوسطة – أن تتجاهل هذه الحقيقة.

وقد تأكد هذا الأمر بوجه خاص مع سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار الاشـــتراكية فـــي روسيا وغيرها. وجاءت اتفاقية الجات الأخيرة وإنشاء مـــنظمة الـــتجارة العالمية بافتراض أن دول العالم تتبع نفس القواعد، أي قواعـــد اقتصـــاد السوق.[1] وهكذا، يمكننا في عرض مبسط في الصفحات التالـــية تناول أبرز العوامل التي ساهمت في بروز الرأسمالية العالمية من جديد وذلك على النحو التالي:

---

[1] د. حازم الببلاوي، دور الدولة، دار الشروق، ١٩٩٦ صـــ ٥٦.

[2] A. Solimano, " Can reforming global institutions help developing countries share more in the benefits from globalization?, The World Bank working papers on globalization, 2000.

www.alkottob.com

أولاً: التدفق الضخم لكل من التجارة والاستثمار (المباشر وغير المباشر):

تشكل العولمة مرحلة جديدة من تراكم رأس المال على المستوى العالمي، والتي تبدت في الزيادة الضخمة في حجم تدفق الاستثمار والتجارة، والتوسع الضخم في الائتمان الدولي، والتدفق النقدي والديون العامة والخاصة.[1] وفي هذا يؤكد البعض على أن الاندماج العالمي لم تحركه السياسة أو الإنترنت أو منظمة التجارة العالمية أو حتى – صدق أو لا تصدق – ماكدونالدز، لا ، فعبر التاريخ ، تحركت العولمة بصفة أساسية من خلال التوسعات المالية Financial Expansions .[2]

القاعدة التاريخية (وكما عرضنا في الصفحات السابقة)، أن التجارة والتمويل لها اليد الطولى في التحرك نحو العولمة، وليس العلم والتكنولوجيا وبالتأكيد ليس السياسات أو الثقافة. ليس من قبيل المصادفة أنه مع كل فترات التطور التكنولوجي، حدث توسع في الأسواق المالية ونمو ضخم في التجارة الدولية. فما يميز الوقت الراهن هو زيادة الدور الذي يلعبه رأس المال المالي، وانتشار الثقافة الأمريكية سواء كان ذلك نتيجة

---

[1] Leo panitch, "The state in a changing world", World Bank s world Development Report for 1997, Monthly Review Foundation, INC. October 1998.

[2] Martin Khor, "What is globalization", Third World Network 2001(www.twnside.org.sg)

www.alkottob.com

لجهود أمريكية مدركة لفرض طرقها وأساليبها، أو كان نتيجة للرغبات الواعية من قبل المجتمعات الأخرى لتقليد نمط الرفاهية الأمريكي.[1]

وبالنظر إلى الإحصاءات (جدول ١) لوحظ أنه خلال السبعينات، قدر التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر بـــ٢٧,٥ بليون دولار . تضاعف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلي ٥٠ بليون دولار خلال النصف الأول من الثمانينات، ثم بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلي ١٥٥ بليون خلال الفترة من ١٩٨٥ – ١٩٩٠.

جدول ١: إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً مع الإشارة إلى نصيب الدول العربية منها (بالمليار دولار)

	السبعينات	٨٥-٩٥	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٥
التدفقات عالمياً	٢٧	١٨٢,٤	٨٢٦	٧١٦	٦٤٨	٩١٦
نصيب دول آسيا والباسيفيك	٣	٣١,٦	١٠٨,٧	٩٢,٤	١٤٧,٦	١٦٥
نصيب الدول النامية	٥	٤٩،٨	٢١٧،٨	١٥٥,٥	٢٣٣,٢	٣٣٤
الدول العربية	٦٥٠ مليون	٤ مليار	٧ مليار	٤,٥	١٢,٤	٢٢

المصدر: التقرير العالمي للاستثمار ٢٠٠٥، الانكتاد.

[1] Thomas L. Friedman Farrar, Straus & Giroux. "The Lexus and the Olive Tree.(Review) / (book reviews) by Christopher Caldwell Commentary, Oct, 1999.

www.alkottob.com

وبعد كبوة خلال أوائل التسعينات بلغ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ٣٥٠ بليون في عام ١٩٩٦ ، والفورة Boom التي بدأت في عام ١٩٩٥ ظلت مستمرة مع تدفق الاستثمار الذي سجل رقماً جديداً في عام ١٩٩٨ و هو ٦٤٨ بليون بزيادة ٣٦,٣% وفقاً لتقديرات منظمة الأونكتاد (جيترو ٢٠٠٠) . إلى أن بلغ أكثر من تريليون دولار (١,٣) عام ٢٠٠٠، وإن كان قد انخفض إلى ٧٦٤ بليون عام ٢٠٠١، ثم عادت التدفقات لتشهد موجة جديدة من الارتفاع لتصل إلى ٩١٦ مليار دولار في ٢٠٠٥.[١]

ورغم شيوع الاعتقاد بأن العولمة عملية متعددة الأبعاد، فإن البعض انتهي إلى أن العولمة ظاهرة مالية بالدرجة الأولى، والتي من خلالها يشجع توسع السيولة المستثمرين لتحمل مخاطر أكبر. تلك الشهية الكبرى لتحمل مخاطر ترجمت في شكل تمويل مشروعات تكنولوجية جديدة واستثمارية في الأسواق الأقل تطورا، وبعد أن كان الاستثمار يرتكز في البلدان المتقدمة صار أكثر انتشاراً وتوسعاً في مختلف مناطق العالم المتقدم والمتخلف. إذاً، بمزيج من عاملين، وهما صغر حجم العالم على أثر ثورة الاتصالات والمواصلات، وتدفق الاستثمار نحو كل مكان في العالم ، سهلت التجارة الخارجية بالتطور التكنولوجي وتوسعت لاستيعاب مثل تلك التدفقات .

إذاً، حدثت العولمة، بتعبير آخر، لأن المستثمرين في الأصل على استعداد لتحمل الخطر.[٢] فالاقتصاد العالمي يتصف ليس فقط بحرية

---

[1] راجع رسالتنا لنيل درجة الدكتوراه حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة مقارنة لتجارب دول شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر – جامعة أولستر المملكة المتحدة ٢٠٠٠.

www.alkottob.com

التجارة في السلع والخدمات، ولكن أكثر من ذلك بحرية تحركات رأس المال . أصبحت أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار الأسهم في مختلف الدول شديدة الارتباط، وبالتالي فان الأسواق المالية العالمية لها تأثير ضخم على الظروف الاقتصادية.[١] ولنا أن نتذكر أزمة أسواق الأسهم الخليجية خلال عام ٢٠٠٥م، التي بدأت من الرياض، فأخذت معها السوق الإماراتي والمصري وباقي الأسواق العربية.

وفي هذا الإطار، فمنذ ١٩٨٠ تقريباً ، وخلال حكم كل من ريجان وتاتشر، والعالم يدار وبتوسع وفقاً لأساسيات مذهب السوق الحر Market Economy Paradigm، والأزمة المالية بشرق آسيا التي حدثت عام ١٩٩٧ ليست إلا إحدى النتائج. ففي كل يوم يتم تداول مليار دولار في بورصة لندن للصرف الأجنبي، وحتى على مستوى الدول النامية يتم تداول مايقرب من ٣٠ بليون ريال يوميا في سوق الأسهم السعودية كمثال. على مستوى العالم ما يزيد على ١,٥ تريليون (ألف بليون وخمسمائة بليون) يتم الاتجار بها في أسواق الصرف الأجنبي كل يوم. وخلال الفترة من ١٩٧٦ وحتى ١٩٩٣ زاد الاقتراض من أسواق المال الدولية بنسبة ٨٠٠%، نصف تلك الزيادة حدثت بين ١٩٩٠، ١٩٩٣.[٢]

لقد ساهم عاملان في تلك الثورة المالية: أحدهما سياسي ويتمثل في إزالة الرقابة على الصرف التي كانت سمة السبعينات، والثاني تكنولوجي،

---

[١] Gorge Soros, " The Crisis of Global Capitalism", Perseus Books Group, 1998.

[2] M. Pettis, " Will globalization go bankrupt?" Foreign policy institute, September 2000.

www.alkottob.com

فبمجرد ضغطه على محرك الكمبيوتر تنتقل النقود الإلكترونية لآلاف الأميـــال٠ كل تلك التطـــورات خلقت سوقاً مالية عالمية.

ثانياً: الثورة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والمواصلات:

أضف إلى العامل السابق عاملاً آخر لا يقل أهمية وهو التطورات الجذرية في التكنولوجيا والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وما تبعه من انخفاض حاد في تكاليف النقل.[1] ولهذا، اعتبر فرانسيس ميد أن ثورة المعلومات الحالية Information Revolution من خلال الإنترنت وتنميتها للوعي العام **تعادل في أهميتها اكتشاف الإنسان للطباعة** منذ خمسة قرون مضت. [2]

وقد كتب دانييل بيل ١٩٦٧ قائلاً " أن متوسط طول المدة بين اكتشاف مبتكر تكنولوجي جديد وبين إدراك إمكاناته التجارية كان ثلاثين عاماً في الفترة ما بين عامي ١٨٨٠ و ١٩١٩، ثم انخفض إلى ١٦ عاماً في الفترة ما بين ١٩١٩ ١٩٤٥، ثم إلى تسعة أعوام في الفترة ما بين ١٩٤٥ و ١٩٦٧. وقد انخفض هذا الرقم الآن إذ أضحت الدورات الإنتاجية في أكثر التكنولوجيا تقدماً (مثل الكومبيوتر) تقاس بالأشهر وربما بالأيام لا بالأعوام.[3]

---

[1] Soros, " The Crisis of Global Capitalism", Perseus Books Group, 1998.
[2] HF. Maude, " Why the global economy needs nations", Adam Smith Institute, UK, 1999.
[3] . فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣ ، صـــ ٩٤.

www.alkottob.com

ذهب البعض[1] إلى أن كل من الأسواق الحرة والتطورات التكنولوجية يحركان العالم في ذات الاتجاه، إذ أن التحولات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية اليوم لم تحدث بسبب الأسواق الحرة وحدها، ففي النهاية نشأ التحول على أثر عولمة التكنولوجيا، كما أن الابتكارات التكنولوجية المصنعة في الدول الغربية المتقدمة يتم تقليدها في كل مكان في العالم وبشكل سريع، مما عجل ببروز ظاهرة أو عملية العولمة. ومن ثم فحتى بدون سياسات السوق الحرة، فان إدارة الاقتصاديات لا يمكن أن تصمد، حيث يضعف التطور التكنولوجي من قوته.

لعل أهم ما ترتب على الثورة الجديدة في المعلومات والاتصالات هو ما نتج عن ذلك من تقارب واندماج بين مختلف أجزاء العالم، حتى بات البعض يتحدث عن " القرية العالمية أو الكونية Global Village". وجاءت شبكة الإنترنت لتمثل وسيلة جديدة لامركزية للتخاطب والتحاور والتبادل بين الأفراد والمؤسسات خارج الحدود وعبر القارات. وعن طريقها لا يتم فقط تداول المعلومات والمعرفة والمراسلات بل أيضاً أصبحت سوقاً للتعاقد بين البائعين والمستثمرين من مختلف بقاع العالم (التجارة الإلكترونية كمثال Electronic Commerce). ويكفي أن ننظر إلى النمو المذهل في عدد وحجم المتعاملين مع الإنترنت لندرك إلى أي حد بدا تداخل عصر العالمية، وتوارت الحدود السياسية والجغرافية. وهو ما

[1] The Delusions of Global Capitalism), Reason, July 1999.

www.alkottob.com

حدا بالبعض للقول "لقد هزم الكنزيون[1] وأنصار الديمقراطية الاجتماعية في كل مكان بنظام قاوم وانتصر على الحدود القومية".

ويتمتع العالم الاقتصادي الإنتاجي الدينامي العظيم الذي خلقته التكنولوجيا المتقدمة والتنظيم العقلاني للعمل بقدرة عظيمة على تحقيق التجانس بين الشعوب والدول، وعلى الربط بين المجتمعات المختلفة في عالمنا بفضل إقامة أسواق عالمية. وستؤدي هذا القدرة الجذابة لهذا العالم إلى غرس استعداد قوي للغاية لدى كافة المجتمعات البشرية للمساهمة والاشتراك فيها. في حين يتطلب نجاح هذه المساهمة تبني مبادئ الليبرالية الاقتصادية.[2]

ثالثاً: الميل الطبيعي للرأسمالية نحو السيطرة

إن أهم ما ينبغي أن يفهم هو أن مشروع العولمة الحالي يعكس ببساطة الميل الطبيعي والتاريخي للرأسمالية– كأيدلوجية وكتطبيق أيضاً – نحو العالمية والسيطرة أو الاحتكار، ومن ثم عدم القبول بوجود الآخر. وفشل السياسة الكينزية كان سبباً مباشراً من أسباب التحول نحو الرأسمالية التقليدية. وهذا أمر أكد عليه رواد المدرسة النقدية، وعلى رأسهم ميلتون فريدمان.

فقد عبر فريدمان عن ذلك صراحة حينما قال " لقد كانت اليد غير المرئية فعالة أكثر في تحقيق التقدم أكثر من اليد المرئية في تحقيق

---

[1] John Bellamy Foster, “ Contradiction in the Universalization of capitalism”, Monthly Review Foundation, INC, April 1999.

[2] . فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣، صـــ ١٠٧.

www.alkottob.com

النكوص. وقد انتهى فريدمان إلى أن علينا إقناع زملائنا المواطنين في العالم بأن المؤسسات الحرة تقدم طريقاً مضمونة، وقد تكون أكثر بطءً نحو تحقيق الأهداف التي يحاولون تحقيقها، من القوة التعسفية للدولة".[1] فلم تتحقق نسب التشغيل التي وعد بها، كما شهد الاقتصاد الرأسمالي ظاهرة سلبية جديدة وهي الكساد التضخمي.

حقاً – والحديث لا يزال لفريدمان – لقد استمرت دولة كالولايات المتحدة في التقدم وأصبح مواطنوها أحسن مأكلاً وملبساً ومواصلات، وضاقت الفروق الطبقية والاجتماعية، وتقدمت الثقافة الشعبية وقوى المجتمع المدني خطوات واسعة. وقد كان جميع ذلك نتيجة لمبادرة ودافعية الأفراد المتعاونين من خلال السوق الحر. وقد أعاقت إجراءات الحكومة ولم تساعد هذا التطور. لقد استطعنا (فريدمان) أن نتحمل ونتغلب على هذه الإجراءات فقط بسبب الإنتاج غير العادي للسوق الرأسمالي.

وتعليقاً على النقد الموجه للسياسات الكينزية، كان البعض[2] قد أشار إلى أن كثيراً من السياسات الاقتصادية التي طبقتها الدول الرأسمالية ووصفت بأنها كينزية كانت في حقيقتها مخالفة للكينزية وبعيدة عنها. الدور المتعاظم للدولة في مجال الإنفاق العام على التسليح مثلاً قد زاد من نفقات الدولة في المجال الحربي وإنتاج وسائل الدمار الشامل، وكان لذلك تأثير

---

[1] ميلتون فريدمان ، الرأسمالية والحرية، ترجمة يوسف عليان ، مركز الكتب الأردني،١٩٨٧ ، صـــ١٨٤.

[2] د. رمزي زكي، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٦ ، صـــ٦٣.

www.alkottob.com

واضح في ظهور التضخم وصعوبة السيطرة عليه، فهل تسأل السياسة الكينزية عن هذا الجموح.

ففي بلد كالولايات المتحدة ظلت نسبة الإنفاق على التسليح تتراوح ما بين ٨,٧% خلال العقد السادس من القرن العشرين. والأكثر من ذلك، ففي الموازنات الفيدرالية الجديدة وعلى أثر أحداث ١١ سبتمبر والحرب في العراق وأفغانستان...الخ، رفع جورج بوش الابن تلك النسبة إلى حوالي ١٥% وهي أعلى نسبة منذ السبعينات (خلال الحرب الباردة) وربما يعادل إن لم يزد عن نسب الإنفاق خلال الحرب العالمية الثانية.

هذا النوع من الإنفاق الحربي اصطدم في النهاية بمتطلبات النمو والاستقرار الاقتصاديين. والتجربة العالمية، بعد سنوات من الاختبار، لم تقود إلى الحد من الإنفاق العسكري. ففي الولايات المتحدة وحدها يصدق الكونجرس الأمريكي سنوياً – ومنذ أحداث سبتمبر – على ميزانية الدفاع والحرب بأكثر من ٥٠٠ بليون دولار، وكذلك كان موقف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي والصين واليابان...الخ.

إذاً، لا مكان لما يسمى بالطريق الثالث في مجتمع رأسمالي، فالرأسمالية لا تعترف ولا تؤمن سوى بالرأسمالية، وما روج له من رأسمالية اجتماعية لم يكن أكثر من أماني لكسب رأي عام أو للفوز في حملة انتخابية، كما أن جهود المنظمات غير الحكومية وما يطلقون عليه اليوم بالمجتمع المدني Civil Society لايمكن أن ترقي إلى مستوى البديل أو قوة الضغط على طغيان العولمة. ولهذا كانت توصية هذا البحث الرئيسية تتمثل في حتمية البحث من جديد في الرؤية الإسلامية التي

www.alkottob.com

يفترض فيها الكمال والسمو فوق أي بديل وضعي، وهذا ما عرضنا له في الخاتمة إن شاء الله.

رابعاً: انهيار النظام والفكر الاشتراكي:

في الوقت الذي كان يعاني فيه النظام الرأسمالي الأزمات (قرب أفول موجة العولمة السابقة)، ظهرت في أوربا إرهاصات ميلاد نظام جديد، ألا وهو النظام الاشتراكي. ففي عام ١٩١٧ قامت الثورة البلشفية في روسيا، مبنية علي قواعد الفكر الاشتراكي الشيوعي الذي يؤمن إيماناً كاملاً بالدولة والجماعة وليس الفرد، ذلك الذي يسعى لتحقيق مصلحته الفردية فقط، وما ترتب عليه من احتكار وسؤ توزيع في ظل النظام الرأسمالي. فالأفكار الاشتراكية بقيادة ماركس وغيره خرجت من رحم الرأسمالية وترعرعت على أرضها.

فقد ولد النظام الاشتراكي ونما وقويت شوكته، ثم أفل نجمه، ثم مات وهو في عمر يناهز الرابعة والسبعين شأن الإنسان العادي. فلقد نشاء النظام الاشتراكي مع قيام الثورة البلشفية كما سبق أن ذكرنا، ولكنه انهار مع انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٩. وكأي نظام اقتصادي من وضع البشر فإن له ماله، وعليه ما عليه، ولكن مآله في النهاية إلي زوال، أو على الأقل لن تتحقق له الديمومة.[١]

فلقد احتوي هذا النظام علي العديد من المزايا التي ميزته عن النظام الرأسمالي، مما شجع العديد من الدول غير الشيوعية علي تطبيقه

[١] د. رضا عبد السلام، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار الإسلام للطباعة والنشر، ٢٠٠٢، ٩٠-١٠٠.

www.alkottob.com

ومن بينها مصر خلال العهد الناصري وأغلب دول العالم النامي في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ولكنه – كنظام وضعي – انطوي أيضاً علي العديد من العيوب والمساوئ والتي قضت عليه وهو في عمر الرابعة والسبعين.

ورغم أن النصف الأول من القرن العشرين تميز بظهور وانتشار طريقة الإنتاج الاشتراكية في أوربا وأفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية لتغطي قرابة ثلث سكان العالم، إلا أن نهاية النصف الثاني من ذات القرن – خاصة مع نهاية الثمانينات– لم تكن كبدايته إذ شهدت انحساراً جذرياً للاشتراكية وخروجاً جماعياً لها من الحظيرة الدولية، والعودة لتبني نظام السوق الرأسمالي من جديد، ولاسيما بعد الانهيار التاريخي المدوي للاتحاد السوفيتي وتفسخه إلي دويلات صغيرة.[1]

فقد كانت دعوة جورباتشوف من خلال سياسة البروسترويكا دعوة لإصلاح من الداخل، ولكنه لم يكن يدرك أنه أطلق الجان من القمقم، وأن مشاكل الاشتراكية الماركسية والاتحاد السوفيتي قد بلغت حداً من الخطورة بحيث لا يمكن تحقيق الإصلاح المنشود مع إبقاء النظام قائم علي سيطرة الحزب الشيوعي. ولذلك لم تمضي سنوات حتى سقط النظام الماركسي ليس فقط في الاتحاد السوفيتي، وإنما في جميع الدول التي حزت حزوه في كل بقاع العالم باستثناء قلة قليلة من الدول.[2]

---

[1] راجع في ذلك كتابنا مبادئ الاقتصاد السياسي، دار الإسلام للطباعة والنشر، المنصورة ٢٠٠٢.

[2] د. حازم الببلاوي ، مرجع سابق ، صـــ٣٢٥.

www.alkottob.com

فلم يعد متمسكاً بأهداب النظام الاقتصادي الاشتراكي (شكلياً) تقريباً سوي الصين الشعبية وكوريا الشمالية وكوبا وبعض الدول المتخلفة في أفريقيا رغم رياح التغيير العاتية التي تحيط بها من كل جانب، والتي تمكنت من إحداث التغيير بالفعل حتى في عقر دار الاشتراكية (روسيا). حتى في الصين، وإدراكاً من المسؤولين الصينيين وعلى رأسهم الرئيس الجديد للتغيرات الجذرية، فقد أجريت حركة تغيير شاملة لقيادات الدولة الصينية، من خلال الاستعانة بقيادات جدد ذوي اتجاهات تحررية.

ومن هنا بدأ النظام الرأسمالي في تسطير صفحة جديدة في تاريخ الفكر والتطبيق الاقتصادي، بعد أن صارت له السيادة شبه الكاملة عالمياً كما كان خلال القرون الثلاث السابقة على القرن العشرين، ليس فقط من خلال عودة الدول الاشتراكية للحظيرة الرأسمالية، ولكن أيضا من خلال التغييرات الهامة التي حدثت وتحدث في أقطاب العالم الرأسمالي نفسه، نحو المزيد من الإطلاق لقوي السوق والتقليص لدور الدولة في إدارة الشئون الاقتصادية لصالح رأس المال الخاص سواءً المحلي أو الأجنبي، وذلك في الاتجاه المعروف باسم الخصخصة أو التخصيصية أو الاقتصاد الحر.....الخ.

فلقد كانت مصر، على سبيل المثال، من أوائل الدول التي أخذت بإعمال المبادئ الاشتراكية بعد ثورة يوليو (١٩٥٢) علي يد الزعيم جمال عبد الناصر. وخلال الستينات حقق الاقتصاد المصري انطلاقاً ملموساً، فكان معدل النمو علي سبيل المثال يتعدى ٨% متفوقاً علي معدلات النمو في دول شرق آسيا في ذلك الحين، وفي مقدمتها كوريا الجنوبية. فأين هم وأين مصر الآن!! ولكن لعديد من الأسباب من بينها المغامرات والحروب

www.alkottob.com

المتتالية التي خاضتها مصر مع الصهاينة وفي أفريقيا...الخ، وسوء التخطيط الاقتصادي والفساد المؤسسي، بدأت عوامل الضعف تدب في أواخر الستينات، وتحديداً بعد نكسة ١٩٦٧م.

ثم أتي عهد السادات فشجع القطاع الخاص ولكنه لم يقضي علي القطاع العام، وذلك من خلال سياسة الانفتاح الاقتصادي Open door economic policy، والذي كان انفتاحاً غير منظم، فأدي إلي إحداث نتائج سلبية وخيمة اقتصادياً واجتماعياً. وعندما تولي مبارك السلطة بعد اغتيال السادات، بدأ في تطبيق سياسة توازنية، هدفها إعادة توزيع الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال إعطاء دفعة لأجهزة القطاع العام وتوفير الدعم لصالح محدودي الدخل. ولكن في أواخر الثمانينات مرت مصر بأزمات اقتصادية كبيرة، حيث زاد التضخم عن ٢٠% من الناتج القومي الإجمالي، كما ارتفع الدين الخارجي عن ٤٠ مليار دولار، وكادت الدولة أن تعجز عن سداد الحصة السنوية للدين. وزادت البطالة عن ١٨% من عدد السكان ومعظمهم من الشباب...الخ، كما تفاقم الدين العام الداخلي.

لم يكن أمام صانع القرار السياسي والاقتصادي المصري آنذاك من بديل سوى الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي للخروج من تلك الأزمات. فهذا التحول لم يحدث في مصر وحدها، وإنما كان تحولاً شاملاً علي مستوي العالم بأكمله. فانتهجت مصر سياسة الإصلاح الاقتصادي من خلال إنشاء شركات قطاع الأعمال العام والتي يساهم فيها أفراد عاديون حتى يتحقق الحافز علي الإنتاج والمشاركة في الربح.

www.alkottob.com

إلا أن كل هذه الجهود لم تفلح في انتشال مصر من الأزمات المتلاحقة، نظراً لأنه إصلاح منقوص لما يصادف كافة المواطن التي تستحق الإصلاح ولهذا تفشت الرشوة والمحسوبية وتفاقم الدين العام بشكل أكبر حتى بات خطراً حقيقياً وتحولت مشكلة البطالة إلى قنبلة موقوتة.

نخلص من عرضنا السالف إلى أن حقبة التسعينات كانت حقبة السيطرة والسيادة للفكر والنظام الرأسمالي، وهو وضع ساهمت فيه الكثير من العوامل من بينها انهيار النظام والفكر الاشتراكي، هذا بالإضافة للعوامل التالي عرضها.

خامساً: بروز دور الآليات السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية:

ساهمت العناصر السياسية والاقتصادية الدولية في التحول والدف في اتجاه التطبيق الرأسمالي. فمن خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي Economic & social council التابع للأمم المتحدة، ومن خلال توصيات الجمعية العامة باحترام حقوق الإنسان والإصلاح الديمقراطي، أدركت الأمم في مشارق الأرض ومغاربها فشل السياسات الاقتصادية البالية للقطاع العام الذي أهدر لسنوات ثروات تلك الأمم، وقادت إلي الفساد الإداري والرشوة والاختلاس، ومن ثم المزيد من الإفقار للشعوب. فكان لابد من احترام الملكية الخاصة كحق من حقوق الإنسان وتشجيع الأفراد وإعانتهم علي إقامة المشروعات واشتراكهم في القرار السياسي الاقتصادي.

www.alkottob.com

كذلك تطور دور منظمة أو اتفاقية الجات، حيث تقرر في اجتماعات جولة أورجواي ١٩٩٤ إنشاء منظمة التجارة العالمية World Trade Organization WTO، التي دخلت حيز النفاذ في الأول من يناير ١٩٩٥، والتي نظمت العديد من المسائل الاقتصادية والتجارية مثل الاستثمار والإنتاج والقيود الجمركية وتجارة الخدمات، والأهم من كل ما سبق، فقد نظمت حماية الملكية الفكرية والأدبية وبراءات الاختراع والاتجار فيها Intellectual property rights.

لقد كانت الولايات المتحدة هي النصير والداعم الرئيسي لإنشاء منظمة التجارة العالمية، لعدم رضائها عن عملية اتخاذ القرارات في ظل الجات القديمة، والتي كانت تتطلب قراراً إجماعياً من فريق من الخبراء يتم اختياره لسماع الدعاوى المتصلة بالتجارة. وكان مبدأ الإجماع هذا يسمح لواحد أو اثنين من الممثلين المعترضين بالحيلولة دون اتخاذ قرار تسعى له الولايات المتحدة. على النقيض من ذلك، فإن فريق الخبراء الحالي يتخذ، تحت إشراف المنظمة، قراراً في الدعاوى بأغلبية الأصوات أو التوافق، مما مكن الولايات المتحدة من أن تفوز في منازعات أكثر مما كان يحدث في الماضي.[١]

ومن مقتضى تلك الاتفاقية أن علي الدول فتح حدودها وإزالة الحواجز والقيود الجمركية Custom impediments وغير الجمركية بشكل تدريجي، بمستوى يختلف من الدول المتقدمة عنه بالنسبة للدول متوسطة الدخل عنه بالنسبة للدول منخفضة الدخل، حيث أعطيت مهلة

[١] جاري بيرتلس وآخرين، جنون العولمة: تفنيد المخاوف من التجارة المفتوحة، ترجمة كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٩، صـــ١٤٢.

www.alkottob.com

للدول النامية لترتيب أوضاعها قبل الالتزام الكامل عام ٢٠٠٥، وكانت مصر من بين تلك الدول، فهل كانت فترة كافية (العشر سنوات) لردم الفجوة بين المتقدم والمتخلف؟ أو لتمكين الدول الضعيفة من الإعداد والاستعداد لمواجهة شراسة المنافسة؟ وهل عشر سنوات تعتبر فترة كافية لردم فجوة تقنية ومعرفية بين الدول المتقدمة والمتخلفة تقدر بأكثر من مائة عام؟

ففي ظل قواعد تلك المنظمة، إذا لم يكن الاقتصاد الداخلي قوياً لن يمكنه المنافسة مع السلع الواردة من الخارج، وبالتالي ستموت الصناعات المحلية لعدم قدرتها علي المنافسة وستغلق المصانع أبوابها، ومن ثم يشرد العمال وبالتالي المزيد من طوابير العاطلين...الخ. لذا أعتبر الإصلاح الاقتصادي هو المخرج الوحيد من تلك المشكلة، وذلك بترك الأمر للمشروع الخاص القادر علي الإنتاج والابتكار والتطوير وذلك في سبيله لتحقيق الربح، وبالتالي يكون أكثر قدرة على خوض غمار المنافسة وتحقيق الأرباح، والرفاهية للمواطنين في نفس الوقت.

ربما يتساءل البعض: ولما الانضمام لتلك الاتفاقية المجحفة؟ وهل يختلف الأمر إذا لم تنضم دولة كمصر؟ الإجابة نعم، لأنه سواء انضمت أو لم تنضم فأنت مصاب ومضار بشظى هذا الكيان، وبالتالي فالأفضل هو الانضمام والتمتع بمزايا وتيسيرات المرحلة الانتقالية، حيث تقدم إعانات من قبل المنظمة لمساعدة القطاعات المتعسرة أو الضعيفة، كذلك تعطي تسهيلات للدول الأعضاء في الدخول إلي أسواق بعضها البعض، وهي مزايا ممنوعة على الدول غير الأعضاء بل تكون هناك فرصة لجزاءات اقتصادية علي الدول غير الأعضاء.

www.alkottob.com

فقد كانت الدول النامية (والتي تشكل حوالي ثلثي الدول الأعضاء في المنظمة) في وضع تفاوضي ضعيف، ولم يكن لها خيار في الانضمام من عدمه، لأن دفة موجة العولمة المعاصرة لاتزال وستبقى بيد الدول المتقدمة كما كانت في يدها خلال الموجة الأولى. ولهذا لا مفر من الانضمام إلي اتفاقية كتلك والتمتع بمزاياها، لأنها علي المدى البعيد – وكما يحاول إقناعنا مهندسي الاتفاقية – تفرز جوانب إيجابية على الدول الأعضاء من خلال خلق اقتصاد أكثر تنافسية محلياً ودولياً، فهل تحقق ذلك بعد تجربة تعدت العشر سنوات؟ وما هو مستقبل تلك المنظمة من وحي ما أفضت إليه الجولات اللاحقة وخاصة جولة الدوحة المتعثرة، هذا ما سيجيبنا عليه فصل تال إن شاء الله.

نخلص مما سبق إلي أن الآليات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي World Bank وصندوق النقد الدولي...الخ، والتي تنظم عملية التحول نحو القطاع الخاص وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، لعبت دوراً محورياً نحو بزوغ نجم الرأسمالية وسيطرتها علي الاقتصاد العالمي من جديد، فهي منظمات رأسمالية النشأة والفكر.

ومع تزايد أهمية المؤثرات الخارجية ورغبة في مواجهتها، اتجهت العديد من الدول إلى الأخذ بأشكال من التجمعات الاقتصادية وخلق كيانات اقتصادية كبيرة في صورة الاتحادات الإقليمية Regional integrations ، وهو تقليد قادته أوربا من خلال الاتحاد الأوربي، وهو أيضاً ما عبر عنه اتفاق التجارة بين الولايات المتحدة وكندا (النافتا) فضلاً عن دول شرق وجنوب شرق آسيا (الآسيان والإبيك). وذهب عدد من الدول النامية إلى

www.alkottob.com

مثل هذا الاتجاه في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ودول مجلس التعاون الخليجي...الخ.

وعلى الرغم من أن ظاهرة الاتحادات الإقليمية ليست بالظاهرة الجديدة، وربما أصدق مثال على ذلك هو إنشاء المجموعة أو الجماعة الأوربية مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، بل وإنشاء جامعة الدول العربية وما تمخض عنها من اتفاقات والتي تعتبر أقدم أشكال الاتحاد عالمياً، إلا أن الجديد هو أن تلك الاتحادات لم تكن بمثل الحجم والعدد التي هي عليه الآن. فالاتحاد الأوربي مثلاً تضخم حجمه حتى أصبح الأعضاء الآن ٢٥ دولة، وفي سبيله إلى مزيد من التوسع في شرق أوربا بعد تفكك المعسكر الشرقي، أضف إلى ذلك اتفاقاته مع دول جنوب المتوسط من خلال اتفاقات الشراكة.

ورغم قدم ظاهرة الاندماجات إلا أن الجديد هو البيئة الدولية New International Environment التي تحكم تلك الاتحادات وبشكل غير مسبوق من تطبيق صارم لقواعد السوق الحر، والمنافسة العاتية بين الدول والأمم لتجد لها مكاناً على الخريطة العالمية، ولكن معظم الدول بدأت في الإيمان بأن تلك القوة لن تكون إلا للكيانات الاقتصادية الكبرى.

من المهم أن نشير هنا إلى أن الاتحادات – خاصة التي تتم بين البلدان النامية – أصبحت تمثل ورقة ضغط تستخدمها الدول النامية في مواجهة الدول الصناعية. وليس أدل على ذلك من اجتماعات اتحاد الإبيك واتحاد دول الآسيان وما يتخذه من قرارات، وهرولة الإدارة الأمريكية لحضور اجتماعاتها. وبالتالي فإن من شأن تلك الاتحادات تحسين شروط

www.alkottob.com

التجارة والتبادل الدولي لمصلحة الدول النامية، وهذا ما نجحت فيه اتحادات كاتحاد دول الآسيان والإبيك.

ولكن كل تلك التطورات تصب في اتجاه واحد ألا وهو الاتجاه التحرري الرأسمالي، لأنك لو كنت ترغب في الانضمام إلى أي من تلك الاتحادات فعليك أن تحرر سوقك ومؤسساتك. ليس هذا فقط بل ربما تتخلى عن جانب من تراثك وقيمك إذا اقتضت ضرورات الانضمام ذلك، ومثالنا هنا تركيا. ذلك البلد الذي ظل يلهث طوال السنوات الماضية وتخلى عن الكثير (وكان إلغاء عقوبة الإعدام مؤخراً هو واحد من تلك التنازلات والتحولات هذا ناهيك عن حظر الحجاب في المؤسسات الرسمية...الخ) وإن كان لم يحظى – ولن يحظى – برضاء الاتحاد الأوربي إلى الآن. فلم تكن تركيا من بين الدول التي أعلن عن انضمامها ومن بينها دول وجزر صغيرة مجهولة في أوربا!! بل تتعالى الأصوات في أوربا ومن مسئولين رسميين، كما حدث في فرنسا وإيطاليا وغيرها – بعدم منطقية ضم بلد إسلامي إلى الجسد الأوربي المسيحي.

www.alkottob.com

سادساً دور الشركات دولية النشاط (متعدية الجنسية):

رغم أن الشركات متعددة الجنسيات Multinational or Transnational Corporations MNC/ TNC موجودة منذ النصف الأول من القرن العشرين، بل وجدت خلال القرن الثامن والتاسع عشر وما مثال شركة الهند الشرقية عنا ببعيد، إلا أنها برزت في الأفق وبرز دورها خلال الحقبة المكملة للقرن العشرين.

وللتوضيح يطلق تعبير الشركات متعددة أو متعدية أو عابرة الجنسيات علي الشركات التي تعمل في أكثر من دولة، وبالتالي تكون مثل الشخص الذي يحمل أكثر من جنسية، كذلك قد يكون المساهمين في رأس مال تلك الشركات أو القائمين على إدارتها أفراد منتمين لجنسيات مختلفة...الخ.

في فقرة سابقة، تحدثنا عن التطور التكنولوجي في العالم الغربي الرأسمالي، ولكن إذا دققنا في الأمر لوجدنا أن أكثر من ٨٠% من والاختراعات تمت وتتم دا

فالدول حديثة النمو أو الساعية للإصلاح الاقتصادي، وبسبب ضعف المدخرات المحلية، ومن ثم التخلف الاقتصادي والاجتماعي والتقني، تتجه إلي جذب المستثمر الأجنبي المباشر للاستثمار علي أرضها رغبة في الحصول علي التكنولوجيا غير المتوفرة محلياً، وكذلك لخلق فرص عمل للمواطنين، وللحصول علي تكنولوجيا الإدارة وتنظيم المشروعات، وقبل كل هذا لحماية أسواقها من غزو المنتجات الأجنبية بعد أن فتحت أسواقها امتثالاً لتعهداتها أمام منظمة التجارة العالمية.

فيفترض أنه إذا أقيم مشروع في مكان معين فإن هذا المشروع سيوفر فرص عمل داخله، كما أنه من خلال احتياجه لعناصر إنتاج ومدخلات إنتاج، فإنه من خلال أثر المضاعف سيخلق مزايا اقتصادية غير مباشرة من خلال الصناعات والخدمات المغذية. على سبيل المثال ، إذا ألقيت بحجر في النهر، فستتكون دوائر متوالية ناتجة عن إلقاء الحجر، فكذلك الحال إذا أقيم مشروع في مكان معين فسوف يؤدي إلي نشأة العديد من المشروعات والأنشطة، وهذا يسمى في الاقتصاد بمضاعف الاستثمار، وهذه عقيدة تسيطر على عقول الدول في الوقت الراهن.

فالملاحظ أنه توجد الآن منافسة دولية ضارية بين الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وشركاته. ولكن الاختيار أو القرار النهائي متروك للمستثمر الأجنبي، والذي يكون مبنياً علي عدة اعتبارات، بعضها اقتصادي يرجع للوضع الاقتصادي ومعدلات النمو في البلد المعني، والبعض الأخر يرجع للوضع الاجتماعي، وعنصر العمل وما إذا كانت

www.alkottob.com

عمالة ماهرة أم لا، والبعض الأخر يرجع للعوامل السياسية المحلية والإقليمية والاستقرار الداخلي...الخ.[1]

فالمستثمر يتجه في النهاية إلي السوق الأكثر تحرراً، لهذا كانت الأفكار الرأسمالية هي المخرج للكثير من الدول النامية، حتى تتمكن من حماية أسواقها الداخلية من أن تغرق بالمنتجات الأجنبية، فالأفضل أن تجتذب المستثمر والاستفادة التكنولوجيا والعمالة بدلا من استيراد المنتج من الخارج. ووجود المستثمر المباشر في ظل هذا السوق الحر سيشجع المنتج المحلي علي تطوير إنتاجه حتى يمكنه المنافسة في سوقه المحلي وربما الولوج للأسواق الدولية، وهذه كلها افتراضات مروجي العولمة فقد تقبل الإثبات أو إثبات العكس.

وينبغي التأكيد على أن هناك رابطة سببية بين كل من العولمة والشركات دولية النشاط فكل منهما غذي الآخر خلال السنوات الماضية. في سوق الصناعة العالمي، على الشركات أن تكون متواجدة في كل سوق حيث سيكون هناك وجود للشركة المنافسة، حتى ولو كان هذا السوق صغير الحجم، مقارنة بسوق الإنتاج والتجارة الدولية. وتفسير ذلك يتمثل في أن عملية التطويرInnovation يمكن أن تحدث في أي وقت وفي ظل هذا السوق المفتوح دولياً فإن تواجدها بالسوق الخارجي سيسهل عليها استثمار هذا الابتكار أو التطوير، ومن ثم تقوية مركزها أمام المنافسين وتعظيم حصتها من السوق.

---

[1] راجع في ذلك رسالتنا للدكتوراه التي ترجمت للعربية، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة: دراسة مقارنة لتجارب دول شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر، جامعة أولستر، المملكة المتحدة ٢٠٠٠.

www.alkottob.com

كما قد تساهم العولمة في زيادة حجم الشركة، ومؤدية إلي توسع حجم الدمج والتملك عبر الحدود Cross border Merger & Acquisition. فعلي سبيل المثال في عام ٢٠٠٠ بلغ حجم عمليات الدمج والتملك أكثر من ٧٠٠ بليون دولار، ويمثل هذا أكثر من ٥٠% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام ٢٠٠٠. ومن ثم فإن العامل الرئيسي وراء الزيادة القياسية في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام ١٩٩٨ مرجعه الزيادة السريعة في عدد وحجم عمليات الدمج والتملك علي المستوي الدولي. إذاً، وفقاً للإحصائيات التي عرض لها التقرير العالمي للاستثمار ٢٠٠١، ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦م، تبين أن السبب الرئيسي في الارتفاع الخيالي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي كان مرجعة عمليات الدمج والتملك خاصة في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥م.

ساهمت العولمة في إزالة العقبات التي وضعت في السابق لحماية السوق المحلي، ومن ثم يمكن للشركة التوجه للاستثمار واستيراد متطلبات الإنتاج دون عقبات تجارية. وقد ساهم في هذا الاتجاه السياسات الحكومية نحو تيسير وتهيئة المناخ بغرض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، ولهذه الأسباب ذهب البعض إلي التنبوء بنمو حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات المقبلة (يانج ١٩٩٤) .

نخلص من عرضنا السابق إلي أن كل من العولمة والشركات متعددة الجنسيات قد أثر كل منهما في تطور ودفع الأخر نحو الأمام، والمستفيد في النهاية هي الشركات متعددة الجنسيات . ففي خلال الـــ١٥ سنة الماضية شهد عالمنا تغيرات ضخمة سواء علي المستوي السياسي أو

www.alkottob.com

الاقتصادي كلها أوصلتنا إلي ما يسمي بوضع العولمة. كما أن قوة وسطوة ونشاط الشركات متعددة الجنسيات ساهم بشكل فعال وإيجابي في الاتجاه نحو العولمة لأن هذا يصب في مصلحتها. في الوقت نفسه فإن تغيرات البيئة السياسية والاقتصادية الدولية أثرت بشكل إيجابي علي أنشطة الشركات متعددة الجنسيات من خلال خلق مناخ مواتي لعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولكن الأمر المهم الذي تجدر الإشارة إليه هو الطابع الاحتكاري لتلك الشركات، حيث أن حوالي ٥٠٠ شركة دولية تسيطر علي أكثر من ٦٠% من الإنتاج الدولي، وهو مايؤكد على الطابع الاحتكاري للنظام الرأسمالي نفسه، لأنها خير متحدث باسمه الآن. وإذا ما ترك الأمر لتلك الاحتكارات فإنها ستنتهي إلي سلبيات وتبعات اقتصادية جسيمة كما عرضنا في مبحث لاحق. ولذلك لابد أن يكون هناك دور للدولة المضيفة وذلك لمواجهة تلك الاحتكارات.

بعد هذا العرض، يمكننا إجمال العوامل التي عجلت ببروز ظاهرة أو عملية العولمة المعاصرة – والتي عملت في منظومة متكاملة نحو اتجاه واحد وهو عولمة الرأسمالية من جديد – في الآتي:

- يأتي في مقدمة العوامل ثورة العلم والتكنولوجيا التي حولت العالم إلى قرية كونية صغيرة وما تبعها من انخفاض في تكاليف النقل والاتصالات.

www.alkottob.com

- انتهاء الحرب الباردة وما تلاها من انهيار للفكر والتطبيق الاشتراكي والذي فتح الباب على مصراعيه لسيطرة الفكر والتطبيق الاشتراكي.
- الميل الطبيعي للرأسمالية نحو السيطرة إذا ما ترك لها العنان، ومن ثم لا مكان لما يسمى بالطريق الثالث إلا في صدور المفكرين ورجال السياسة الطموحين.
- الآثار السلبية التي نتجت عن تدخل الدولة المفرط في النشاط الاقتصادي منذ أزمة الكساد العظيم أفرزت الحركات التي تنادي بالعودة إلى الرأسمالية الكلاسيكية مع تحجيم دور الدولة، وكان ذلك على يد المدرسة الفكرية النقدية الجديدة.
- إذا كان العامل الأول في بروز ظاهرة العولمة يتمثل في ثورة التكنولوجيا، فإن أول ما يتبادر إلى الأذهان هو الشركات متعددة الجنسيات والتي تستحوذ على أكثر من ٨٠% من جملة الابتكارات التكنولوجية العالمية. فقد لعبت الشركات الدولية دوراً محورياً في تحريك العالم نحو الاتحاد والاندماج تحت لواء الرأسمالية، ونحو سياسة السوق الحر على المستوى العالمي، وتحت غطاء وحماية المنظمات الدولية، حتى تتمكن من استثمار أصولها وإمكاناتها في أي مكان وبأدنى قيود.
- كان لابد من وجود إطار مؤسسي دولي لضمان التطبيق العالمي للرأسمالية أو لموجة العولمة الحالية. ومن ثم فقد لعبت وتلعب المنظمات الدولية دوراً حاسماً في التعجيل بعولمة

www.alkottob.com

الرأسمالية. من بين تلك المنظمات صندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

- لعبت الاتحادات الاقتصادية والتجارية الإقليمية دوراً مؤثراً في التعجيل بعولمة الرأسمالية، حيث حرية الانتقال للسلع والخدمات والأفراد بين أعضاء الاتحاد وخير مثال الاتحاد الأوربي والنافتا والإبيك.

www.alkottob.com

www.alkottob.com

المبحث الخامس

المخاطر والاختلالات المترتبة على عولمة الرأسمالية:

Risks & Turbulences Resulting from Globalization

تقسيم:

نكون مجحفين إذا تجاهلنا الجوانب المضيئة للعولمة المعاصرة، حيث ارتفاع مستويات المعيشة في العديد من البلدان وثورة التقنية وما ترتب عليها من زيادة الرفاهية، ولكن الأمور لا تحسب هكذا، فهل هذا كل شيء؟ وللتبسيط نورد التشبيه التالي، عندما يحاول زبانية الحكام المستبدين إقناعنا بأن سيدهم هو خير من يحكم البلاد لما بناه من جسور وكباري، وما عبده من طرق على مدى سنوات حكمه. ولكن السؤال، ما هو حال البلاد إذا ماكان هناك حاكم أعدل منه؟ فهو وإن بنى بعض الجسور والكباري، فهذا أقل من القليل قياساً بإمكانات البلاد، ولكن ماذا عن الكثير الذي فشل في إنجازه؟ وماذا عن السلبيات التي نجمت عن استبداده. نفس الحكم ينطبق على العولمة فرغم أن لها جوانب مضيئة ولكن السؤال، مضيئة لمن؟ ومظلمة لمن؟ وبماذا تفيدنا التجربة مع موجة العولمة السابقة والتي عرضنا لها في فصل سابق؟

وفي حقيقة الأمر، تفيد الدراسات القائمة بأن عولمة القرن التاسع عشر أفرزت العديد من الاختلالات الاقتصادية سواء على مستوى البلد الواحد أو بين الدول بالإضافة إلى إفرازها للأشكال الاحتكارية التي عجلت

www.alkottob.com

بحدوث أزمة ١٩٢٩. بل أن البعض[١] ذهب إلى أنه خلال الموجة الأولى للعولمة حدثت أكثر من ٢٢ أزمة مالية حتى عام ١٩١٤.

فهل يمكن لعولمة اليوم أن تفرز ذات الاختلالات بالإضافة إلى صور جديدة من الاختلالات مثل الاختلالات البيئية والصحية والعرقية والدينية...الخ، على أثر جنوح العولمة والنشاط المدمر للشركات الدولية؟ نعرض لأهم مظاهر تلك الاختلالات وانعكاساتها على التفصيل التالي.

أولاً: الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية:

إذا كان البعض يرحب بالعولمة والاقتصاد الجديد على أنها موجة لمستقبل أفضل A wave for a Better Future، ويشهد على ذلك التطورات الاقتصادية التي شهدتها بعض المجتمعات، إلا أنها بالنسبة للبعض الآخر – وهو الأرجح – ليست أكثر من شكل جديد من أشكال البربرية والهمجية، تم التخطيط له بوعي وإدراك تام وبشكل غير مسئول بواسطة أفراد اتحدوا على تأليه السوق الحر، وعدم مبالاتهم بالدمار الاجتماعي الذي يسببه ذلك الشكل الجامح من أشكال السوق.

إنها وباء أصاب العالم يطلق عليه الثورة الرأسمالية الثانية التي اكتسحت كل شئ على الكوكب الأرضي، وتجاهلت حقوق الشعوب وتنوع النظم السياسية. وهكذا فإن العولمة ستقود العالم إلى غزوات جديدة، ليس إلى الدول وإنما إلى الأسواق بهدف استنزاف الثروات. لكن اللافت للنظر أن هذه الغزوات ترافقت مع تحطيمات أو انهيارات كبرى أبرزها انهيار

[١] R. Baldwin & P. Martin, " Two Waves of Globalizations: Superficial Similarities, Fundamental Differences", National Bureau of Economic Research, (No. 6904), January 1999.

www.alkottob.com

الأرجنتين في ديسمبر ٢٠٠١- خصوصاً أنها كانت تعتبر – بحسب صندوق النقد الدولي – نموذجاً عالمياً قابلاً للتصدير إلى بقية الكوكب الأرضي. لذلك كان انهيارها مدوياً ومخيفاً بالنسبة لنموذج الليبرالية الجديدة، مثلما كان انهيار حائط برلين بالنسبة للاشتراكية الدولية.[١] إن لدى السوق الحر ميل طبيعي نحو عدم العدالة الاقتصادية والاجتماعية. اقتصادياً، الرأسمالية تقود إلى الاحتكار، وفي تحركها من الصعب إيقافها دون تدمير الاقتصاد نفسه. أما السقوط الاجتماعي فهو أكثر سوءً.[2]

خلال الملتقى الدولي عن العولمة[٣] الذي حضره مائة شخصية من عشرون دولة الذي عقد في مدينة سينا بإيطاليا ١٩٩٨ انتهى الحاضرون إلي أن العولمة – التي تقودها الشركات متعددة الجنسيات والتي تشجعها القواعد الجديدة لتحرير كل من التجارة والاستثمار – سوف تعود على العالم بكوارث عديدة ومؤكدة. فالعولمة تؤدي إلى خلق حالة من عدم الاستقرار، وحالة عدم الاستقرار هذه تولد العديد من الآثار الاقتصادية الخطيرة والانهيار لبعض الدول، بالإضافة إلى خلق حالة عدم الأمان واليقينUncertainty لكل الدول، والصعوبات الاقتصادية لملايين الأفراد مثل زيادة نسب البطالة ، والاعتداء الصارخ والمباشر على البيئة وعلى ظروف العمل، وزيادة المواجهات العرقية والدينية وغيرها من الكوارث.

---

[١] كتاب " حروب القرن الحادي والعشرين" لمؤلفه ايناسيو رامونيه(مدير تحرير ليموند ديبلوماتيك) عرضت له جريدة الأهرام في عددها الصادر في ١٦ أغسطس ٢٠٠٢.

[٢] John Gray, "False Dawn: The Delusions of Global Capitalism" New Press Commentary, Oct, 1999.

[٣] International Congress regarding globalization," Seiena Declaration", Siena, Italy 1998.

www.alkottob.com

مثل تلك النتائج صارت معلومة في كل أنحاء العالم وتتزايد وضوحاً يوماً بعد يوم .[1] ثم إن الفقر والجوع والتشرد والهجرة هي النتائج المباشرة لتلك السياسات الدولية الجديدة. كما انخفضت إمدادات الغذاء وانخفضت الجودة حيث دخلت المنتجات المخلقة وراثياً وغيرها من المنتجات التي لهثت بحثاً عن تكلفة إنتاج أقل في آسيا وغيرها، حتى أغرقت الأسواق العالمية نعم بمنتجات كثيرة ولكن لا جودة فيها، وهنا انطبق قانون جريشم القائل بأن السلع الرديئة تطرد السلع الجيدة من السوق، فمن منا يشاهد أو يجد منتجات عالية الجودة الآن، وإن وجدث فبأي سعر مقارنة بنظيرتها المقلدة أو المصنعة في شرق آسيا.

وبدلاً من أن تنمو معدلات الدخول في الدول الفقيرة بمعدلات أسرع من معدلات نموها في الدول الغنية، نرى أن العكس هو الصحيح في أغلب الأحوال. ففي الفترة مابين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٢ كان متوسط معدلات نمو دخل الفرد في دول العالم الغنية ٢% سنوياً مقارنة بما لايزيد عن ٠,١ % في أقل ٤٢ دولة نمواً في العالم. والحقيقة أن متوسط الدخل في أمريكا اللاتينية اليوم يكاد لا يتجاوز المستوى الذي كان عليه عام ١٩٨٠.

وتكمن المشكلة في أن الناس في هذه الأيام أصبحوا أكثر اطلاعاً على الظروف في دول العالم المختلفة بفضل تكنولوجيا الاتصالات، ولكن تمنعهم القيود الحدودية عن العبور إلى الدول ذات الدخول العالية. ولهذا انتهى البعض إلى أن على الدول الغنية النظر إلى قضية توزيع الدخل

---

[1] Third World Network, "The Siena declaration", September 1998 (WWW.twnside.org.sg)

www.alkottob.com

العالمي ليس باعتبارها صدقة أو إحساناً، بل باعتبارها نوعاً من الإدراك المستنير للمصلحة الذاتية.[1]

أكدت أيضاً السيدة جوانا سومافيا السكرتير العام لمنظمة العمل الدولية على أن محور الحديث عن العولمة هو آثارها على حياة الأفراد أينما كانوا. تساءل أيضاً السيد كوفى عنان، عن أنه كيف أننا نسعى للبحث عن آليات حماية الملكية الفكرية في الوقت الذي فيه أساسيات حقوق الإنسان غير محمية!!؟ تساءل البعض[2] أيضاً عما إذا كانت العولمة ستؤدي إلى جعل العالم أكثر عدالة، أم أنها ستؤدي إلى جعل الغني أكثر غنى والفقير أكثر فقراً؟ ينطوي هذا التساؤل على جانب كبير من الأهمية، خاصة مع قيام منظمة التجارة العالمية كقوة عالمية هدفها تحرير التجارة في كل أنحاء العالم، ومع تحرك أوربا نحو مستوى أكبر من الاندماج، ومع انهيار الاشتراكية وانفتاح الاقتصاديات المغلقة، برز هذا التساؤل من قبل معارضي العولمة، وكذلك من خلال الحوار العام بشأن تلك القضية.

رغم الاتجاه العام نحو العالمية، فإن هناك شعوراً بالانفصال والقطيعة بين العالم المتقدم في الشمال، وبين العالم المتخلف في الجنوب. وبدأت ترتفع الأصوات لقطيعة حضارية بين حضارة الشمال وبين تخلف

---

[1] برانكو ميلا نوفيك، سفاح العولمة انتهى بصوت فرقعة، مقال منشور بجريدة الاقتصادية السعودية صـــ١٣، السبت ٢٢ يوليو ٢٠٠٦ العدد ٤٦٦٧.

[2] Kevin H. O' Rouke, " Globalization and Inequality: Historical Trends", National Bureau of Economic Research (NBER), 1050 Massachusetts Avenue, Cambridge MA 02138, June 2001.

www.alkottob.com

الجنوب.[1] وأضحى الجنوب يبدو بشكل متزايد عبئاً وعالة على المجتمع الدولي. فهو لم يعد كما كان في الماضي مصدراً للمواد الطبيعية أو أسواقاً للمنتجات النهائية. لقد أصبح الجنوب معتمداً على الشمال في غذائه، بعد أن كان مصدراً للسلع الزراعية، ومع تزايد الفقر – وخاصة في أفريقيا – لم يعد بالتالي مجالاً لتسويق المنتجات الصناعية التي تجد منافذها لدى الدول الصناعية نفسها. ومع تزايد أهمية المواد المخلقة أو المصنعة تضاءلت أهمية المواد الخام والموارد الطبيعية باستثناء البترول (على الأقل حتى لحظات كتابة هذه الدراسة)[2].

نخلص إلى أن الرأسمالية العالمية تمثل محركاً رائعاً لخلق الثروات ولكنها لا يمكن أن توفر الاستقرار الاقتصادي أو الاجتماعي. فبالنسبة للكثيرين، فإن العولمة ليست أكثر من مؤامرة أو آلية انتهازية تقودها الشركات الدولية التي خربت الدول النامية ودمرت البيئة ومزقت الفقراء في كل الدول.[3] يشهد على ذلك حالة الكساد والركود الاقتصادي المصحوب بالتضخم في دول المراكز الرأسمالية، والجاثم على صدور المجتمعات الرأسمالية منذ السبعينات، والذي تم تصديره إلى باقي دول العالم المتشابك بفعل العولمة.

---

[1] برزت في الأفق أفكار وأحداث جديدة مثل صراع الحضارات والإرهاب الدولي وغيرها من القضايا التي ترجع إلى عدم التوازن على المستوى الدولي الذي أفرزته العولمة كنتيجة لمحاولة فرض أفكار وثقافات بهدف طمس وتهميش أفكار وثقافات أخرى.

[2] د. حازم الببلاوي، دور الدولة ، دار الشروق، ١٩٩٦ صـ ٢١٢.

[3] John Gray, "The gale of destruction.(Capitalism and unstable basis for globalization)" New Statesman Ltd. (1996), (Book Review) Sept 18, 2000.

www.alkottob.com

ثانياً العولمة وارتفاع معدلات الفقر مع قتل الشركات المحلية بالدول النامية:

زادت القطبية الشديدة التي أفرزتها الرأسمالية من حدة التفاوت بين الأفراد من معدل ٢ : واحد عام ١٨٠٠، إلي معدل ٦٠ : واحد في الوقت الراهن، مع استفادة ٢٠% فقط من سكان الأرض في دول المراكز الغربية من هذا النظام.[١] ومع الأزمات التي شهدتها كل من أسيا وروسيا والبرازيل والمكسيك والأرجنتين، ومؤخراً أماكن أخرى بما فيها الدول الصناعية الغربية Globalization Experiment Has Failed، بدأ الكثيرون في كافة أنحاء العالم في إدراك أن تجربة العولمة قد فشلت.

ويؤكد ذلك التظاهرات الكثيرة من شرق الأرض إلي غربها في الصين والهند وهونج كونج وماليزيا وروسيا وتشيلى وحتى الولايات المتحدة وبريطانيا، بهدف مواجهة الاستثمار الخاص الذي أثبت أنه يحقق الفائدة لا لأحد إلا الرأسماليين فقط. وما يؤكد ذلك أن الدول التي لا تزال تحتفظ بنوع من الرقابة على الاستثمار ورأس المال تشهد حالة من الاستقرار، وأكثر قدرة على التصرف بنجاح في مواردها وأصولها الاقتصادية ولمصلحة مواطنيها .

وقد ذهب البعض[٢] إلي أن الدول المتقدمة تفسر العولمة على أنها كسر للحواجز مثل القيود الجمركية من أجل الاستغلال الاقتصادي.

---

[١] Samir Amin Imperialism and Globalization Monthly Review Foundation . INC June, 2001.

[٢] د. محاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق.

www.alkottob.com

وبالتالي فإن أي دولة غنية أو فقيرة سوف تتمكن من الولوج إلي دولة أخرى وأن الكل سيستفيد. وفي الحقيقة، مع ذلك ، أن العولمة تجعل الدول النامية مكشوفة كلية وغير قادرة على حماية نفسها أو أسوقها. فالعولمة الاقتصادية تقود إلى موت الشركات الصغيرة بالدول النامية. وإذا كانت الحرب الباردة قد أدت إلي موت وتدمير الكثيرين، فالعــولمة بدورها تكمل المسيرة وتقود إلي ذات المصير.

وإن كان البعض الآخر مضى في التأكيد على أن " السوق الحر ليس سوقاً متحررة من الألم، كما أن اليد الخفية لا تحمينا على النحو الذي تحمي به الأم أطفالها، وإذا كان الناس يفضلون مزيداً من الاستقرار، فربما يتعين عليهم أن يختاروا الحماية Protectionism. غير أن مزايا النمو الاقتصادي والتقدم لا تأتي إلى أولئك الذين يعملون بإهمال".[1]

ولكن التساؤل هنا: من المتحمل الفعلي لهذا الألم؟ فهل ينبغي أن تظل الدول النامية في وضع المتلقي للصدمات والمتحمل لأخطاء العالم المتقدم؟ إذا كانت عولمة الماضي قد بنيت على أكتاف العالم الجديد وانتهت بانهيار الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، فربما تؤدي عولمة اليوم إلى توزيع المخاطر والتبعات بحيث تشارك الدول النامية الدول المتقدمة سلبيات العولمة وربما الجانب الأكبر منها، وهذا هو ما يجري بالفعل على أرض الواقع المعاصر.

---

[1] تود بوشهولز، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين، ترجمة نزيه الأفندي وعزة الحسيني، المكتبة الأكاديمية، صـــ ١٠٢.

www.alkottob.com

ولهذا ففي مؤتمر الأونكتاد في ميريلاند أصدر قادة العديد من الدول النامية بياناً وصفوا فيه كيف أن العولمة والتحرر قتلت شركاتها المحلية وأخرجتها من النشاط وهمشت اقتصادياتها. فلقد وصفوا كيف أن التحرر وفتح الاقتصاد أدى إلي مشاكل جمة، وأن اندماج اقتصادياتها في المنظومة الاقتصادية العالمية يواجهه مستقبل شديد الإظلام.

انتهى أيضاً تقرير التنمية في العالم (١٩٩٧)[1] الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلي أن العولمة تفيد الأقلية، وتزيد من سؤ الحال بالنسبة للكثيرين، وتضاعف من معدلات وحِدت التفاوت. ففي خلال الثلاث حقب الماضية شهدت فقط ١٥ دولة مستويات عالية من النمو، في المقابل كان الوضع الاقتصادي لـ ٨٩ منها أسوأ من ١٠ سنوات مضت منها ٧٠ دولة نامية، فإن مستوى دخول اليوم أقل من مستواه خلال الستينات والسبعينات، وفى تسعة عشر منهم الدخل الفردي أقل من مستوى دخول الستينات وما قبلها. فالعبارة القائلة بأن الفقير يزداد فقراً والغنى يزداد غنى يثبتها الواقع، وعادت إلي الوجود إلى عالم اليوم في ظل العولمة.

وتكلفة العولمة تتمثل في خلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي، ورفع حالة عدم العدالة بين الدخول، السيطرة من قبل قلة من الأجانب وكلها أمور أصبحت غير مقبولة. ويكفي أن نشير إلى تقرير منظمة العمل الدولية لعام ٢٠٠٥ والذي أوضح ارتفاع معدلات البطالة والفقر حيث قارب العاطلون عالمياً الـ ٢٠٠ مليون عاطل غالبيتهم من الشباب،

[1] World Development Report, United Nations Development Program, 1997.

www.alkottob.com

وتحديداً في الدول النامية.[1] وإذا كانت الكثير من الدراسات تتحدث عن ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات وأن ذلك لمصلحة البشرية جمعاء فوفقاً لنفس التقرير، تبين أن أكثر من ٩٠% من مستخدمي الإنترنت هم من الدول الصناعية، في المقابل، فإن مستخدمي الإنترنت في إفريقيا ودول الشرق الأوسط يمثلون أقل من ١% .

خلال الثلاث حقب الماضية ٢,٣ بليون نسمة صاروا تحت خط الفقر، والغالبية العظمى منهم بالدول النامية، وهو ما يؤكد حقيقة أن الغنى يزداد غنى في مقابل فقير يزداد بؤساً. توضح بيانات تقرير التنمية في العالم أن أصـــول ٣٥٨ أغنى أفـــراد العالم تعادل دخول ٤٥% من سكان العالم أي ٢,٣ بلـــيون نسمة. كما أنه وفقاً لذات التقرير، وعلى الرغم من أن الدخل الإجمالي العالمي بلغ ٢٣ تريليون دولار، فإن نصيب الدول النامية – والتي تشكل أكثر من ثلثي دول العالم – ٥ تريليون فقط، على الرغم من أنها تحتوى على ٨٠% تقريباً من إجمالي سكان العالم.[2]

كما أن من بين الـــ ٧ بليون نسمة اللذين يسكنون كوكبنا، يعيش فقط ١,٢ في الدول الصناعية. حتى داخل الدول الصناعية ذاتها فقد اتسعت حدة التفاوت ومعدلات الفقر. ففي أمريكا على سبيل المثال يوجد ٤٠ مليون بدون تغطية طبية و وأكثر من أربعين مليوناً يعيشون تحت خط الفقر أو مادون دولارين في اليوم، و ٥٢ مليوناً من الأميين، وبالطبع فإن أكثر من ٩٠% من هؤلاء هم من السود وغيرهم من الملونين. والشيء

---

[1] تقرير العمل العالمي، منظمة العمل الدولية، الملخص، ٢٠٠٥.

[2] Martin khor , " The down of globalization", Third World Network.

www.alkottob.com

نفسه يعرفه الاتحاد الأوربي. ففي ساعة ولادة اليورو (يناير ١٩٩٩) كان هناك ٥٠ مليوناً من الفقراء و ١٨ مليوناً من العاطلين.[١]

وإذا كان قد قدر أن التعليم الأساسي لكل سكان الكوكب يتكلف ٦ بليون دولار في العام، فإن هذا المبلغ يعد تافهاً إذا ما قورن بالـــ ٨ بليون دولار التي تنفق سنوياً في الولايات المتحدة على مستحضرات التجميل!! وإذا كانت إقامة شبكات مياه نقية صحية لكل جزء في العالم قد يكلف ٩ بليون دولار، فإن ١١ بليون دولار تنفق في أوربا وحدها على الأيس كريم سنوياً. وقد قدر أن الرعاية الصحية تكلف العالم ١٣ بليون دولار، فإن ١٧ بليون دولار تنفق سنوياً فقط في أوربا والولايات المتحدة على الوجبات الخفيفة.[٢] وعندما تحصل الحيوانات في الدول الصناعية على معاملة وأغذية أفضل من تلك التي يحصل عليها معظم أبناء الجنس البشري فلابد أن نجزم بأن هناك خطأ ما واضح في عملية التوزيع العالمي للثروة.

وعندما يتم إنفاق ١٠٥ بليون دولار سنوياً على الخمور في أوربا، فحقاً لابد وأن هناك خطأ، خطأٌ شديد في المؤسسات القائمة. ولهذا أكد البعض على أنه في ظل النظام الاقتصادي الجديد، فإن دول الجنوب ستتحمل النصيب الأكبر من تبعات التحول، وكذلك الصدمات الدولية وتدميرها في مجالات مثل التجارة وانخفاض الطلب على منتجاتها.[٣]

---

[1] كتاب " حروب القرن الحادي والعشرين" لمؤلفه ايناسيو رامونيه(مدير تحرير ليموند ديبلوماتيك) عرضت له جريدة الأهرام المصرية في عددها الصادر في ١٦ أغسطس ٢٠٠٢.

[2] Rebert Fatton Jr. " Globalization, Poverty and Terror, September 2001.

[3] A. Solimano, " Can reforming global Institutions Help Developing Countries Share More in the Benefits from Globalization", The World Bank publications, 2000.

www.alkottob.com

ثالثاً: المخاطر البيئية والصحية الناتجة عن تسلط الشركات الدولية:

برزت على الساحة – وبقوة – ***قضية تسلط الشركات الدولية*** Multi or Transnational Corporations (MNC)، والانعكاسات البيئية لهذا التسلط على وجه التحديد. فعولمة اليوم – وأهم أعمدتها المتمثل في الشركات متعددة الجنسيات – لا تفكر ولا تتصرف وفقاً للاعتبارات الإنسانية أو القيمية. فلقد تغلغلت تلك العولمة في كافة الشؤون الإنسانية، وتبدو أبعاد توغلها الحالي والمستقبلي مخيفة، حيث فقدان واعتداء على الديمقراطية والاعتداءات على حقوق الإنسان والتدمير السريع للبيئة، واتساع الهوة وعدم العدالة على المستويين المحلي والدولي.

فالعولمة الرأسمالية بشركاتها الدولية تولد خطراً متنامياً للكوكب ولساكنيه. فوفقاً لتقرير صادر عن مؤسسة وورلد وتش World Watch Institute، وهي منظمة بحثية تتمركز في واشنطن العاصمة، تشهد مساحة الغابات تقلصاً مستمراً نظراً لأن قيمة التجارة العالمية في منتجات الغابات قد ارتفعت بشدة من ٢٩ بليون دولار ١٩٦١ إلى ١٣٩ بليون دولار ١٩٩٨. كما بلغت صادرات المبيدات الحشرية تسعة أضعاف حجمها عام ١٩٦١ حيث بلغت ١١,٤ بليون دولار عام ١٩٩٨، وهو ما يمثل خطراً كبيراً على كل ساكني هذا الكوكب.[1]

[1] Globalization Straining Planet's Health: Alliances Needed to Safeguard Environment, World Watch Institute, News Release, www.worldwatch.org/

www.alkottob.com

وفي كتابه " عندما تقود الشركات الدولية العالم "[1]، وجه ديفيد كورتنا الانتباه إلي دمار البيئة والتبعات الاجتماعية للرأسمالية المعاصرة وقد شبه كورتنا الرأسمالية التي تحمل مشاعلها الشركات الدولية بالسرطان Cancer. ففي الوقت الذي يتحدث فيه المروجون للرأسمالية عن الديمقراطية والأسواق الحرة ، وفي الحقيقة، فإن الشكل الحالي للرأسمالية يركز السلطات في أيدي القلة من الشركات التي تحد من فعالية السوق وخاصة جوانبها الاجتماعية. وقد لخص كوتنا كتابه في المقولة التالية " بأن أولئك الذين يبتهجون لانتصار الرأسمالية سوف يعيدون الابتهاج بانتصار القلة على الكثرة".

وحكومة الولايات المتحدة تعمل بشكل أساسي لصالح تلك الشركات. وبسبب احتكار الشركات الدولية لإنتاج السلع المهجنة وراثياً، عانى بالفعل العديد من صغار الفلاحين في كل من أوربا والولايات المتحدة وانضموا إلى سوق العاطلين. في البرازيل على سبيل المثال، بيعت الأراضي الخصبة كاملة تقريباً للشركات الدولية العاملة في المجال الزراعي، وبالتبعية غادر الكثير من الفلاحين أراضيهم نحو المدن الكبرى أو بحثاً عن أراضى جديدة من خلال إزالة الغابات، وبالتالي الدوران في دائرة في غاية الخطورة. شركات مثل نايك Nike وكاب Cap تبحث عن إقامة مصانع في الأماكن التي يمكن فيها دفع أقل أجور ممكنة، وحيث لا مكان هناك لوجود اتحادات للعمال أو اشتراطات رعاية صحية. حتى

[1] David Korten, 1999, “ The post corporate world”, Kumarian Press, West Hartford, CT.

www.alkottob.com

مجلة الاقتصادي اللندنية – ذات المساندة الكبيرة للعولمة – اعترفت بأن حدة التفاوت ارتفعت بشكل كبير خلال الحقبة الماضية.[1]

اليوم، حولت الطبيعة والجينات إلي سلع بطرق أقرب إلي الخيال. التحول التاريخي الذي نحن مقتادون للاعتقاد به هو أن كافة الحدود والحواجز القومية والمحلية قد أزيلت، ولكن في الوقت نفسه تجلت وتفاقمت بوضوح الأزمات العالمية . فلم يعد هناك من شك بعد بأن البيئة العالمية (ما يسميه الاقتصاديين بالأرض) في مأزق خطير وظهور مشكلات ارتفاع حرارة الكون Global Warming الناتج عن إزالة الغابات الطبيعية والتلوث الصناعي Industrial pollution، وفقدان التنوع الجينى وانتشار النفايات النووية ومخاطرها. قيمة القوة البشرية والظروف العامة للسكان في كل مكان موضع اعتداء مع انخفاض الأجور الحقيقية ومستويات المعيشة واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء على مستوى العالم.

لذا، وبعد عرضه لحسنات الليبرالية الجديدة، عاد فوكوياما وأكد على أن للنمو الاقتصادي الهائل الذي حققه العلم الحديث جانباً مظلماً، حيث أنه أدى إلى أضرار خطيرة بالبيئة في كثير من بقاع كوكبنا، مما أثار احتمال وقوع كارثة بيئية عالمية في نهاية المطاف. فالواضح أن احتمال تدمير ثمار العلوم الطبيعية الحديثة احتمال قائم، خاصة وأن التكنولوجيا الحديثة قد أمدتنا بإمكانيات تحقيق هذا الدمار خلال دقائق

[1] Andrew Hartman, “ The globalization of movement” Humanist organization, November-December 2001.

www.alkottob.com

معدودات.[1] وعلى سبيل المثال، ما بناه اللبنانيون على مدى عقود دمرته آلة الحرب الصهيونية الأمريكية في أقل من ١٠ أيام.

رابعاً: الأزمات والاختناقات المالية:

في مقدمة الأزمات – وعلى أثر سيادة الرأسمالية تحت مظلة العولمة – **عمت الأزمات المالية Financial Crisis** " في الاقتصاد الحقيقي" في كل مكان. تبين أن ٩٥% من رأس المال يتم المضاربة به بهدف الحصول على عوائد سريعة للمستثمرين، مما أدي إلى توسيع مخاطر عدم الاستقرار بالنسبة للأسواق على مستوى العالم. عدم الاستقرار هذا أدى إلي الأزمة المالية في شرق آسيا في أواخر التسعينات وشبه الانهيار للاقتصاد المكسيكي، وعدم استقرار الأسواق الدولية على أثر الاعتداءات الإرهابية بالولايات المتحدة. ومؤخراً الأزمات المالية وانهيار أسواق الأسهم في الشرق الأوسط وخاصة السوق السعودي والإماراتي والمصري اللذين فقدا أكثر من ٥٠% من قيمتهما. وليس لدى الليبرالية الجديدة إجابة أو إجابات شافية، فيما عدا الاستجابة وتلقى صدمات والانصياع لشروط صندوق النقد الدولي.[2]

إن تلك المؤشرات من المتوقع أن تزداد سوءً في المستقبل مع النظام التجاري الدولي القائم تحت مظلة منظمة التجارة العالمية. كما أنه وفقاً لتقرير التجارة والتنمية الصادر عن الأونكتاد، فإن الاقتصاد العالمي

---

[1] فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣، صـــ ٢٤، ٨٩.

[2] John Bellamy Foster, " Contradiction in the Universalization of capitalism", Monthly Review Foundation, INC, April 1999.

www.alkottob.com

يبدو أنه يتجه نحو الهاوية ما لم تتضافر الجهود لاتباع سياسات أكثر شجاعة. ولكن التساؤل هو ما المقصود باتباع سياسات أكثر شجاعة؟ هل المقصود بذلك قيام الدول بالتدخل في النشاط الاقتصادي والحد وتقييد نشاط القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) وبالتالي التخلي عن التزاماتها الدولية؟ نعتقد أن الأمم ليس لديها القدر الكافي من الشجاعة في الوقت الراهن على القيام بمثل هذا التصرف، خاصة في ظل القيود الناجمة عن عضويتها في المنظمات والاتفاقيات الدولية، كاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، أو ضغوط المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، والشركات الدولية الاحتكارية.

وعلى أثر كل تلك الأزمات المتلاحقة لم يعد يتساءل المنظرين عن الدولة التي ستقع فيها الأزمة مستقبلاً ولكن عن عمق الأزمة وآليات التعامل معها عند وقوعها، حيث لم تعد هناك معايير محددة أو واضحة، فالأزمة تحدث دون مقدمات وتصيب أية دولة.[1]

خامسا: **الفوضى والجريمة والصراعات العرقية والدينية**.

إن الفوضى أصبحت ثمة العصر. فهي تتسع وتترسخ منذ نهاية الحرب الباردة، مع ظهور أكثر من ٦٠ صرعاً مسلحاً حصد مئات الآلاف من الأرواح، وتدفق أكثر من ١٧ مليوناً من اللاجئين، وتحولت الحياة اليومية في مناطق كثيرة من العالم إلى جحيم لا يطاق. فالعالم بأثره تحول إلى منطقة حرب من أفغانستان إلى العراق إلى فلسطين ولبنان إلى

[1] David Mcnally, "Turbulence in the world economy" Monthly Review Foundation, June, 1999 .

www.alkottob.com

السودان والصومال وتشاد والنيجر، وحتى داخل لندن ومدريد...الخ. حتى الولايات المتحدة تحولت إلى منطقة عسكرية ومنطقة أمنية يعامل فيها المواطنين العرب، والمسلمين تحديداً معاملة الأعداء.

فلقد تولت مقاليد السلطة قوى هاربة من كل الشرائع دفعت بالعالم إلى الغوص في بحار من البربرية، سندها الوحيد هو القوة التي فرضت قانون العنف وكانت الشعوب وحدها هي الضحية. ونظراً لأن الكلام في السياسة لا ينفصل عن الكلام في الاقتصاد، فمن المؤكد أن سياسة القطب الأوحد تحت قيادة الولايات المتحدة قادت وستقود العالم إلى المزيد من الفوضى والحروب والدمار، خاصة تحت إدارة غير راشدة أو متعقلة تحركها جماعات الضغط الصهيونية أو معتقدات موروثة شديدة التطرف والكره للإسلام ونبيه[1]، حتى حولت العالم بأكمله إلى كتلة من النار خدمة لمصالح أعداء الإنسانية من الصهاينة.

هناك الكثير من التهديدات والأخطار بدأت تحيق بالعالم من حولنا ومنها الإرهاب والتطرف الديني والعرقي وانتشار السلاح النووي والجريمة المنظمة والشبكات المافاوية وانتشار الأوبئة مثل الإيدز وجنون

[1] لدى المؤلف كتاب صادر عن دار المريخ ٢٠٠٥، منعته أجهزة الرقابة المصرية من النشر، فهو كتاب مترجم مؤلفه جورج بوش الجد الأكبر للحاكم الأمريكي والذي كان قسيساً كبيراً ومن بين ماقاله في كتابه أن الإسلام دين رباني ولكن الله أتى به كعقاب للمسيحيين على تقصيرهم في حق المسيح، وقد انطوى الكتاب على عشرات المغالطات والإساءات إلى أشرف الخلق محمد صلى الله عليه وسلم. ولهذا أنا شخصياً لا أعجب أن أجد جورج بوش يتصرف بهذه الطريقة مع المسلمين.

www.alkottob.com

البقر أنفلونزا الطيور، والتلوث بكثافة عالية حتى تفاقمت مشكلة الأوزون، هذا بالإضافة إلى المشكلات الأسرية الخطيرة.[١]

كما أن الولايات المتحدة، التي هي معقل وقائد الرأسمالية العالمية المعاصرة، تأتي في مقدمة الدول من حيث معدلات الجريمة والعنف،[٢] كما أنها في مقدمة الدول تحدياً للقوانين والشرائع وإرادة المجتمع الدولي. فعندما يجمع أعضاء مجلس الأمن على إدانة العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين وتستخدم الولايات المتحدة حق الفيتو فلا بد وأن هناك خلالاً ما، عندما تعارض الولايات المتحدة أية خطوة تلزم إسرائيل بوقف ضرب مرافق لبنان الحيوية فلا شك أن هناك خطأ ما. وعندما تصدر العديد من القرارت عن الأمم المتحدة ولا تلتزم إسرائيل بتشجيع من أمريكا في الوقت الذي يطلب فيه من جيران الصهاينة الالتزام فإن هناك خطأ ما، إنها سياسة غريبة لم تعرفها بمثلها الإنسانية من قبل.

كما أنه عندما يتحدث أحد عن الصهيونية من باب النقد، فهو معاد للسامية، أما أن يهان الدين الإسلامي الحنيف أو نبيه الكريم كما حدث من الصحف الدنماركية في ٢٠٠٦م أو من سلمان رشدي خلال التسعينات، بل ويكرم الشواذ من أمثال سلمان رشدي وبيرلسكوني الذي وصف الإسلام بالتخلف، وغيرهم فهذا من باب حرية الرأي المكفولة!! ماذا ينتظر من

---

[١] كتاب " حروب القرن الحادي والعشرين" لمؤلفه ايناسيو رامونيه (مدير تحرير ليموند ديبلوماتيك) عرضت له جريدة الأهرام المصرية في عددها الصادر في ١٦ أغسطس ٢٠٠٢.

[2] راجع مؤلفنا "اقتصاديات الجريمة: هل يخضع السلوك الإجرامي لحسابات التكلفة والعائد"، مجلة القانون جامعة البحرين ٢٠٠٤، كذلك دار النهضة العربية بالقاهرة.

www.alkottob.com

عالم انقلبت فيه الموازين، لابد وأن الإجابة في الحروب والصراعات والحقد والكراهية، ولا شئ غير ذلك ومن يعتقد غير ذلك فهو واهم.

وليس أدل على ذلك من موافقة الكونجرس الأمريكي على تخصيص أكثر من ٥٠٠ بليون دولار للحرب الأمريكية على ما يسمونه بالإرهاب، ذلك العدو مجهول الهوية والمصدر بل هو في حقيقة الأمر من صنيعهم. كما وافق الكونجرس على تخصيص المليارات لتغطية نفقات حملة أمريكا على العراق!!! فهل تفعل الولايات المتحدة هذا لوجه الله، لا والله، إنه البترول والسيطرة على ثروات العالم. وكما دفع العالم أجمع – والعالم العربي على وجه الخصوص – فاتورة حرب الخليج الأولى فسيجبر على دفعها ثانية وإلى مالا نهاية، ولكن بعد أن تكون قد أنهكت قواه ومزق شر ممزق. إنه مسلسل متكرر للرأسمالية الإمبريالية منذ ميلادها، ولهذا انتهينا من عرضنا لهذه الدراسة بمقترح لتخليص البشرية مما هي فيه من تخبط ودمار.

إن العالم لم يعد يعرف الآن سوى الحرب. فقد بدأت مخصصات الميزانيات العسكرية في الظهور ثانية بعد أن تلاشت خلال وعقب الحرب الباردة. فالاتحاد الأوربي نفسه بدأ في التفكير جدياً في ملاحقة ركب الولايات المتحدة عسكرياً وتسليحياً. الكثير من الدول تصر على حقها في تملك السلاح النووي كإيران أو مصر ومن قبلهما الهند وباكستان...الخ. أهذا ما تعدنا به العولمة؟ حقاً، لقد خاب حدث فوكوياما، فمئات البلايين تنفق على إنتاج السلاح الفتاك، وملايين البشر يعيشون تحت خط الفقر. أليست هذه بمفارقة غريبة يعجز عن تحليلها مروجي العولمة؟!!

www.alkottob.com

ومؤخراً، وافق ١٣٨ عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة على اتفاقية لحظر تصدير أو بيع السلاح بعيداً عن غطاء المنظمات الدولية، ولكن كان طبيعياً أن تكون الولايات المتحدة هي المعترض الوحيد، وأن تمتنع كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا عن التصويت. فهذه الدول هي أكبر منتج ومصدر للسلاح، فهي لايعنيها أن تغذي الاقتتال في كل بقاع الأرض مهما كان الثمن طالما أن آلة الحرب والمصانع الأمريكية تعمل بكامل طاقتها. فهل يرجى خير من نظام عالمي قائم على هذا المنطق، وهل يتوقع له الديمومة؟!!

وكان البعض، وبعد عرضه لحسنات الليبرالية الجديدة قد عرض لأحد جوانبها السلبية وهو انعكاساتها الأسرية. أشار فوكوياما إلى إحدى سلبيات الليبرالية في انعكاساتها على العائلة الأمريكية. فالكثير من مشكلات العائلة الأمريكية المعاصرة (كارتفاع معدل الطلاق، والافتقار إلى السلطة الأبوية ...الخ) ناجمة تحديداً عن حقيقة نظر أفراد العائلة إليها نظرة ليبرالية بحتة. إذ حين تصبح الأزمات العائلية أكبر مما كان ينتظره المتعاقد، فإنه يسعى إلى إبطال شروط العقد. لذا تميل المجتمعات التي يشترك أفرادها في مفاهيم الخير والشر إلى أن تكون اكثر تماسكاً من المجتمعات الليبرالية التي تقوم على أساس المصالح الشخصية المشتركة دون غيرها.[١] ويكفي أن نشير إلى إحصائية صدرت عن ألمانيا في ٢٠٠٦ حيث تبين أن أكثر من ٦٠% من الأطفال المولودون في ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ ولدوا مجهولي الأب، أي لقطاء Foundling، فقد تآكل مفهوم الأسرة

[١]. فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣، صـــ ٢٨٢،٢٨٣.

www.alkottob.com

وذلك نتيجة التمادي في التطبيقات التحررية غير المسئولة. وهل يبقى شيء للقيم الإنسانية إذا ما انهارت الأسرة التي هي عماد أي مجتمع قادر على البقاء والاستمرار؟!!

نخلص من هذا العرض إلى أن مصممي الاقتـــصاد العـــالمي الجـــديد يحاولوا إقناعنا بأن هذا التطور الاقتصادي والاجتماعي وثورة التكنولوجيا تحت عباءة العولمة أمور لا يمكن إيقافها. كما يحاولوا إقناعنا بأن سياسات الخصخصة وترك العنان للشركات الدولية وتحرير التجارة "واستغلال البيئة وعنصر العمل" سوف يوفر نوعاً من المدينة الفاضلة لكل القاطنين على كوكبنا. ولكنهم خادعون، حيث أن النظام الذي فشل في تحقيق العدالة الاجتماعية وحياة ذات معنى لغالبية أفراد الكوكب، ليس لديه الأمل في الحياة لمدة طويلة لأن مصيره الفشل حتماً، وليس أدل على ذلك من الكوارث اليومية التي يشهدها عالمنا اليوم. فهل معنى هذا الكلام أنه من الممكن للتاريخ أن يعيد نفسه؟ هذا ما يجيبنا عليه المبحث التالي إن شاء الله.

www.alkottob.com

www.alkottob.com

المبحث السادس

العولمة وانعكاساتها على مستقبل الرأسمالية:

فهل يعيد التاريخ نفسه؟

تقسيم:

بعد انهيار الأنظمة الشمولية وآخرها الاشتراكي ١٩٨٩م، كتب فرانسيس فوكوياما مقاله الشهير (١٩٨٩) "عن نهاية التاريخ" والانتصار النهائي لليبرالية بشقيها الاقتصادي (السوق) والسياسي (الديمقراطية). فهل حقاً هي نهاية التاريخ أي تاريخ الأنظمة والترتيبات غير الرأسمالية؟ أم أن التاريخ سيعيد نفسه وتعود الكرة ثانية، ولكن على الرأسمالية نفسها وتلاقي نفس المصير الذي لاقته في الماضي؟ وهل تمثل الاتجاهات الفكرية الجديدة المحذرة من مخاطر العولمة والتوسع في سياسات اقتصاد السوق والمخاطر التي عرضنا لها في المبحث السابق شيئاً ذا قيمة أو دلالة، يستحق التوقف لإعادة النظر في مشروع العولمة؟[١]

لقد كتب فوكوياما نفسه متسائلاً " إن سعة انتشار الثورة الليبرالية الراهنة تدعونا إلى إثارة السؤال التالي: هل نحن نشهد مجرد نمو وقتي لفرص الديموقراطية الليبرالية، أم أن ثمة نمطاً ما أطول أمداً للتنمية، يحدث تأثيره، وسيقود كافة الدول في نهاية المطاف صوب الديموقراطية الليبرالية؟ لنفترض لحظة أن الديموقراطية الليبرالية قد قهرت منافساتها

[١] د. حازم الببلاوي ، دور الدولة، دار الشروق١٩٩٦ صـــ٢٣٢.

www.alkottob.com

الأجنبيات، وأنها لن تواجه في المستقبل المرئي أخطاراً خارجية ذات بال. **فهل تستطيع هذه الديموقراطيات الليبرالية القديمة المستقرة في أوربا وأمريكا، لو تركت وشأنها، أن تحافظ على كيانها إلى الأبد، أم أنها ستنهار يوماً ما بسبب نوع من العطب داخلها شأنها شأن الشيوعية؟**"[1]

فلقد حذر السيد كوفي عنان أمين عام الأمم المتحدة في خطابه أمام القادة الاقتصاديين والسياسيين في دافوس[2] من أن عولمة غير مقيدة أو منظمة يمكن أن تدفع بالعالم إلي كارثة لا يمكن الخروج منها (يناير ٢٠٠١). ففي خطابه، أكد السيد عنان على أنه " إذا لم تكن العولمة من أجل الجميع، فإنها في النهاية لن تكون لمصلحة أحد" **If we cannot make "globalization work for all in the end it will work for none "** فالتوزيع غير العادل للعوائد وعدم التوازن في صنع القرارات الدولية في صورة العولمة اليوم، سوف يؤدى بالحتم إلي قلاقل ونمو للسياسات الحمائية من جديد. نعرض للاتجاهات الفكرية المختلفة ومبررات كل منها في ثلاث نقاط في الصفحات التالية:

---

[1] فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣، صـــ ٢٥٢،٥٧.

[2] اجتماعات دافوس هدفها خلق إطار مؤسسي عالمي لحماية الاقتصاد العالمي من الوقوع في براثن أزمة مالية من خلال تقييد ومتابعة أنشطة البنوك والمؤسسات المالية.

www.alkottob.com

أولاً: الاتجاه القائل باستحالة تكرار الانهيار:

نفى جورج سورس (١٩٩٨) – وهو يهودي ومن كبار المهللين للعولمة والمنظرين لمستقبل أفضل للإنسانية في ظل السوق الحر!!! – التكهنات الخاطئة من قبل الماركسيين التقليديين والمنظرين بقرب انهيار الرأسمالية الجديدة. وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهها سورس نفسه للرأسمالية، إلا أنه أعلنها صراحة بأن الرأسمالية أفضل من أي بديل آخر حيث لا يوجد بالفعل (في اعتقاده) بديل آخر Actually there is no other alternative . ولكنه – أي سورس – يهدف من انتقاداته إلي منع الرأسمالية العالمية من تدمير نفسها.[١]

وقد ذهب البعض – تأكيداً للرأي السابق – إلى أن الاقتصاد العالمي لا يمكنه الوقوع في أزمة كأزمة الثلاثينات، مستشهداً بما حدث خلال السبعينات، حيث يمكن للدولة تجنب الأزمة الشاملة بتسهيل الائتمان، وبضخ السيولة في النظام. فيحدث نمو كبير في الدين العام والخاص وهو ما يحرك الطلب الداخلي .[٢]

وكتب ميليباند متسائلاً " هل من المعقول أن نسعى إلى استبدال الرأسمالية بنظام يختلف تماماً عنها؟ أليس من الأكثر معقولية أن ندفع باتجاه المزيد من الإصلاحات ضمن نطاق النظام الحالي فنحقق بالتالي

---

[1] Gorge Soros, " The Crisis of Global Capitalism", Perseus Books Group, 1998.
S. Ostry The Challenge of Global Capitalism : The World Economy in the 21st, American Political Science Association, March , 2001.

[2] David Mcnally, "Turbulence in the world economy" Monthly Review Foundation, June, 1999 .

www.alkottob.com

رأسمالية أكثر إنسانية؟ إذا اعتبرنا الاشتراكية أفقاً شديد البعد، أو وهماً باطلاً، فلما لا نركز جهودنا على النضال من أجل تحسينات ممكنة التحقيق، وننسى فكرة رؤيا يوتوبيا فقدت المصداقية لدى أوساط واسعة".[1]

أما صاحب كتاب نهاية التاريخ – فوكوياما – فقد كتب قائلاً " على فرض أن الديموقراطية الليبرالية أصبحت الآن آمنة من خطر أعدائها في الخارج. فهل بوسعنا أن نفترض إمكان استمرار المجتمعات الديموقراطية الناجحة على حالها إلى الأبد؟ أم أن الديموقراطية الليبرالية فريسة تناقضات داخلية هي من الخطورة بحيث يمكن في النهاية أن تزعزع من دعائمها كنظام سياسي؟ ما من شك في أن الديموقراطيات المعاصرة تجابه عدداً من المشكلات الكبيرة، كالمخدرات، والتشرد، والجريمة، وتدمير البيئة، وتفاهة المجتمع الذي تسوده النزعة الاستهلاكية. غير أن هذه المشكلات لا يمكن التدليل على أنه من المستحيل التصدي لها بالعلاج على أساس من المبادئ الليبرالية، ولا هي من الخطورة بحيث يمكن القول بأنها ستؤدي بالضرورة إلى انهيار المجتمع ككل، كما انهارت الشيوعية في عقد الثمانينات".[2]

وفي معرض رده **على ما قد يثار بشأن البديل الإسلامي** بعد انهيار الاشـــتراكية، كتـــب فوكوياما قائلاً "بأن الدولة الإسلامية لم تتوسع، ومن المؤكد أنه لن يمكنها مجابهة الليبرالية الديمقراطية على المستوى الفكري، كما أن الفكر الديني الذي تبنى عليه ليس له صدى لدى غير المسلمين، أو

---

[1] مشار إليه في كتاب أ. السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، ميريت للنشر والمعلومات، ١٩٩٩، صـــ٣٨.

[2] فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣، صـــ١٦.

www.alkottob.com

حـــتى الأجـــيال الجديدة من المسلمين!!! أضاف فوكوياما قائلاً بأن البديل الإسلامي لا مستقبل له The Islamic Alternative Has No Future، لأنه بكل بساطة ليس له صدى خارج العالم الإسلامي. لذا، فلن تولد الدولة الدينـــية من جديد" وهو ما يعني إيمان فوكوياما باستمرار مشروع العولمة وأبديـــته، وهـــو مـــا أيده البعض[1] بالقول "سيكشف المستقبل المنظور أن العولمـــة – بغـــض النظر عن نشأتها الرأسمالية– ستتجاوز شروط نشأتها لتصـــبح عملية عالمية واسعة المدى، ستنقل الإنسانية كلها – على اختلاف ثراء وفقر الأمم – إلى آفاق عليا من التطور الفكري والعلمي والتكنولوجي والسياسي والاجتماعي".

[1] السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، ميريت للنشر والمعلومات، ١٩٩٩، صـــ١٦٥.

www.alkottob.com

www.alkottob.com

ثانياً: الاتجاه القائل بإمكانية حدوثها ثانيةً:

إذا كان فرانسيس فوكوياما قد كتب عن نهاية التاريخ (١٩٨٩) وفتح الباب على مصراعيه للعولمة أو الليبرالية الغربية لتجتاح العالم إلى الأبد، فقد كتب البروفيسور هارولد جيمس – وهو أمريكي أيضاً – كتاباً بعد عشر سنوات تقريباً من كتاب فوكوياما يحمل عنوان "نهاية العولمة". **فهل هي نهاية التاريخ أم نهاية العولمة؟**

بداية نؤكد على أن الرأي الغالب – وبعد حقبتين من التجربة – في الأدب الاقتصادي والسياسي انتهي إلى أن نهاية أو انهيار مشروع العولمة قادم لا محالة، وهو الرأي الذي نميل إليه ونرجحه. وفقاً لمجلة الواشنطن بوست (يناير ٢٠٠٢)، وعندما كتبت بشأن مصير الرأسمالية المعاصرة، أكدت على أن " الرأسمالية تعانى أعمق الأزمات في تاريخها". فلقد تحول الاقتصاد الرأسمالي العالمي ليكون تحت رحمة توقعات وتخمينات مراكز الأصول المالية، وهو وضـــع شديد الشبه بوضع الولايـــات المتحدة قبل الكســـاد العظيم مع بداية الثلاثينات من القرن العشرين.

فقصة الكساد العظيم تقدم لنا دروساً في كيفية انهيار العولمة: فعندما بدأت بوادر الأزمة عام ١٩٢٩ بدأت رؤوس الأموال، خاصة القصيرة الأجلHot Money ، في الهروب، حيث غادر ألمانيا عام ١٩٣١ وحدها ما يقرب من بليون دولار أي ٤% من الناتج القومي الإجمالي، وهو نفس العامل الذي أشعل الأزمة العالمية عام ١٩٧١ حيث هرب من الولايات المتحدة ما يقرب من ٣٠ بليون دولار، وأكثر من ١٠٠ بليون دولار (أي أكثر من ١٠% من الناتج القومي الإجمالي) هارباً من

www.alkottob.com

دول شرق آسيا أثناء أزمتها الاقتصادية في ١٩٩٦-١٩٩٧م. وعندما تعرض سوق الأسهم السعودي لهزة كبيرة في ٢٠٠٥م، سارع المستثمرون السعوديون بسحب استثماراتهم من أسواق الأسهم في الخليج ومصر وهو ما أدى إلى التداعي المتوالي لتلك الأسواق.

في خضم تلك الأزمات المتتابعة، أصبح لمعارضي السوق الحر صوتاً مسموعاً. حقاً، كما كتب محرر مجلة النشرة الشهرية Monthly Review وهي المجلة الأمريكية واسعة الانتشار- عقب الأزمات في آسيا- فقد كتب مقالة مطولة تحت عنوان "عودة كارل ماركس". فمن المؤكد أن الجولة الحالية من الأزمات التي يعيشها الاقتصاد العالمي تمثل فرصة سانحة لإحياء الفكر الماركسي في كافة أرجاء العالم.

فالاقتصاد الرأسمالي العالمي يعايش أزمات الكساد بشكل دوري وما يعاصر تلك الأزمات من زيادة في الإنتاج وتراكم رأس المال، وهذا هو نقد ماركس الأساسي للرأسمالية. إلا أنه من الملاحظ أن أزمات الرأسمالية الأخيرة كان مرجعها مالي، أي رأس المال المالي. وإن كانت الأزمات التي ضربت شرق أسيا مرجعها الظاهري هو أنها أزمات مالية إلا أنها في الحقيقة تعود إلى فائض الإنتاج، وزيادة تكديس رأس المال في ظل وجود فجوة طلب عالمي، هذا ناهيك عن الاعتبارات الأخرى التي ترجع الانهيار إلى التلاعب بأسواق تلك الدول تحقيقاً لأغراض معينة.[١]

---

[١] David Mcnally, "Turbulence in the world economy" Monthly Review Foundation, June, 1999 .

www.alkottob.com

كتب روبرت جيلبن (٢٠٠٠)[١] عن تحديات الرأسمالية العالمية مع اقتصاد القرن الحادي والعشرين متسائلاً "هل من الممكن أن يواجه الجيل الثاني من الرأسمالية العالمية نفس مصير الجيل الأول (العهد الفيكتورى) من الانهيار الكبير؟ أكد جيلبن على أنه لأسباب عديـــدة "لا يمكن تجنب انهيـــار النظـــام العالمي أو الدخـــول في أزمة مالية أخرى". فالعصر الفيكتوري لتدفق رأس المال نحو الأسواق الواعدة، مثل عهدنا هذا، ارتبط أو عايش مشكلات نقدية ومصرفية وتذبذبات حادة في تدفق رأس المال. فالاستمرار في تحركات رؤوس الأموال دون تنظيم محكم وعادل سيمثل الآلية التي سيدمر بها النظام الدولي الحر نفسه بنفسه من خلال متناقضاته الداخلية، وتلك عبارة شائعة الاستخدام في التحليل الماركسي.

ويوضح استقراء التاريخ، بأنه يمكن للعولمة زرع بزور تدمير نفسها، مثل تلك البذور كانت قد زرعت خلال سبعينات القرن التاسع عشر، ثم نبتت في ثمانينات ذات القرن، ثم نمت بشكل كبير مع نهاية القرن، وبعد ذلك أينعت وانتهت إلى التدفق الكامل خلال السنوات المظلمة بين الحربين العالميتين.[٢] ولهذا، كتب البعض الآخر قائلاً " بأن شبح انعدام الاستقرار خلال سنوات ما بين الحربين لا يزال يطارد النظام الاقتصادي العالمي، ويشكل السبب الرئيسي للقلق والغموض الملازمين للميول الراهنة في الاقتصاد العالمي".

---

[1] . بول هيرست و جراهام طومبسون، " ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم"، ترجمة د. فالح عبد الجبار، عالم المعرفة، الكويت سبتمبر ٢٠٠١، صـــ ٨٥.

[2] Harold James, "The end of Globalization: Lessons from the Great Depression" Harvard University Press London 2001.

www.alkottob.com

ورغم أن التاريخ لا يكرر نفسه بذات الصورة، إلا أن العالم الرأسمالي، بمراكزه المتقدمة وأطرافه المتخلفة، يعيش منذ بداية حقبة السبعينات من القرن المنصرم، وحتى الآن في أزمة طاحنة، أعادت إلى الأذهان بقوة ذكريات أزمة الكساد الكبير. صحيح أن سمات الأزمة الراهنة، ونتائجها، وأفقها الزمني، وإمكانات ووسائل تجاوزها، تختلف عما عاصره العالم إبان أزمة الكساد الكبير، بيد أن التشابه يصبح قوياً للغاية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار بعض القواسم المشتركة بين الأزمتين، مثل شدة وطأتهما اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وصعوبات المواجهة فضلاً عما رافق الأزمتين من انهيار مواز في بعض تيارات الفكر الاقتصادي الرأسمالي وصعود تيارات اقتصادية جديدة. فقد رافق أزمة الكساد الكبير انهيار المدرسة الكلاسيكية وصعود المدرسة الكينزية. بينما تزامنت الأزمة الراهنة بانهيار المدرسة الكينزية وصعود المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو) وعلي رأسها ميلتون فريدمان كما ذكرنا من قبل.

يرى العديد من الاقتصاديين أن تلك الأحداث ليست إلا مؤشرات بانهيار الرأسمالية. فقد أوضحت الاقتصادي اللندنية في مارس ٢٠٠١ أن كل من الولايات المتحدة واليابان تنزلق بقوة نحو الكساد الكبير. مع نهاية ١٩٩٨ وعلى أثر الأزمة المالية في شرق أسيا، تخلت أكبر شركة إنتاج للسيارات بكوريا وفي قرار واحد عن ٨٠٠٠ عامل. تبع ذلك أن انتشرت المظاهرات، وبالتالي وقعت الحكومات ثانية تحت رغبة المستبدين وضد رغبة العمال تحت إدارة صندوق النقد الدولي الذي يعمل كإطار تشريعي للرأسمالية العالمية. وما حدث في كوريا وشرق آسيا عموماً هو الحادث في الأرجنتين وغيرها من بلدان العالم المتصدع، بل وفي الولايات المتحدة

www.alkottob.com

وأوربا. كما أنه مع بداية عام ٢٠٠٢ انخفض حجم الإنتاج الصناعي الياباني إلي أدنى من مستوى منذ ١٩٧٥م.

إن أحدث مناطق المشاكل للرأسمالية العالمية هي منطقة أمريكا اللاتينية. فاقتصاديات كل من البرازيل والأرجنتين وجواتيمالا وكولومبيا والمكسيك تعانى من مشكلات عميقة. انهيار الاقتصاد الأرجنتيني مع نهاية ٢٠٠١ ربما تمثل علامة ومؤشر خطير بداية انهيار الرأسمالية، ولا يوجد لدى صندوق النقد أي حل للمشكلة. ولم يعد رجال المال الأبطال الشعبيين خلال كساد الثلاثينات كما كانوا خلال العشرينات، والأحداث الجارية قد تعيد عرض عنف أزمة الثلاثينات، إذ تحقق لجنة الأسهم والصرف الأمريكية ، التي كانت قد أنشئت خلال الكساد العظيم (الثلاثينات) ، في دور رجال البنوك والمحللين في تضليل الرأي العام بشأن سير السوق خلال التسعينات. فهل يعيد التاريخ نفسه؟[1]

ذهب هيلموت شميدت، والذي كان مستشاراً خلال سبعينات القرن العشرين، إلى الإعراب عن تخوفه من إمكانية حدوث الكساد العظيم ولهذا كتب " أن التطابق الرئيسي يتمثل في عجز العديد من الحكومات، والتي لم تدرك بمرور الوقت بأنها قد حبست في فخ مالي، والآن ليس لديها فكرة عن كيفية الهروب". وتأكيداً لذلك أكد البعض (٢٠٠١) على ثقته في إمكانية تكرار كارثة انهيار العولمة.[٢]

---

[1] M. Pettis, " Will globalization go bankrupt?" Foreign policy institute, September 200.

[2] Harold James, "The end of Globalization: Lessons from the Great Depression" Harvard University Press London 2001.

www.alkottob.com

فالدرس الرئيسي من كساد العشرينات، وأزمات التسعينات وتلك التي وقعت منذ مطلع الألفية الجديدة، يتمثل في أن استقرار القطاع المالي يمثل العنصر المحوري في منع عملية التدمير الذاتي في عالم رأس المال الحر. ولكن كيف يمكن تحقيق الاستقرار في القطاع المالي في عصر تطورت فيه تكنولوجيا الاتصالات والأدوات المصرفية، ووسائل الدفع والبطاقات الإلكترونية والفنون المحاسبية المعقدة؟ فكل هذه المتغيرات تصعب من إمكانية السيطرة على رأس المال المالي. ويشهد علي ذلك، الفضائح التي شهدتها وتشهدها كبريات البورصات العالمية وخاصة في الولايات المتحدة.[1] ماذا لو حدثت موجة متتابعة من الأزمات في كبريات الشركات الأمريكية، لابد وأنه ستتبعها سلسلة من الانهيارات في الولايات المتحدة وباقي دول العالم.

ولهذا، تمت رؤية الرأسمالية العالمية على أنها نظام تاريخياً لا يعرف الاستقرار، فهو يشمل فترات عدم الاستقرار، كما حدث في العشرينات دون وجود آليات للإصلاح الذاتي. أما الفترة من ١٩٤٠ وحتى ١٩٧٠ فقد شهدت معدلات نمو عالية، ولذا أطلق عليها العصر الذهبي للرأسمالية، وكانت قائمة على سياسة اقتصاد السوق المنظم. ولكن هذا العصر الذهبي انتهى مع أزمات البترول والكساد التضخمي والمديونية،

[1] وهو ما اضطر الحكومة الأمريكية مؤخراً (أغسطس ٢٠٠٢) إلى استصدار قانون يجبر المؤسسات المالية بتقديم بينات مالية دورية واضحة عن أوضاعها وأرباحها.

www.alkottob.com

ومؤخراً الأزمات المالية في كل مكان.[1] إذاً، هذا النظام يجسد بوضوح نظرية الدورات الاقتصادية والإنتاجية.

وبشأن عولمة اليوم، وخلال الملتقى الدولي عن العولمة، حذر البعض[2] من أن العولمة التي تعنى اقتصاد السوق والتحرر تقتل اقتصاديات الدول الفقيرة، وهو ما سيؤدى إلي ظهور سياسات تعوق التجارة الدولية. وكان البعض قد انتهي إلى أنه إذا كان مروجي العولمة يدعون بأنها حتمية ولم تأتى عن تخطيط فهم مخادعون. فهو نظام خطط له عمداً وصمم من خلال اقتصاديين ورجال بنوك ورؤساء شركات، خاصة الدولية منها. وهو نظام – أي الرأسمالية العالمية– له مكان ميلاد كما أن له تاريخ وفاة "**Globalization in its recent form even had a birth place and death date**". فهو نظام اتفق عليه بواسطة الدول الصناعية المتقدمة منذ ٥٠ عاماً وكانت منظمة التجارة وصندوق النقد والبنك الدولي هي الآليات لتصميم ذلك النظام ولتسهيل توسعه.

وبعد ٥٠ عاماً من التجربة ، انهار النظام ، فبدلاً من أن يقود العالم إلي المدينة الفاضلة انتهى إلي كوارث بيئية وعدم استقـرار اجتماعي والاقتصادي، وزيادة الفقر والإرهاب، الذي يعتبر الحصاد المر لهذا النظام. ولهذا، يمكن أن يقال الآن أن التجربة قد فشلت The experiment had failed.

---

[1] A. Solimano, " Can reforming global Institutions Help Developing Countries Share More in the Benefits from Globalization", The World Bank publications, 2000.

[2] السيد محاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا.

www.alkottob.com

وكان السيد السكرتير العام لمنظمة الأونكتاد قد أعزى حالة عدم الاستقرار الدولية لسياسات التحرر والممارسات الاستثمارية المتخلفة بالأسواق الصاعدة ، ولكن يرد على ذلك بأن عدم استقرار الأسواق ظاهرة تمددت في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء . ومن سوء الحظ أن الوصول إلى علاج صار من غير اليسير، خاصة في اقتصاد عالمي شديد الاندماج والتشابك. فعلى سبيل المثال ، الأزمات المالية التي شهدتها شرق آسيا من الممكن أن تأتى أعمق من ذلك مستقبلاً خاصة مع توسع حالات الاندماج والتداخل بين كافة الاقتصاديات، بالإضافة إلى أن الاقتصاد العالمي يدور الآن وجوداً وعدماً، ونمواً وانهياراً بالاقتصاد الأمريكي. وتبعات أحداث الحادي عشر من سبتمبر في أمريكا وعلى باقي بلدان العالم لهي خير دليل على ذلك التخريج.[١]

انتهي البعض الآخر إلى ذات النتائج، حيث أكد أن الدراسات تبرهن علي أن الرأسمالية العالمية اليوم لا تزال مفعمة بالاختلالات. فعلي الرغم من تطور معدلات النمو خلال الحقبتين الماضيتين، إلا أن هيكل المديونية ارتفع بشدة، ونمت حالة عدم التوازن علي مستوي العالم. فمنذ منتصف التسعينات تعددت الأزمات المحلية والإقليمية في اليابان وشرق آسيا وروسيا والبرازيل وحالة الكساد في الاقتصاد الأمريكي. وبالتالي، فقد أصبحت مسألة وقت لا أكثر، حتى تضرب الصدمات المقبلة النظام الرأسمالي بأكمله.[٢]

---

[١] C. Raghavan, " World economy heading downwards, warns UNCTAD", Third World Network, April 2001.

[2] D. Mcnally, " The present as history: thoughts on capitalism at the millennium", Monthly review foundation, August 1999.

www.alkottob.com

ولكن، وكما ذهب البعض، أنه منذ أن نشأت الرأسمالية، وهي تحمل في ثناياها الأزمات، بسبب التناقض الرئيسي الذي يحكم الإنتاج السلعي الرأسمالي، وهو التناقض القائم بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والطابع الفردي لملكية أدوات الإنتاج. السمة المميزة لتلك الأزمات أن جوهرها يتمثل في التناقض القائم بين رأس المال والعمل، وبين القدرة على الإنتاج والقدرة على التصريف. ولهذا يشير التاريخ الاقتصادي بالبلاد الرأسمالية الصناعية، إلى أن تطور الرأسمالية فيها لم يتحقق في شكل خط مستقيم صاعد بل في شكل حركات شبيهة بالتموجات. وهو أمر اضطرت النظرية الاقتصادية الرأسمالية أن تهتم بدراسته، في مرحلة لاحقة للمدرسة الكلاسيكية تحت ما عرف باسم " الدورات الاقتصادية ".

وتأكيداً للرأي السابق، لاحظنا من دراستنا للدراسات المختلفة أنها تؤكد على أن النظام الرأسمالي يدخل في غمار أزمة كبرى كل ٣٠ أو ٤٠ عام. نعلم أن مراكز النظام الرأسمالي (خاصة أمريكا وبريطانيا) عايشت أزمة كبرى عام ١٨٣٧، واستمرت لمدة ثلاث أو أربع سنوات. ثم عاد وعايش أزمة أخري عام ١٨٧٩ واستمرت لذات المدة تقريباً، ثم عايش أزمة أخرى منذ بدء الحرب العالمية الأولى وانتهت بعد الكساد العظيم، ثم بدأ يعايش الأزمة من جديد منذ أواخر السبعينات وحتى وقتنا هذا.

وبما أن العولمة في الأصل ظاهرة مالية (وفقاً لما انتهت إليه الكثير من الدراسات التي عرضنا لها مسبقاً)، وأن الظروف المالية مآلها إلي الانكماش، فان العولمة ستتوقف وتنقلب في النهاية على نفسها، وكافة الانهيارات على مدار المائتين عام الماضية كانت لأسباب مالية بالدرجة الأولى، فالانهيار أو الكساد العظيم أدى إلي حالة من عدم الاستقرار

www.alkottob.com

السياسي ومعارضة شعبية للتحرر المالي، وأدى في النهاية إلي طغيان التحركات المعارضة، وتمرير تشريع ضد البنوك، بل لقد سجن رئيس بورصة ناسداك آنذاك. [١]

تاريخياً أيضاً، إذا كانت التوسعات في السيولة المالية دفعت بالاندماج العالمي للأمام، فإن الانكماشات التالية في السيولة أدت بالعولمة إلي نهاية غير متوقعة. فقد سمحت الأموال السهلة Easy Money للمستثمرين بالحصول على امتيازات استعدادهم لتحمل المخاطر، الأصول التي تكونت بارتفاع قيم الأموال جعلت الاستثمارات الجديدة – في المنهج الحر – خلف التوسع السريع في السوق مسألة لا يمكن إيقافها. عندما تغيرت الظروف، ارتدت الأموال القادمة من المراكز المالية، فاندفع المستثمرون لجذب أموالهم بعيداً عن المشروعات الخطرة وتوجيهها نحو أصول أمنه. قيدت البنوك من شروط الإقراض كما رفضت، منح ائتمان جديد، فانهارت قيم الأصول، فحدثت الكارثة.

تسائل ميشيل بيتس (٢٠٠١)[٢] عما إذا كانت تلك النماذج الانكماشية ستطل برأسها ثانية ؟ حقاً، إن انكماشاً نقدياً عالمياً جديداً ربما يكون في الطريق. في كل من الانكماشات السابقة، انهارت أسواق الأسهم، قادها انهيار أحد الشركات العاملة في قطاع التكنولوجيا، كما أن الإقراض للأسواق الصاعدة سينخفض، حاملة معها سلسلة من الانهيارات ومطالب المستثمرين الصـــاخبة بالنجدة والأمان .

---

[١] M. Pettis, “ Will globalization go bankrupt?” Foreign policy institute, September 2000.

[2] M. Pettis, “ Will globalization go bankrupt?” Foreign policy institute, September 2000.

www.alkottob.com

فعـــندما انهار الســـوق ١٨٧٣، كانت أسهم السكـــك الحديدية الأسوأ والأشد انهياراً. ومع إعلان العديـــد من الشـــركات إفلاسها وأغلاق أبوابـــها، كان معظم المقترضون من الدول النامية غير قادرين على إيجاد تمويل، وانتشرت سلسلة من عدم القدرة على الدفع من الشرق الأوسط حتى أمريكا اللاتينية خلال شهر فقط. اليوم ، نحن نرى نفس الأشياء والأحداث. فقطاع التكنولوجيا يتثاقل، وتحولت العواطف الشعبية بقوة ضد العديد من أبطال وولستريت الذين استفادوا كثيراً من تلك الفورة، فانخفض الإقراض للأسواق الصاعدة. باختصار يبدو أن المستثمرين سيكونون أكثر تردداً في المخاطرة عما كانوا سنوات قليلة قادمة.

ولهذا انتهى بوردو (١٩٩٩)[١] إلى أنه بما أن عالم اليوم أكثر اندماجاً عن قرن مضى، فمن المتوقع ظهور ضغوط حمائية قوية، ولن تستطيع الجهات المروجة للتجارة الحرة الاستمرار في الاحتفاظ بالمساندة السياسية. علينا التأكيد على أن المشكلات الحالية من المنازعات التجارية، وعدم الاستقرار المالي تشكل حقيقة مرة، كما أنها سلبية التأثير، خاصة على الدول الصغيرة ومنخفضة الدخل، والتي طبقت سياسة التحرر، بالحد من قدرتها على حماية أنفسها من التبعات.

وتأكيداً للتراجع انتهى البعض[٢] إلى أن إيقاف اتفاقية الاستثمار متعدد الأطراف المقترحة، التي كان من شأنها أن تشيع الليبرالية في النظم

---

[1] M. Bordo & B. Eihengreen, " Is globalization today really different than globalization a hundred years ago?" National Bureau of economic research, working paper series (7195), 1050 Massachusetts Avenue Cambridg, June 1999.

[2] بول هيرست و جراهام طومبسون، " ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم"، ترجمة د. فالح عبد الجبار، عالم المعرفة، الكويت سبتمبر ٢٠٠١.

www.alkottob.com

القومية لضبط الاستثمار، وكذلك مظاهرات سياتل وما تبعها وفشل جولة الدوحة – حتى لحظات كتابة هذه الكلمات – إنما تمثل مؤشراً جلياً على أن مشروع إنشاء اقتصاد عالمي يعتمد على قوي السوق وحدها قد علق على الأقل، إن لم يكن قد تراجع بالكامل.

ومن العوامل التي من شأنها التعجيل بانهيار الرأسمالية مسألة الممارسات الاحتكارية Monopolistic Practices. وهنا يجدر بنا التذكير بأن معارضة سميث للاحتكار كانت غير خفية. فمن القضايا التي أفرزتها عولمة اليوم (وأفرزتها من قبل عولمة القرن التاسع عشر وإن لم يكن بذات العمق) قضية الاحتكارات على المستويين المحلي والدولي.

خلال الحقب الماضية نمت بشكل سريع موجات من عمليات الدمج والتملك Merger and Acquisitions في قطاعات مثل الطيران والسيارات والكيماويات والاتصالات والبترول والغاز الطبيعي والرعاية الصحية في القطاع المالي...الخ. لم يقتصر ذلك على المستوى المحلى بل أخذت الظاهرة أبعاداً عالمية . ووفقاً للتقرير العالمي للاستثمار ٢٠٠٦م، مثلت أنشطة الدمج والاستحواذ (وهي أنشطة هدفها احتكار الأسواق والسيطرة عليها) مثلت حوالي ٦٠% من إجمالي تدفقات الاستثمار العالمي في ٢٠٠٥م والتي بلغت ٩١٦ مليار دولار.[1]

هناك أثرين قابلين للحدوث: أولاً قد تؤدى الاندماجات إلي تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح، ومن ثم ربما تحسن خدمات المستهلك. تلك هي المرحلة الأولى التي تبدو مرغوبة جداً. ثانياً قد تسمح تلك الاندماجات

[1] التقرير العالمي للاستثمار، منظمة الإنكتاد ٢٠٠٦م.

www.alkottob.com

بزيادة التحكم في السعر وعلى كافة العملية الإبتكارية. والنتيجة هو أن المنافسة ستنخفض والديمقراطية الاقتصادية (مبدأ سيادة المستهلك وتعدد البدائل) ستكون في عجز خطير، وهذا هو الاحتمال الغالب.

فهنرى كيفمان (٢٠٠١)[1] شديد الحذر ويعرب عن تخوفه الشديد من تبعات الاندماجات المتزايدة والمتوقعة خلال الحقب القليلة القادمة خاصة في القطاع المالي. فلقد أعطى بعض الأمثلة لما حدث بالفعل. فقد كانت البنوك العشر الكبرى بالولايات المتحدة تستحوذ على ١٩% من الإيداعات بالبنوك التجارية، ولكن تلك النسبة بلغت أكثر من ٤٠% خلال عام ٢٠٠٠.

معدلات التركيز تلك سوف تزداد بشكل سريع خلال تلك الحقبة، وهي تضم أنشطة مثل البنوك والتأمين، والترفيه، والبنوك الاستثمارية والتجارية والأسهم وإدارة الأصول المالية وغيرها. فما هي المخاطر التي تحملها تلك المؤسسات الضخمة؟ إنه من الصعب جداً توجيهها أو إدارتها على المدى البعيد ، فإنها سوف تخفض من الكفاءة الاقتصادية . كما أن الاندماج في القطاع المالي مليء بتعارض المصالح، حيث أنه يقلل من خيارات المقترضين والمستثمرين. في داخل كل اندماج من تلك الاندماجات يحاول كل خبير اقتصادي وضع الجانب السلبي لنشاط تلك الشركات في أضيق الحدود وعلى غير الحقيقة، وخير مثال ما حدث مع شركة إنرون الأمريكية من فضائح قادت إلى سجن مديرها لخمسة عشر عاماً في نوفمبر ٢٠٠٦م.

[1] Henry Kaufman, "What would Adam smith say now? : He would like Much of What he Sees But he would Also be Worried", The National association of Business economists, Oct , 2001

www.alkottob.com

وفي تصوره لخطوات الوصول إلي الأزمة، ذهب هنرى كيفمان إلي أن زيادة التركيز المالي سوف يؤثر بعمق على نشاط السوق ذاته . حتماً إن عملية التوسع والتعميق في الأسواق الثانوية ستتلاشى. في ظل القلة من المشاركين، فمع من تتاجر؟ كيف يمكن أن تخلق أسواق ذات كفاءة في ظل قلة من البائعين أو المشترين؟!!

لسوء الحظ، هناك القليل من المعارضة السياسية والحكومية لعمليات التوحد والاندماج تلك، وذلك مقارنة بتحركات نزاع عدم الثقة منذ قرن مضى. يتم تبرير تلك الاندماجات على أنها أداة لمجابهة المنافسة الدولية يلزم تشجيعها لا عرقلتها. والسياسيون ليس لديهم الدافع القوى للتحرك خاصة في ظل غياب المساندة الشعبية المؤثرة لفعل ذلك. أضف إلي ذلك أن البنوك المركزية لم تتحرك لمواجهة تلك المشكلة. ترتب على ذلك أن اختفت المؤسسات المالية المتوسطة وصغيرة الحجم مع بقاء القلة من المؤسسات الكبرى.

والبنوك المركزية لا تعبأ بشكل كبير بالمخاطر التي ستترتب على وقوع تلك الاندماجات في مشاكل، حيث يجبر كل من المودعين وحملة الأسهم على قبول الخسائر مع إقالة رؤساء الإدارات. وهو تفسير لا يمكن قبوله عقلاً. حيث أن انهيار تلك المؤسسات المالية سيخلق أزمة مديونية سيترتب عليها إضعاف هيكل الائتمان قبل أن يقوم البنك المركزي بالتدخل. وبمرور الوقت، فان الحرية المالية والاقتصادية سوف تقيد، ولهذا نحن بحاجة إلي نظرة بعيدة المدى لما سيقودنا إليه الواقع الاقتصادي الراهن.

www.alkottob.com

لقد كتب سميث منذ أكثر من ٢٠٠ عام مضت، في عهد لم تكن فيه الأسواق المالية متطورة مقارنة بالوضع القائم الآن، رأى يعبر عن اتساع بصيرته لقد قال " ينبغي على الدولة ألا تعطى أية احتكارات لأحد ولكنها عليها أن تشجع خلق العديد منها كلما أمكن. بهذه الطريقة فان التبعات السلبية للخطأ في توقعات القلة من البنوك سوف تتشتت داخل النظام بأكمله، وبالتالي لن تكون هناك خسائر كبرى ".

www.alkottob.com

www.alkottob.com

ثالثاً: تنامي الاتجاهات المعارضة للعولمة:

رغم أن مشروع العولمة المعاصر لا يزال في طور التكوين، إلا أنه قوبل – ومنذ السنوات الأولى خاصة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية – بموجات احتجاج ومعارضة واسعة النطاق. الغريب والملفت للنظر هو أن تلك الصيحات المعارضة لم تخرج أولاً من الدول المتخلفة، وإنما تعالت تلك الأصوات من قلب العالم الرأسمالي (الولايات المتحدة الأمريكية) وأوربا، وربما يفسر ذلك بغياب الوعي والتعليم والكبت والقهر الذي يعايشه مواطني الدول المتخلفة. فهم أولى بأن يهبوا لمواجهة هذا التيار المدمر.

وقد يتساءل البعض: كيف يستقيم القول بأن العولمة لا تخدم مصالح الدول النامية وصممت لخدمة مصالح الدول المتقدمة، وفي الوقت نفسه تتعالى الصيحات داخل الولايات المتحدة وأوربا (وهي على رأس البلدان المتقدمة) مطالبة بهدم هذا المشروع؟!

إن المبرر أو المحرك الرئيسي لمعارضي العولمة من الغربيين هو أن العولمة وتحرير التجارة والاستثمار يقتل الصناعات المحلية الأمريكية والأوربية فتزداد نسب البطالة بينهم وتتدنى الأجور، كما ستتحول الشركات الأمريكية والأوربية نحو البلدان النامية، التي لا تتوافر بها معايير بيئية ولا شروط أو قوانين عمل...؟! إن المظاهرات التي اجتاحت وتجتاح العالم الغربي ليست إشفاقاً على العالم المتخلف وفقراءه بقدر ماهي تعبيراً عن رد فعل لتبعات تطبيق ذلك المشروع خلال النصف الثاني من التسعينات، حيث ارتفعت مستويات البطالة في كل من أوربا وأمريكا واليابان.

www.alkottob.com

ولكن هناك تساؤل أكثر محورية وهو: إذا كانت الدول النامية – وهي في وضع لا يؤهلها لدخول حلبة المنافسة – قد أكدت مخاوفها على المستويات الرسمية والشعبية كما حدث في كل من الأرجنتين والبرازيل، وفي الوقت نفسه توجد ذات الشكوى بين شعوب الدول الصناعية حيث تنامي الاعتراف بسلبيات العولمة، إذاً من المستفيد إذا كانت كل من الدول النامية والمتقدمة مضارة من تحرير التجارة؟!

للإجابة على هذا التساؤل نؤكد على أن المستفيد الأول وربما الوحيد هو ***الشركات دولية النشاط***. تلك الشركات التي تهيأت لها الظروف لاستنزاف العالم، فلا يعنيها نسب البطالة ومن ثم مستويات الأجور داخل الولايات المتحدة على أثر نقل نشاطها إلى القارة الإفريقية أو شرق آسيا، كما لا يعنيها شروط أو ظروف العمل، أو الاعتبارات البيئية في البلد المضيف لها، وهي غالباً دولة متخلفة أو على الأقل لنقُل نامية. هذا هو المبرر الرئيسي – في اعتقادنا – لكون معارضة العولمة سمة مشتركة لشعوب العالم المتقدم والمتخلف على حد سواء.

إن ما علمه لنا السابقون[١] هو أن تلك هي الحقيقة الرأسمالية (وليست ببساطة تحررية جديدة خيالية)، التي تزيل وبسرعة كل إمكانيات "الطريقة الوسطي" أو كما يسمى بالطريق الثالث **Third Way** بينما في طريقها تدمر كل الحدود والقيود الاجتماعية والطبيعية. ***فما نشهده هذه الأيام لا يمثل تحولاً خطيراً في تاريخ الرأسمالية ولكنها الرأسمالية في أبسط معانيها التقليدية.*** فعملية التوحد عالية الأداء التي تعدنا بها مفاهيم

[١] John Bellamy Foster, " Contradiction in the Universalization of capitalism", Monthly Review Foundation, INC, April 1999.

www.alkottob.com

العولمة الجديدة أثبتت أنها ليست أكثر من مجرد وهم Myth أو خداع، وأن ما نواجهه الآن هو اقتلاع الرأسمالية لكافة مظاهر الإنسانية، مع عدم وجود طريقة للعودة.

فهل سيستمر الإجماع الدولي في مساندة العولمة عندما يتوقف رأس المال عن التدفق؟[1] إن الأفق لا يبدو إيجابيا The Horizon Doesn't Seem Positive. فعلى الرغم من استمرار وجود المساندة الموسعة لحرية التجارة، والتحرر الاقتصادي ، والتطور التكنولوجي ، والتدفق الحر لرأس المال، إلا أننا في الوقت الراهن نشهد نمو موقف سياسي قوى معارض للعولمة، خاصة على مستوى العالم النامي. يبدو هذا في عودة التحركات الاشتراكية في أمريكا اللاتينية، كما هو الحال في فنزويلا وبيرو ...الخ، وانهيار سياتسل وبوادر انهيار الدوحة، وأخيراً في جنوب أفريقيا في مؤتمر قمة الأرض ٢٠٠٢، وذلك بسبب حالة عدم اليقين العالمي مع الاتجاه أكثر نحو المزيد من العولمة.

إن منطق معارضي للعولمة ربما لن يفوز اليوم، ولكن الانكماش المالي العالمي ربما يحول ويغير من حالة الإجماع السياسي، الذي كان ضرورياً لمساندة أشكال التحولات الاجتماعية المدمرة التي تصحب العولمة. وعندما يحدث هذا، سوف يبدو في الأفق صوت الآراء المعارضة للعولمة مثل الأستاذ روبرت واد أستاذ الاقتصاد السياسي بمدرسة الاقتصاد اللندنية الذي أكد بقوة على أن العولمة أدت بالفعل إلي تباين خطير في عدم العدالة بين الدخول عالمياً وظروف شديدة السوء للفقراء.

---

[1] M. Pettis, " Will globalization go bankrupt?" Foreign policy institute, September 200.

www.alkottob.com

ولهذا تتعالى الأصوات المطالبة بالتخلي عن النظام القائم الذي لا يعرف سوى الكوارث، ولا يتوقع منه مستقبلاً غير الكوارث، وذلك بوضع القيم الإنسانية والاجتماعية قبل القيم الاقتصادية، وطرح اتفاقات بريتون وودز وما تبعها جانباً، واستبدالها بنظام يشجع الاكتفاء الذاتي القومي بما فيها إحلال الواردات يعمل بطريقة ديمقراطية وشفافة. حتى لقد بلغ الأمر بالبعض[١] القول بأنه " لا بد من ظهور جيل جديد من الاشتراكيين السياسيين لديهم القدرة على الانتقال بالدولة نحو إنشاء هيئات تساعد على التعاون والديمقراطية بدلاً من إنشاء مؤسسات نشطة من أجل عولمة الرأسمالية".

[١] Leo panitch, "The state in a changing world", World Bank s world Development Report for 1997, Monthly Review Foundation, INC. October 1998.

www.alkottob.com

المبحث السابع

الآليات الاقتصادية الدولية الجديدة و قدرتها على حماية الرأسمالية من نفسها؟

تقسيم:

نؤكد بداية، وكما انتهى البعض[1]، على أنه لم يكن هناك نظام تجاري مساند أو موجه خلال الموجة الأولى للعولمة، حيث كان الأمر محكوماً بقرارات القوى العظمى آنذاك وتحديداً بريطانيا. ولكن النظام الاقتصادي العالمي خلال الموجة الحالية للعولمة تحكمه قواعد ومؤسسات دولية قوية ومقبولة من معظم الدول، فهل يشكل هذا التباين بين الموجتين أي تأثير على استمرار الموجة الحالية؟.

بالرغم من وجود بناء مؤسسي دولي، فإن عولمة اليوم تحمل تحدياً هاماً للبناء المؤسسي الذي أنشئ منذ منتصف الأربعينات مثل نظام الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، وحتى على المستوى المحلي، تتجه العولمة للحد من سيادة الحكومات في اتخاذ قراراتها التنموية كما عرضنا، وهو ما يثير التساؤل عن مدى كفاية الإطار المؤسسي القائم لمجابهة العولمة!

---

[1] R. Baldwin & P. Martin, " Two Waves of Globalizations: Superficial Similarities, Fundamental Differences", National Bureau of Economic Research, (No. 6904), January 1999.

www.alkottob.com

مبدئياً نتفق مع البعض في القول بأن ترك الأمور على الغارب للاقتصاد والمصالح الخاصة دون قيود أو رقابة من سلطة عليا كثيراً ما ينطوي على نوع من التوحش الأناني، وفرض سلطة القوي على الضعيف، بما قد ينعكس سلباً على الإنجاز الاقتصادي نفسه. فضلاً عن أن الأمر لا يلبث أن يؤدي إلى أن تصبح السيطرة الاقتصادية نوعاً من التسلط الاقتصادي الذي قد يكون أشد قسوة من القهر السياسي حيث تستخدم فيه أساليب التفوق الاقتصادي لتحقيق سيطرة كاملة لفئة أو طائفة محدودة.[١]

فالعولمة الحالية ليست إلا مثالاً تقليدياً للتحولات الاقتصادية السريعة التي تتطلب وجود بنية أساسية مؤسسية قادرة على ضمان الاستقرار والنمو على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية. وما نشهده هذه الأيام يشبه أوضاع عدم الاستقرار والقلاقل الاجتماعية التي حدثت خلال العشرينات والثلاثينات عند نهاية الموجة الأولى للعولمة، وهو ما يبرز الحاجة إلى مؤسسات وسيطة Mediating Institutions لتنظيم عملية التحول.[2]

ذهب ج ويليامسون (١٩٩٨) [3] إلى أنه على أثر الأزمات التي سبقت وتلت الكساد الكبير تجلت ردود الفعل المناهضة للعولمة في زيادة

---

[١] د. حازم الببلاوي، دور الدولة صـــــ١٩.

[٢] A. Solimano, " Can reforming global Institutions Help Developing Countries Share More in the Benefits from Globalization", The World Bank publications, 2000.

[٣] M. Bordo & B. Eihengreen, " Is globalization today really different than globalization a hundred years ago?" National Bureau of economic research, working paper series (7195), 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, June 1999.

www.alkottob.com

الضغط السياسي لزيادة القيود التجارية وإيقاف الهجرة، وإخماد تدفق رأس المال.

فهل يمكن للموجة الحالية للعولمة أن تولد ضغوط مشابهة، تؤدي إلى التراجع عن العولمة؟ أم أننا الآن لدينا حماية مؤسسية يمكنها أن تخفف من ضغوط معارضي العولمة، وأن تحتفظ بالمساندة السياسية من أجل اقتصاد عالمي منفتح؟ هذا ما توضحه الصفحات التالية.

[1] S. Cecchetti, Understanding the great depression: Lessons for current policy", National Bureau of Economic Research Working paper No. 6015, April 1997.

www.alkottob.com

www.alkottob.com

أولاً: الاتجاه المتفائل والقائل بقدرة البناء المؤسسي الدولي على حماية مشروع العولمة من الانهيار:

أكد ستيف كيسشتى (١٩٩٧) على أن المؤسسات الاقتصادية المحلية والدولية مختلفة كلية اليوم عما كانت عليه عام ١٩٢٩، فهي أكثر تطوراً وأكثر تنظيماً، ومؤكد أن معظم التغييرات كانت نتيجة للكساد نفسه. كما أكد البعض الآخر على أن أهم أوجه الاختلاف بين عولمة اليوم وعولمة القرن التاسع عشر يتمثل في وجود مؤسسات عالمية وسياسية هدفها استقرار الاقتصاد العالمي وتنمية التمويل، ووضع قواعد دولية هدفها تنظيم التجارة في السلع والخدمات (كمنظمة التجارة العالمية)، وتوفير الآليات السياسية والدبلوماسية لتسوية المنازعات.[١]

ولكن لا يزال السؤال هو هل تلك التغييرات والتقوية المؤسسية قادرة على حمايتنا من الوقوع في كارثة كساد أخرى، ومن ثم انهيار جديد لمشروع العولمة؟ كان البعض (١٩٩٧)[٢] قد ألقي بالمسؤولية الكبرى في أزمة القرن الماضي على بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والقائمين على إدارته، وكذلك نظام الصرف بالذهب Gold Standard الذي طبق بين الحربين وكذلك النظام الجمركي. ولكنه لا يعتقد بإمكانية وقوع

[1] A. Solimano, " Can reforming global Institutions Help Developing Countries Share More in the Benefits from Globalization", The World Bank publications, 2000.

[2] S. Cecchtti, " Understanding the great depression: Lessons for current policy", NBER, April 1997.

www.alkottob.com

الرأسمالية في كارثة مثل كارثة الثلاثينيات لأن البناء المؤسسي صار قوياً ووعي الدرس جيداً.

ومما يؤكد قدرة المؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي – على حماية النظام العالمي – أن تلك المؤسسات اتسع دورها وبدأت الدخول في مجالات لم يرد بشأنها نص في اتفاقات بريتون وودز، ولم تكن معياراً حتى الحرب الباردة، مثل الإنفاق على التسليح أو الديمقراطية. فعلى سبيل المثال امتنع الصندوق عن إقراض الصرب بسبب الممارسات غير الديمقراطية هناك. كذلك بدأت قضايا مثل قضايا حقوق الإنسان توضع في الاعتبار عند الإقراض، كما هو الشأن في بولندا وجنوب أفريقيا...الخ.

www.alkottob.com

ثانياً الاتجاه القائل بعدم قدرة البناء المؤسسي على حماية العولمة من نفسها:

العرض السابق يعطي دلالة على أن الاقتصاد العالمي والمؤسسات الدولية يمكن أن تكون أكثر ضمانة للحقوق والآمال من بعض الحكومات التي قد تكون فاسدة أو عسكرية، ولكن البعض[1] أكد على أن تلك المؤسسات – مع ذلك – لا يمكنها لعب ذات الدور مع كل الدول. ففي قضايا مثل قضايا الفساد والإنفاق العسكري والممارسات غير الديمقراطية يكون دور المؤسسات الدولية أكبر مع الدول الفقيرة والصغرى مثل باكستان ونيجيريا، ولكن مع دول كبرى مثل الصين وروسيا أو حتى أمريكا – ذات القوة العسكرية والاقتصادية – لا يمكن للمؤسسات الدولية لعب ذات الدور، وغالباً ما تكون قرارات تلك المؤسسات الدولية ذات طبيعة تحكمية، تحركها مصالح الدول الكبرى. فالمتعارف عليه هو أن أي قرار دولي لابد وأن يحظى بمباركة الولايات المتحدة حتى يكتب له الحياة، وما قرارات الأمم المتحدة إلا خير مثال على ذلك وكذلك قرارات وقواعد واتفاقات منظمة التجارة العالمية.

وتأكيداً لعدم ديمقراطية المؤسسات الدولية، فقد انتهى تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة (يوليو ٢٠٠٢) إلى أنه لابد من إجراء إصلاحات جذرية لزيادة دور الدول النامية، وجعلها أي

---

[1] Harold James, "The end of Globalization: Lessons from the Great Depression" Harvard University Press London 2001.

www.alkottob.com

المؤسسات الدولية أكثر انفتاحاً على أبناء تلك الدول. فتقريباً نصف قوة التصويت في البنك الدولي وصندوق النقد تقع في يد سبع دول فقط. كما أنه وعلى الرغم من أن كل الدول لها مقعد وصوت في منظمة التجارة العالمية، إلا أنه من الناحية العملية فإن القرارات تتخذ من خلال مجموعات عمل مصغرة، وتتأثر بقوة ضغط كل من كندا والاتحاد الأوربي واليابان وبالطبع الولايات المتحدة الأمريكية.

فالدول القوية دائما تحتفظ بدور أكبر في صناعة القرار العالمي، أكد على ذلك المدير التنفيذي لبرنامج التنمية بالأمم المتحدة. ولهذا عرض التقرير المشار إليه لبعض الإصلاحات من بينها إزالة نظام التصويت القائم حالياً في مجلس الأمن، وإصلاح نظام الاختيار لرؤساء كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (اللذان تسيطر عليهما حالياً أوربا والولايات المتحدة على التتابع)، هذا مع وضع برامج جديدة لمساعدة الدول الأكثر فقراً وتحسين أوضاعها في اتفاقات منظمة التجارة العالمية.[1]

إذاً المؤسسات الدولية – في هذا الإطار تستخدم كذراع لفرض العولمة غير العادلة على العالم. فالسيطرة على دورة سياتل ومنظمة التجارة العالمية من قبل الولايات المتحدة، ووضع معايير بيئية واشتراطات مستويات للعمل على الدول النامية توضح ازدواجية تعهد الولايات المتحدة للنظام الدولي الذي تسيطر هي عليه. يؤكد ذلك تعثر مفاوضات جولة الدوحة مؤخراً (نوفمبر ٢٠٠٦) بشأن الدعم الزراعي، حيث تصر الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي على استمرار الدعم، مع رفض مطالب

[1] Human Development report, United Nations Development Program, July 2002.

www.alkottob.com

الدول النامية بفتح أسواق الدول الكبرى أمام منتجاتها، إذا هي عولمة عرجاء، أو على الأقل لنقل عولمة تسير في اتجاه واحد، فأنى ينتظر لها الاستمرار أو النجاح؟! بل أدت المشكلات الأخيرة الخاصة بجولة الدوحة وتعثرها إلى تصريح رئيس منظمة التجارة باسكال لامي بأن المنظمة ذاتها يتهددها خطر الانهيار بسبب تشدد الولايات المتحدة وأوربا، وذلك في حالة ما لم ينجز ملف الزراعة قبل يناير ٢٠٠٧ وهو الموعد النهائي لإنجاز الجولة.

وإذا كانت معظم الدراسات تركز وتؤكد على قدرة المؤسسات الدولية على حماية الرأسمالية من الوقوع في أزمة، إلا أن تلك المؤسسات تسيطر عليها حكومات ومن ثم فإن قراراتها وسياساتها سوف تعكس أولويات الدول الأعضاء وخاصة تلك التي تقدم المساهمات الأكبر في مؤسساتها ولجانها. ومن ثم فإن من الإنصاف القول بأن الدول النامية دورها محدود نسبياً للتأثير بفاعلية في عملية صنع القرار وفي التأثير على الاقتصاد العالمي ومؤسساته!

ومع بدايات القرن الحادي والعشرين، فإن البناء المؤسسي المالي العالمي يواجه العديد من التحديات الهامة في ظل العولمة منها:

- أن الحفاظ على الاستقرار المالي العالمي والمحلي أصبح هدفاً شديد التعقيد لايمكن للمؤسسات الدولية إحكام السيطرة عليه. فرأس المال يتحرك بسرعة عبر الحدود واستجابة للتغيرات في أسعار الأصول، وما كانت أزمات المكسيك وروسيا والبرازيل إلا مثالاً لتلك الأزمات. ولهذا ظهرت في الأفق حزمة الإنقاذ Rescuing

www.alkottob.com

package من خلال ١٠ ، ٢٠ ، ٣٠ بليون دولار للدول التي تمر بالأزمة. تلك كانت الصورة خلال النصف الثاني من التسعينات ويمكن أن تظل هي ذات الصورة في المستقبل .

- تعاني المؤسسات المالية الدولية من مشكلات خطيرة بشأن قدرتها على التكهن ومن ثم الاستجابة عند حدوث أزمة مالية. فهي لا تظهر إلا ومعها حزمة الإنقاذ وليس قبل ذلك، أي أن وجودها تال وليس سابق على الأزمة.

وعلى الرغم من السلبيات التي خلفتها وتخلفها الرأسمالية العالمية وبرغم التكهنات بقرب أفول نجم الرأسمالية إلا أن جورج سورس – وهو أحد كبار مروجي العولمة كما ذكرنا – لا يؤمن بإمكانية انهيار النظام الرأسمالي العالمي، في حال اتخاذ التدابير على المستوى الدولي، من خلال المؤسسات الدولية القائمة على وضع بعض القواعد الأساسية لضمان عمل الرأسمالية العالمية.[1] كما ذهب البعض الآخر[٢] إلى التأكيد على أن دور المؤسسات العالمية في ضبط ومراقبة السياسات المالية والنقدية والتجارية من شأنه أن يحقق على المدى البعيد نوعاً من الانسجام والنمطية في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم فضلاً عما يوفره من إزالة للقيود والعقبات المعرقلة للنشاط الاقتصادي بين مختلف الدول. وبذلك تصبح هذه المؤسسات أداة جيدة لتحقيق وتأكيد عالمية الاقتصاد.

---

[١] Gorge Soros, " The Crisis of Global Capitalism", Perseus Books Group, 1998.

[2] د. حازم الببلاوي، دور الدولة، دار الشروق، ١٩٩٦ صـــ ٢٣١.

www.alkottob.com

كما أكد بوردو[1] على أنه "وإن كانت مؤسسات دولية مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد ولجنة بازل لرقابة البنوك بعيدة عن الكمال، إلا أنها أفضل من لاشيء Better Than Nothing، فعلى الأقل يمكنها منع حدوث كارثة مالية كبرى". فسوق عالمي دون توجيه أو حكومة عالمية يمكن أن يخلق العديد من المشاكل، ولكن تلك المؤسسات متعددة الأطراف على الأقل تبدوا على أنها توفر بديل غير كامل.

وقد أكد بولماسون (٢٠٠١)[2] على أن المؤسسات الدولية يقع عليها عبء ضمان أن تسير العولمة بشكل منتظم. بدا هذا الدور واضحاً خلال الأزمات المالية التي ضربت الأسواق الصاعدة خلال السنوات الأخيرة. وعلى وجه الخصوص، فإن على صندوق النقد الدولي أن يساعد في إنشاء منظومة مالية يمكنها تحجيم خطر الوقوع في الأزمات، وأن ييسر أو يخفف من عبء الأزمة على الدول التي تأثرت بالسلب من جرائها.

وعلى نفس الخط انتهى البعض الآخر إلى أن مستقبل الرأسمالية سوف يشهد بعض الوسائل الكفيلة بالرقابة على هذه الأنشطة الاقتصادية، وفي نفس الوقت حمايتها من عبث العابثين. وهذه الرقابة وتلك الحماية لن تؤدي – في الأجل الطويل – إلى تضييق المجال أمام المشروعات والجهود الفردية التي هي بؤرة الزاوية في النظام الرأسمالي الحالي، وإنما سوف تعمل هذه الرقابة وتلك الحماية على تشكيل النظام الرأسمالي بشكل

---

[1] M. Bordo & B Eihengreen, " Is globalization today really different than globalizatio a hundred years ago?" National Bureauof economic research, working paper series (7195), 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, June 1999.

[2] P. Masson, " Globalization: Facts and figures", International Monetary Fund Discussion Paper, Research Department, October 2001.

www.alkottob.com

جديد، يتميز بزيادة أهمية الدور الذي تمارسه الدولة في الرقابة والتوجيه.[1] ولكن كيف يستقيم الحديث عن أهمية الدور الذي تمارسه الدولة في الوقت الذي نتحدث فيه زوال الدولة أو الدولة عديمة القوة The Powerless State؟!! أضف إلى ذلك أن الاتجاهات الدولية خاصة اتفاقات التحرر تضع قيود على سلطة الدولة. ***وكما عرضنا في الصفحات السابقة، أنه لا يوجد اتجاه واضح سواء على المستوى الفكري أو الرسمي حول دور الدولة، وما هي الحدود الفاصلة بين ما ينبغي أن تتولاه الدولة وما يخرج عن سلطاتها؟***

[1] د. صلاح الدين نامق، النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاته: دراسة مقارنة، دار المعارف، صـــ١٠٩

www.alkottob.com

ثالثاً: تصورات بشأن الشكل المستقبلي للمؤسسات الدولية:

كما عرضنا في الصفحات السابقة، ووفقاً للاتجاه صاحب التأثير – على المستوى التجريدي– فإن العولمة لا رجعة فيها. فقد انتهى داني رودريك (١٩٩٧)[٢] إلى أنه على الرغم مما تحمله العولمة من مخاطر إلا أن منهج الحماية أو الاشتراكية ليست هي الحل أو لا تمثل بديلاً، فسريعاً ما ستخلق القوى المدمرة لها. ومن ثم فقد بلغت العولمة طريق اللا عودة، وليس هناك من بديل سوى التعامل معها من خلال ربط السياسات الدولية بالسياسات المحلية، وكذلك بالتخلي عن دور دولة الرفاهية القديم، وإحلاله بدور آخر وهو تأمين أسواق العمل.

لذا وضعت العديد من التصورات خلال السنوات الماضية وكلها تركز علي تعظيم وظائف منظمة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، بالإضافة إلى خلق آلية للتعاون والتنسيق بين المؤسسات الدولية (كالبنك الدولي) والإقليمية (مثل البنوك الإقليمية) لإدارة التحديات والاحتياجات المالية للعولمة. فالمؤسسات المالية الإقليمية غالباً ما تتمتع بميزة تنافسية بشأن المعلومات من اقتصاد وسياسة وحقائق ثقافية عن الدول الأعضاء، وذلك مقارنة بالمؤسسات الدولية. كما أن هناك مشاركة أكبر للدول النامية في عملية صنع القرار بتلك المؤسسات الإقليمية مقارنة بوضعها في المؤسسات الدولية. ولكن الإصلاح علي المستوي الدولي والإقليمي يجب أن يرتبط بالإصلاحات المؤسسية القومية.

---

[2] D. Rodrik, " Has Globalization Gone Too Far? Institute for international Economics, ISBN 0-88132-241-5, March 1997.

www.alkottob.com

كما تباينت الآراء والتصورات بشأن جدوى الإبقاء على منظمات مثل صندوق النقد والبنك الدولي. فالآراء تتراوح ما بين الإزالة كلية (مثل ميلتون فريدمان، وجورج شولتز)، وبين الإصلاح (مثل ميلتزر وجيفري شاش). كما أن هناك اقتراح من قبل رجل المال جورج سورس بتحويل صندوق النقد إلى بنك مركزي عالمي، ولكن تم الرد على هذا الاقتراح بأن الصندوق يمكن أن يقوم بدور الملاذ الأخير أو المقرض الأخير Lender of the last resort دون حاجة إلى قيامه بخلق نقود كما اقترح سورس.

هناك اقتراح آخر في غاية الوجاهة، ولكن كيف يمكن تطبيقه، وهو أنه إذا كانت الأزمات المالية صفة ملازمة للرأسمالية العالمية، فلابد من إدخال المقرضين الدوليين في الخطة وفي تحمل المسئولية. والاقتراح قائم على إنشاء محاكم إفلاس دولية هدفها التوزيع المتوازن لتكلفة الأزمات المالية بتحميل المقرضين الدوليين جانباً من تكلفة الأزمة.

ولكن وكما ذكرنا فإن هذه مجرد تصورات واقتراحات ولكن عجلة العولمة ماضية في طريقها، وتحدث الأزمة تلو الأزمة، ولا يكون هناك حديث إلا عن عملية الإنقاذ من خلال اقتراض جديد أو خطط إرشادية من جانب صندوق النقد الدولي. وبالتالي فإن الدور الأكبر للمؤسسات الدولية لاحق أو تال على حدوث الأزمة وليس سابقاً عليها. فالعوامل المولدة للأزمة صارت في غاية التعقيد والتعدد، بعضها محلي والأخر دولي، بعضها يرجع إلى سياسات حكومية والبعض الأخر يرجع إلى تصرفات الشركات الخاصة وخاصة الدولية منها.

www.alkottob.com

ومن ثم فإن قدرة المنظمات الدولية على التحكم في مجريات الاقتصاد العالمي باتت محدودة للغاية، إذ تنحصر في مجرد توفير مسكنات للأزمة، ولكن لا يمكنها درء الوقوع في الأزمة من حال المبدأ.

www.alkottob.com

www.alkottob.com

المبحث الثامن

مقترح الدراسة

"نحو إطار إسلامي عالمي للنشاط الاقتصادي"

تقسيم:

كان لابد – وبعد هذا التحليل المقارن والمطول – ألا نترك القارئ حائراً تائهاً بعد أن شككناه في قدرة أي بناء وضعي على الصمود. فهل من رؤية قادرة على إنقاذ البشرية مما هي فيه من شقاء وحيرة تحت وطأت صعود وتداعي الأنظمة الوضعية؟ ماذا عن الرؤية الإسلامية؟ وماهي سماتها وقسماتها التي تميزها عن غيرها من الرؤى الوضعية؟ هل الأمة الإسلامية بأوضاعها الراهنة، قادرة على حمل هذه الرؤية وتقديمها كملاذ أول وأخير للإنسانية جمعاء؟ وماهي حجج ومبررات تقديمنا للطرح الإسلامي تحديداً؟

وما هو شكل هذه الرؤية وماهي محددات قبول الآخر لها؟ معروض أدناه لمحاولة بسيطة لإجابة على تلك التساؤلات، آملين أن يتواصل الجهد في هذا الشأن من قبل المخلصين من أبناء هذه الأمة وغيرها من الأمم، حتى تتبلور رؤية متكاملة تليق بعظمة وسمو هذه الرسالة. فلاشك أن من حق باقي الأمم علينا أن ينهلوا من معين هذا الدين، لأن رسالة الإسلام هي رسالة للعالمين من رب العالمين.

www.alkottob.com

أولاً: دواعي ومبررات الحاجة إلى الرؤية الإسلامية:

دخل علينا القرن الحادي والعشرين بعالم تسوده حالة من عدم اليقين Uncertainty في أي شئ. فكما لاحظنا من خلال عرضنا، أن أحلام فوكوياما وأمثاله، مثل ميلتون فريدمان أو جورج سورس، قد تحطمت على صخور وأنقاض سفور العولمة الرأسمالية. فلم تنعم البشرية بالرفاهية بل زاد معدل الفقراء Poverty Levels عالمياً كما زاد الفقراء فقراً، حتى داخل البلد الواحد، في مقابل توحش الشركات دولية النشاط MNCs، التي تعتبر الرابح الأول وربما الوحيد من تلك الموجة من الليبرالية الجديدة كما خلصنا في فصل سابق، هذا بالإضافة إلي للمخاطر الأخرى التي تبدت على أثر سيطرة القطب الواحد.

لم تكن البشرية والإنسانية جمعاء في حاجة ماسة لتعاليم الإسلام بقدر حاجتها إليها الآن. فلقد أعطيت لها الفرصة لتقليب وجهها شطر المشرق (الاشتراكية) والمغرب (الرأسمالية) ولكنها لم تحصد سوى الدمار والحروب، واتساع الهوة بين القلة المالكة والأغلبية الساحقة المعدمة، بل صار الوجود والتكوين الإنساني تتهدده مخاطر جمة، وكان علينا ألا نتوقع أقل من هذا، بل قادت تلك التنظيمات الوضعية البشرية إلى واقع مادي أليم، وإلى مستقبل ومصير مجهول، يملؤه الخوف وعدم اليقين.

لقــد عجز الغرب عن حمل الأمانة، وهذا ليس بمستغرب. وبالتالي فإن العالم اليوم في حاجة إلى رسالة ورؤية جديدة، تحمل حضارة جديدة، حضـــارة عالمـــية إنسانية، أخلاقية ربانية، لا شرقية ولا غربية، حضارة

www.alkottob.com

تجمـــع بين الإيمان والعلم بين الشرق والغرب، تمزج بين المادة والروح، وتوفق بين حرية الفرد ومصلحة المجتمع.

أثبتت التجربة بما لا يدع أي مجال للشك بأنه ليس في الغرب من يحمـــل هذه الرسالة، ويؤدي للعالم هذه الأمانة، لا في المعسكر الاشتراكي الذي أشهر إفلاسه عام ١٩٨٩ ولا في المعسكر الرأسمالي الذي كشف عن وجهه القبيح في صورة عولمة الهيمنة والدمار على مدار تاريخ الرأسمالية كمـــا رأينا، فكلا النظامين فرعان لشجرة واحدة، هي الشجرة الملعونة في القرآن، وفي كل كتب السماء: شجرة المادية الخبيثة.

وعلى الرغم من الفشل البين للعولمة Globalization Evident Failure، حاول الكثيرون إقناعنا بأنها (العولمة) بعيوبها أفضل من أي بديل آخر عرفته البشرية. وفي سبيل سد الباب أمام أي صحوة إسلامية أو حتى التفكير في بديل إسلامي، بادر الغربيون – وبعد سقوط الاشتراكية – بالنقد اللاذع للإسلام، مستندين إلى كل من التخلف والاستبداد Underdevelopment and Despotism المستشري في أغلب بلاد الإسلام، حيث لا مكان لدولة إسلامية واحدة في عالم الأقوياء صناعياً، ولا في عالم الديمقراطية، ولهذا تحدث هانتنجتون عن الحدود الدموية للإسلام Islam Bloody Borders. فقد أعلنوها صريحة في مؤلفاتهم وفي صحفهم ومؤتمراتهم بأن عدوهم القادم بعد دحر الشيوعية هو الإسلام وأهله.

واستناداً إلى كل من وقائع الماضي، ومعطيات هذا الدين الحنيف، الذي هو براء مما وممن ينسب إليه نفاقاً وبهتاناً وظلما، ما أحوج الإنسانية

www.alkottob.com

اليوم إلى التفرقة بين الإسلام كدين وبين ما يجري على أرضه، وما يسودها من تخلف أو استبداد الذي هو حصاد مر لزرع زرعته القوى الغربية لكبت ووأد أي صحوة إسلامية، أو ما يجري باسمه وتحت ستاره من أعمال لا تمت إلى سماحة ووسطية هذا الدين الحنيف.

ولسوء الحظ، بل وربما وفقاً للمخطط لو كنا نؤمن بنظرية المؤامرة، تم استغلال الأحداث والتطورات الأخيرة على أثر أحداث ١١/ سبتمبر في الولايات المتحدة وأحداث لندن ومدريد بغرض شن حرب صليبية ضد الإسلام، لخلق إطار استراتيجي من خلاله يكون للقوى المهيمنة وعلى رأسها الولايات المتحدة الحق، بل يقع عليها واجب ترويض العالم الإسلامي وفقاً للمعايير العلمانية الغربية. ولكن كما يقولون، رب ضرة نافعة!!

www.alkottob.com

ثانياً: محنة أمة الإسلام والمسلمين وسبل الخروج منها:

الأمر المؤكد هو أن الأمة الإسلامية تعايش فترة ربما من أحلك فترات تاريخها، فهي في اختبار عظيم، بعد أن باتت شديدة الانكشاف – سياسياً واقتصادياً وفكرياً – مع ثورة المعلومات والاتصالات، إذ برزت الدول الإسلامية – ودولنا العربية تحديداً والتي تعتبر منبع شرائع السماء ومهبط الوحي – كمثال للتخلف الاقتصادي والديكتاتورية والأمية ...الخ، بل بلغ الأمر ذروته عندما ارتبط الإرهاب والديكتاتورية بالإسلام، والإسلام من الاثنين براء.

وفي تأكيد لهذا التوجه، كان البعض قد كتب مؤكداً على " أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن الإسلام، وتشهد على ذلك أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تلاها من عمليات ضربت كافة بقاع الأرض. فلأول مرة في التاريخ يقف الإسلام في مواجهة مع ديانات العالم الرئيسية: اليهودية في الشرق الأوسط، والمسيحية في البلقان ونيجيريا والسودان والفليبين والهندوسية في جنوب آسيا، وحتى البوذية بعد أن هدمت حكومة طالبان معابدهم في أفغانستان.[١]

ولهذا تفرض ظاهرة أو عملية العولمة على الأمة الإسلامية عامة، وعلى مثقفيها وعلماؤها خاصة، عبءً كبيراً وتحدياتٍ جسام. فلقد فتحت العولمة أبواباً كثيرة من التساؤلات، وفرضت العديد من التحديات على

---

[١] Akbar Ahmed, "Islam Under Siege Living Dangerously in a Post-Honour World (Themes for the 21st Century)", The Globalist, Sunday, July 20, 2003.

www.alkottob.com

كافة الأمم وأمتنا الإسلامية تحديداً، وإلا لما برز الإسلام على الساحة الدولية خلال الحقبتين الماضيتين دون باقي الأيدلوجيات والأديان.

تحركت الآلة العسكرية الغربية لتغيير خارطة المنطقة العربية، ولإحكام السيطرة على مقدراتها، وكانت نقطة البدء هي العراق، كما بدت في الأفق – وكرد فعل – جماعات أصولية لا تعكس سماحة ووسطية واعتدال هذا الدين الحنيف، كما تأخر الفقه كثيراً عن مواكبة ظروف الزمان والمكان، وصارت الفتوى مستباحة لكل من قراء آية أو استرجع حديث لنبينا الكريم صلى الله عليه وسلم، وعلى غير إدراك أو إلمامٍ كامل بالمقاصد الشرعية أو بأسباب النزول وما إلى ذلك، تلك التحديات التي أفرزتها العولمة، كما أفرزها تردي أوضاع الأمة، تتطلب وقفة حاسمة من مفكري الأمة ومثقفيها.

فقد لا حظنا من خلال قراءتنا لكتاب فوكوياما وغيره تجاهلهم الصارخ لمساهمة الحضارة والقيم الإسلامية في بناء الحضارة الغربية والإنسانية عامة. فإذا كان الغرب قد ساهم في تحرير الإنسان – كما كان سبباً في العديد من شقائه Misery – فإنه سوف يكون من الإجحاف الاعتقاد أن مساهمات الآخرين كانت أقل أهمية وخطورة.

وعلى عكس تجاهل فوكوياما وهنتنجتون، فقد أكد البعض الآخر على أن للعرب والمسلمين إسهامات لا تنكر في هذا المجال. فعندما احتفل العالم بدخول الألفية الأولى عام ١٠٠٠، كان العرب والمسلمون مشغولون في بناء الحضارة والعلوم Civilization and Science Building ومشاركين فاعلين في أسبابها بمختلف مظاهرها، بينما كانت أوربا ما تزال

www.alkottob.com

تـــرفل في سبات العصور الوسطى (الظلام).[1] فازدهرت دولة الإسلام في بغـــداد والقاهـــرة وغـــرناطة. وبدءً من القرن التاسع، كان للعلم لغة هي العربـــية، وبـــات من المستقر أن تقرأ في لغة واحدة منتجات العلم القديم والحديـــث علـــى السواء، وسواء تمت هذه القراءة في سمرقند أو غرناطة مروراً ببغداد والقاهرة وباليرمو.[2]

هـــذا هـــو أســـتاذ الاقتصـــاد الفرنسي جاك أوستري، وقد بهره في الاقتصـــاد الإســـلامي مواءمـــته وتوفيقه بين المصالح الخاصة والمصالح العامـــة Private and Public Interests، فينتهـــي فـــي مؤلفه ١٩٦١ (الإســـلام في مواجهة التقدم الاقتصادي) إلى أن طرق الإنماء الاقتصادي ليســـت محصـــورة بين الاقتصادين المعروفين الرأسمالي والاشتراكي، بل هـــناك اقتصاد ثالث **راجح** Superior هو الاقتصاد الإسلامي، الذي يرى هـــذا المستشـــرق أنه "سيسود المستقبل" Will Prevail the Future لأنه علـــى حد تعبيره أسلوب كامل متكامل للحياة، يحقق كافة المزايا ويتجنب كافة المساوئ.[3]

يقول بريفولت في كتاب " بناء الإنسانية" " إنه ليس ثمة ناحية واحدة من نواحي الازدهار الأوربي إلا ويمكن إرجاع أصلها – وبصورة قاطعة – إلى مؤثرات الثقافة الإسلامية. إن ما يدين به علمنا لعلم العرب (يقصد المســـلمين) ليس فيما قدموه إلينا من كشوف مدهشة لنظريات مبتكرة، بل

---

[1] يذكـــر أن هـــارون الرشيد كان قد أرسل بساعة مائية إلى ملك الفرنجة كهدية ورمزاً للسلام، فعندما عرضت الساعة المائية على ملك الفرنجة فزع وتصور أن أمامه جان يحرك هذا الشيء ولكنه كان اختراع عربي إسلامي!!

[2] د. حازم الببلاوي، نحن والغرب: عصر المواجهة أم التلاقي؟، دار الشروق ١٩٩٩، صـــ٢٤ ، ٢٥.

[3] د. محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، صـــ ٩٩.

www.alkottob.com

يدين هذا العلم للثقافة العربية بأكثر من هذا: "إنه يدين لها بوجوده نفسه Its Existence".[1]

فلئن بدت تقنيات العالم الإسلامي – اعتباراً من مرحلة معينة – دون مستوى التقنيات الأوروبية، فلا يمكن أن يعزى سبب ذلك إلى الدين الإسلامي، أولاً لأن تفوق الشرق المسلم تقنياً على أوربا كان ساطعاً في المرحلة السابقة وتحديداً خلال عصور أوربا المظلمة كما ذكرنا. وثانياً أنه لا يوجد في العقيدة الإسلامية أي شئ قد يتعارض مع النشاط التقني Technical Activities أو البحث العلمي، بل توجد عشرات الآيات التي تحث على العلم وإعمال العقل والأخذ بأسباب العلم وتقدير العلماء، بل إن أول آية نزلت على محمد صلى الله عليه وسلم هي "إقرأ".

وقد أثبت هذه الحقيقة، خبير كبير في الموضوع، وهو لويس غارده، الذي اكتفي بالإشارة في دراسته الموجزة المدعومة بالأسانيد، والتي يختتمها بقوله " الواقع أننا لا نرى كيف يمكن لدراسة العلوم العملية والأدوات التقنية أن تتعارض مع العقيدة الإسلامية". الإسلام أكثر تركيزاً على حسن استخدام المال، وعلى ثواب إنفاقه بذكاء وتوزيعه بسخاء. وهذا موقف أكثر تشجيعاً على التوسع الاقتصادي Economic Expansion من موقف اللاهوتيين المسيحيين.[2]

ما أحوجنا اليوم إلى أن نتذكر أن دورة التاريخ مستمرة، وأن أوضاعنا (كعرب) الآن، ونحن مع مطلع الألفية الثالثة، تكاد تكون نقيض

---

[1] محمد قطب، جاهلية القرن العشرين، دار الشروق، ١٩٨٠، صـ٢٢٠، ٢٢١.

[2] مكسيم رودنسون ، الإسلام والرأسمالية، ترجمة نزيه الحكيم، الطبعة الرابعة، دار الطليعة للطباعة والنشر– بيروت لبنان ١٩٨٢، صـ ١٠٨١٠٨.

www.alkottob.com

ما كنا عليه عند مطلع الألفية الثانية، وليس بمستبعد أو مستحيل أن تتبادل الأدوار وتتغير المصائر Destinies، فعلى الباغي دائماً تدور الدوائر. إلا أننا لسنا في حاجة إلى ألف عام جديد حتى نستعيد مكانتنا، إذ أنه، مع تسارع التاريخ، أصبحت حركة الأحداث أسرع وأشد كثافة، ويكفي أن نتذكر أن البشرية كانت بحاجة إلى أكثر من المليون عام لكي تقوم الثورة الاقتصادية الأولى في الزراعة، ثم حوالي العشرة آلاف عام قبل قيام الثورة الثانية مع الصناعة، وهانحن نتعايش منذ عدة عقود مع الثورة الثالثة، بعد أقل من ثلاثمائة عام على الثورة الصناعية. وعلينا ونحن ندبر أمورنا للقرن الجديد، أن نعيد طرح القضايا الرئيسية ومنها علاقتنا مع الغرب.[1] وهو الأمر الذي ركزنا عليه هنا.

وبناءً عليه، إذا كنا نبحث عن آليات لتفعيل المبادئ الاقتصادية الإسلامية Islamic Economic Principles وتقديمها كحزمة إنقاذ للبشرية، يلزمنا التعرف على الصعوبات التي حالت طوال القرون الماضية دون انطباق تلك المبادئ. علينا التعامل مع مبادئ الدين الحنيف ومثله العليا بعقلية مستنيرة تستوعب متطلبات ومقتضيات العصر، لا أن نحصر أمتنا الإسلامية وعالمنا المستهدف – ونحن على أعتاب ألفية جديدة – في تأويلات وتفسيرات وضعها سلفنا الصالح من العلماء خلال الأربعة قرون الأولى في صدر الإسلام، تناسبت آنذاك ومتطلبات زمانهم وطبيعة معاملاتهم واحتياجاتهم وثقافاتهم.

[1] د. حازم الببلاوي، نحن والغرب: عصر المواجهة أم التلاقي؟، دار الشروق ١٩٩٩، صـ ٢٥.

www.alkottob.com

www.alkottob.com

ثالثاً: التعامل مع الآخر من خلال إطار اقتصادي إسلامي وليس نظام اقتصادي إسلامي.

لقد ترسخت ركائز ما شاع تسميته بالنظام الاقتصادي الإسلامي Islamic Economic System في الكتابات العربية خلال القرن المنصرم. ذلك النظام الذي يتفرد عن الأنظمة الوضعية من رأسمالية واشتراكية بجمعه بين الملكية العامة والخاصة حيث يمثل كل منهما أصل للآخر، كما آمن بالحرية ولكن ليست الحرية الرأسمالية المطلقة المدمرة The Destructive Absolute Freedom، أو الحرية المسلوبة The Stolen Freedom كما في الاشتراكية، ولكنها الحرية المقيدة بالقيود الذاتية (يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور)[٢] (اعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك)، والقيود الموضوعية التشريعية والتنظيمية من قبل أولي الأمر. كما أنه النظام الذي لا ينكر دور السوق، وإن كان لا يستبعد التخطيط Planning بعيد المدى، وحصر النشاط الاقتصادي في دائرة الحلال بما فيه صالح الإنسانية.

كما أنه النظام المتفرد بإيمانه بالربح كحافز على التوسع والإبداع، ولكنه في الوقت نفسه لا ينكر البعد الاجتماعي للإنتاج Production Social Dimension، من خلال مجموعة من الآليات الفريدة وفي مقدمتها الزكاة almsgiving والكفارات، وغيرها من المرغبات في البذل وفعل الخير بهدف عدم النزول بالإنسان المسلم إلى مستوىً أقرب إلى حد

---

[2] سورة غافر آية ١٩.

www.alkottob.com

الكفاية Adequacy Line وليس حد الكفاف Subsistence Line الرأسمالي.

فالمؤمن الحق يدرك جيداً أن المال ليس ماله ولكنه مال الله. ولهذا قال المولى عز وجل "وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ"[1]، كما قال " وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ للسائل والمحروم"[2] فالمؤمن الحق يعرف جيداً أن الزكاة حق للفقير والمحتاج وليس هبة أو منة منه. فهل تعرف أي من شرائع الأرض مثل هذا السمو والرقي. إنه كنز عظيم بيد المسلمين ما أحوج الإنسانية إلى أن تنهل منه.

*** مبررات التعامل مع الآخر من خلال إطار إسلامي وليس نظام إسلامي**:

لاحظتم عزيزي القارئ أنني وضعت عنواناً "إطار الإسلامي للنشاط الاقتصادي" وليس النظام الاقتصادي الإسلامي كما هو شائع في الكثير من الكتابات العربية. أفضل كباحث – وهذا اجتهاد مني[1] – تسمية إطار إسلامي للنشاط الاقتصادي على عبارة نظام اقتصادي إسلامي للاعتبارات التالية:

- عندما قال الله تبارك وتعالى في كتابه الكريم " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا" لم يكن يقصد بهذا التعارف مجرد إلقاء التحية، وإنما التعامل والتواد والأخذ

---

[1] سورة النور آية ٣٣.

[2] سورة المعارج آية ٢٤.

[1] راجع في ذلك بحثنا "نهاية التاريخ أم نهاية العولمة؟ نحو إطار إسلامي للنشاط الاقتصادي" كلية الحقوق جامعة المنصورة ٢٠٠٣

www.alkottob.com

من الآخر كما يأخذ الآخر منا وإلا لن يكون هناك تعارف، لذا لن يتم هذا التعارف على الوجه الذي ارتضاه الله تبارك وتعالى إذا ما تعاملنا من الآخر بنظام جامع مانع وهو نظام اقتصادي إسلامي. وقد ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم أروع المثل في تعاملاته المختلفة مع غير المسلمين تجسيداً لهذه الآية الكريمة.

- إن القول بنظام اقتصادي إسلامي يعني الأخذ بتنظيم يعتمد في كل جنباته وتفصيلاته على مرتكزات إسلامية، وهو أمر يتعارض مع وسطية هذا الدين وسماحة نبيه وسلفه الصالح، الذين دعونا للأخذ بأسباب العلم ولو في الصين، بل يتعارض مع منطق العقل. فديننا لم يمنعنا من التعامل مع الآخرين والأخذ من فنونهم إذا لم تتعارض مع أصول شرعنا الحنيف (ولنا في رسول الله الأسوة الحسنة)، ومن ثم تنطوي عبارة نظام اقتصادي إسلامي على قدر كبير من التضييق دون سند أو أصل قوي من الدين، ومن ثم فهو تضييق يضر بهذا الدين أكثر مما يفيده.
- إن الإصرار على تعبير "نظام اقتصادي إسلامي" يغذي الروح العدائية ضد الإسلام، كما يغذي الأفكار السائدة في الغرب بشأن دعوة الإسلام إلى قطيعة حضارية، والتي يروج لها الكثير من المستشرقين كما عرضنا. فهي تعني وبمفهوم المخالفة الرفض القاطع لأي ترتيبات من الغرب مثلاً، وبالتالي، فماذا نتوقع منهم من ردة فعل؟!

www.alkottob.com

- لذا وكما رفضت الأمة الإسلامية شأنها شأن باقي الأمم توغل وطغيان المفاهيم الغربية الرأسمالية على مفاهيمنا، فعلينا أن نتوقع من الغرب كذلك رفضهم لقيمنا الإسلامية، إذا لم تتضمن اعترافاً وقبولاً لمفاهيمه الاقتصادية والحضارية التي لا تتعارض مع روح شرعنا الحنيف.
- أن عبارة الإطار الإسلامي للنشاط الاقتصادي Islamic Framework for Economic Activities عبارة أكثر مرونة، حيث أن هناك إطاراً أو سياجاً عاماً للنشاط الاقتصادي، ينبغي أن يدور فيه، من منطلق ركائز النشاط الاقتصادي في الإسلام الذي هو جزءً من النظام الإسلامي الشامل، إلا أن هذا الإطار ليس مانعاً من الاعتماد على أفكار وفلسفات وتقنيات وفنون إنتاجية قادمة من الغرب طالما لم تتعارض مع جوهر شرعنا المتجدد. وقد كتب البعض – وبحق – قائلاً " هل نأتي نحن لننبذ الفلسفة اليونانية أو المعاصرة اكتفاء بالفلسفة الإسلامية؟ وهل نرفض مكتسبات العلم الحديث اكتفاء بنظريات ابن سينا والكندي والرازي وجابر بن حيان؟ وهل فيزياء نيوتن بروتستانتية وفيزياء أينشتين يهودية في حين أن فيزياء أحمد زويل (المصري) وعبد السلام (الهندي) إسلامية؟
- هل من العقل والمسئولية أن نتجاهل ما يحدث من تقدم في الطب والعلوم لأنه يتم في الجامعات الأمريكية والأوربية؟ حقاً، إن من لا ماض له لا مستقبل له، ولكن الحق أيضاً أنه من ليس عنده سوى

www.alkottob.com

التاريخ فلا حياة له. الحياة مستمرة تفيد بما توافر لدينا من معرفة وخبرات متراكمة وهي معرفة وخبرات شائعة للإنسانية جميعاً.[1]

إن العالم بحاجة إلى رؤية إسلامية معتدلة تعكس السماحة والوسطية الحقة لهذا الدين، وهذا لن يتسنى إلا إذا شهدت الدول والشعوب الإسلامية عملية إصلاح شاملة سياسية واقتصادية وقيمية. لابد وأن تقدم الدول الإسلامية نفسها للعالم كما كانت في صدر الإسلام مثالاً ونموذجا يحتذى، لا أن تكون رموزاً للتخلف والاستبداد والرجعية. إذا ما حدث ذلك سيجد العالم ضالته المنشودة في مبادئ الإسلام وسيتحقق الوعد الحق بوصول رسالة رب العالمين إلى العالمين.

[1] د. حازم الببلاوي، مرجع سايق، صـــ ٣٤.

www.alkottob.com

www.alkottob.com

الخاتمة

هل هي نهاية التاريخ كما انتهى فوكوياما، ومن ثم مضي العولمة الرأسمالية في طرق اللاعودة، وفي سبيلها تنعم البشرية بالرفاهية على كوكب خالي من الحروب؟ أم أنها نهاية العولمة الليبرالية الجديدة كما انتهي هارولد جيمس وغيره؟ نظراً لاحتواء الرأسمالية على معاول هدمها! وهل من بديل جامع قادر على إخراج الإنسانية جمعاء مماهي فيه من تخبط؟

في محاولة لربط الماضي بالحاضر، بهدف استخلاص الدروس والعبر لمستقبل أفضل، حاولت تلك الدراسة الإجابة على سؤالها المحوري وهو: هل من الممكن أن يعيد التاريخ نفسه؟ وهل كما دارت الدائرة على الاشتراكية يمكن أن تدور ثانية على الرأسمالية؟ هل يقارن انهيار الأرجنتين بانهيار حائط برلين بالنسبة للاشتراكية الدولية كما قال ايناسيو رامونيه؟ وهل العولمة ظاهرة جديدة أم أن لها جذورها الفكرية والتطبيقية؟ وهل تيار العولمة من المستحيل إيقافه؟ وهل بإمكان الآليات الدولية (القديم منها والجديد) حماية الرأسمالية من خطر الانهيار وتحديداً من نفسها؟

للإجابة على هذه التساؤلات كان حرياً بنا أن نعرض في نقطة تمهيدية للعولمة وما إذا كانت ظاهرة الحقب القليلة الماضية أم لا. حاولنا بداية التمييز بين العولمة كعملية أو ظاهرة وبين العولمة كاصطلاح أو تعبير لغوي. فتعبير العولمة لم يظهر إلا مع منتصف ثمانينات القرن المنصرم، وإن كان قد دخل القاموس عام ١٩٦٢، أما ظاهرة العولمة فمن

www.alkottob.com

المؤكد أنها ليست بالظاهرة الجديدة. وقد تباينت الآراء حول تاريخ بدء ظاهرة العولمة. حيث انتهى البعض إلى أنها تعود إلى ما يزيد على خمسة قرون مع اكتشافات العالم الجديد على يد كل من كولمبس وديجاما، ونحن تحدثنا عن المد الإسلامي خلال القرن الهجري الأول كشكل أول للعولمة، إلا أن الرأي الغالب في الفكر الغربي انتهى إلى أن العولمة هي ظاهرة المائتي عام الماضية فقط، وقد ظهرت على أثر الثورة الصناعية الأولى.

لاحظنا من خلال العرض للمبحث التالي، عن المرتكزات الفكرية للعولمة بين الماضي والحاضر، أن عولمة اليوم تحمل ذات مرتكزات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والنيوكلاسيكي من المناداة بالحرية الاقتصادية وغل يد الدولة وترك العنان للقطاع الخاص، وكذلك التأكيد على حرية كل من التجارة والاستثمار، بالإضافة إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي. فقد أحيت المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو) الأفكار التقليدية وروجت لها – بنجاح – بقيادة ميلتون فريدمان وجورج سورس وفوكوياما...الخ، وقد عرضنا وبشكل مفصل لدور الدولة بين الماضي والحاضر.

أما على المستوى التطبيقي – أي أوجه التشابه والتباين بين الموجة الحالية والموجة السابقة للعولمة – فقد لاحظنا أن هناك العديد من أوجـــــه الشبة التي تصل إلى حد التطابق، إلا أن أهم ما يميز الموجة الحالية للعولمة هو الوزن النسبي للتجارة في الخدمات التي لم يكن لها وجود ذو أهمية خلال الموجة الأولى، كذلك بدأت الموجة الحالية للعولمة والعالم مقسم بالفعل بين متقدم ومتخلف، وذلك على خلاف الموجة الأولى التي بدأت بعالم تتشابه ظروفه نسبياً.

www.alkottob.com

وبالنظر إلى أوجه التشابه فهي متعددة، من بينها عمليات الاندماج وسياسات التحرر والتدفق الكبير لرأس المال والسلع، إلا أن الموجة الأولى للعولمة كانت أشد اندماجاً من منظور تدفق كل من التجارة السلعية ورأس المال (بالنسبة لحجم الإنتاج العالمي). أضف إلى ذلك أن الهجرة خلال الموجة الأولى للعولمة لم تتكرر، حيث هاجر الملايين من أوربا نحو العالم الجديد وأمريكا، أما بالنسبة للهجرة خلال الموجة الحالية فهي خاضعة لقيود مشددة كما هو الشأن في أمريكا وأوربا، كأن يكون لدى راغب الهجرة مهارات فريدة، وهذا العنصر يشكل عامل أساسي من عوامل انهيار مشروع العولمة المعاصر.

أيضاً، خلال موجتي العولمة سادت وتسود ظاهرة التخصص وتقسيم العمل، إلا أن التخصص اليوم تتحكم في مصيره الشركات متعددة الجنسيات وليست الحكومات أو الدول كما كان الوضع خلال الموجة الأولى(بريطانيا العظمى). كما أن التخصص اليوم يحمل العديد من المخاطر البيئية والصحية لما يتضمنه من نقل للصناعات القذرة والملوثة للبيئة للعالم المتخلف بواسطة شركات غربية دولية.

حاولنا في نقطة تالية أن نبحث عن العوامل التي ساهمت في بروز الموجة الحالية للعولمة بعد أن اندثرت موجتها الأولى بالكساد العظيم، ولاحظنا أن ثورة العلم والتكنولوجيا لعبت الدور الأكبر في إدماج وتصغير العالم في أعين المستثمرين والرأسماليين الباحثين عن الربح. ولكن وكما عرضنا فإن أكثر من ٨٠% من الاكتشافات التكنولوجية تتم في إطار الشركات الدولية الرأسمالية والتي لعبت الدور المحوري في توجيه العالم- وبكل السبل- نحو الاندماج والتوحد حتى تتمكن من استثمار قدراتها

www.alkottob.com

وتعظيم أرباحها للمزيد من استغلال العالم. كان انهيار الفكر والتطبيق الاشتراكي مدوياً واعتبر بمثابة انتصار للرأسمالية فكراً وتطبيقاً. فقد فتحت الضفة الشرقية والجنوبية على مصراعيها أمام المد الرأسمالي، بل صارت روسيا (معقل الاشتراكية) واحدة من مفردات المنظومة الرأسمالية العالمية.

لعبت المنظمات الدولية **الغربية** دوراً فاعلاً في حث دول العالم على التحرر وأنه لا خلاص ولا منجى إلا من خلال الرأسمالية، وهو ما يتطلب التحرر والانضمام للمنظمات الدولية. وهو ما حدث بالفعل حيث أن أكثر من ٨٥% (وهي الدول ذات التأثير والثقل الاقتصادي) من دول العالم الآن أعضاء في منظمة التجارة العالمية، وتحارب البقية للانضمام إليها.

إلا أن هناك عاملاً آخر داخلي (أي داخل الدول الرأسمالية الكبرى) شجع إحياء الأفكار التحررية التقليدية، ومن ثم التخلي عن السياسات الكينزية التي ثبت فشلها منذ بداية السبعينات، بعد أن وضعت الدولة المتدخلة أنفها في كل شئ. فقد نما تيار جديد (في كل من إنجلترا وأمريكا) – وإن كان قديم الفكر – ينادي بالعودة إلى الاقتصاد الحر وتحجيم دور الدولة. وقد لاحظنا من خلال العرض لتلك الجزئية أن الفشل لا يعود إلى السياسة الكينزية وحدها وإنما لاعتبارات أخرى كالأنفاق المحموم على التسلح وبرامج الفضاء...الخ.

ولا يمكن أن نتجاهل طبيعة النظام الرأسمالي في ميله الدائم نحو السيطرة والاحتكار ومن ثم تلاشت وهمشت الدعوات بفكرة الطريق الثالث. إذاً العولمة هي نتاج طبيعي للرأسمالية العالمية التي لا تعترف بل لا تقبل بوجود الآخر.

www.alkottob.com

وبعد ما يزيد على خمسة عشر عاماً من العولمة الرأسمالية لاحت في الأفق العديد من الاختلالات والمخاطر. فلم تنجح العولمة في إنقاذ العالم وتحقيق الرفاهية كما روج المروجون وفي مقدمتهم فريدمان وفوكياما، بل عايش ويعايش العالم الأزمات الاقتصادية والمالية والاجتماعية...الخ. فعلى الجانب المالي وخلال التسعينات لم تنج بقعة من العالم من الوقوع في براثن أزمة مالية أو اقتصادية. فمن الشرق عانت روسيا وآسيا ومن الجنوب عانت وتعاني أمريكا اللاتينية (المكسيك والبرازيل ومؤخراً الأرجنتين) وفي الشمال عانت أوربا (١٩٩٧) والولايات المتحدة.

كما تضخم عبء المديونية، وأثقل كاهل الدول النامية في الوفاء بمتطلبات التنمية. أما على المستوى الاقتصادي فإن العالم الرأسمالي يعاني من الكساد الخانق وما يتضمنه من إهدار للقوى المنتجة، فأمريكا واليابان وأوربا وبالتالي الدول النامية تعاني الكساد. وما كانت أزمة شرق أسيا إلا نتيجة لأزمة الكساد الرأسمالي حيث انكمش الطلب العالمي على صادراتها فانخفضت قيم أصول الشركات فاندفع الباحثون عن الربح بسحب مساهماتهم فانهارت أصول الشركات أكثر فأكثر، فانهارت عملات واقتصادات تلك الدول، وهكذا حدثت الأزمة وتحدث، ومن المتوقع لها الحدوث مستقبلاً في أي مكان من العالم، هذا ناهيك عن التوظيف غير الأمثل للموارد.

فالبطالة تضرب أغلب بلدان العالم وخاصة الدول النامية، حتى بلغ عدد العاطلين عن العمل أكثر من ٢٠٠ مليون عاطل في ٢٠٠٥ وأغلبهم من الشباب، وكل هذا نتاج التطبيقات غير العادلة للرأسمالية المعاصرة،

www.alkottob.com

حيث سمح بانتقال كافة عناصر الإنتاج باستثناء عنصر العمل. إذاً المنظومة بأكملها تعمل لخدمة الدول الكبرى، فهل ينتظر لها الاستمرار؟

ترتب على تلك الأوضاع المتردية أن أصبحنا نعايش أوضاع عدم اليقين Uncertainty، عدم اليقين في أي شئ، وصار الخطر أي خطرر يتهدد الإنسان أي إنسان، أهذا ما وعدتنا وتعدنا به العولمة الرأسمالية؟!

فعلى مستوى التوازن العالمي اتسعت فجوة التفاوت بين الأغنياء والفقراء، همشت الكثير من الأمم. حتى داخل المجتمعات الرأسمالية همشت العديد من الطبقات. ففي الولايات المتحدة (معقل الرأسمالية المعاصرة) وحدها يعيش أكثر من ٤٠ مليون أو أكثر تحت خط الفقر. وعلى مستوى العالمي يعيش ما يزيد على ٢,٥ بليون مواطن تحت خط الفقر. على المستوى العالم برزت على الساحة ظواهر جديدة مثل الإرهاب الدولي والنزاعات العرقية، وما أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلا مثالاً على ذلك ونتاج لتلك الأوضاع غير المتوازنة. كما نمت حركات الانقلاب والحروب الأهلية والدولية. ألا يعيش عالمنا في حالة حرب؟ وكأن البشر بكل طوائفهم ودياناتهم وأعراقهم بصدد معرفة بعضهم البعض لأول مرة!!!

تعمقت أزمة الكساد العالمي خاصة في المراكز الرأسمالية وانتقلت إلى باقي بلدان العالم فتركت بأثرها على قضايا البطالة والهجرة والتنمية. ولهذا يبحث الغرب ممثلاً في الولايات المتحدة عن آلية سريعة وغير مكلفة للخروج من الأزمة، وكان استغلال أحداث سبتمبر (المصطنعة) لبدء مشروع جديد على أرض الإسلام.

www.alkottob.com

للخروج من أزمة الكساد الرأسمالي كان التفكير في البترول لخفض تكلفــته، ومــن ثم تكلفة الإنتاج عامة، وبالتالي خروج السلع إلى الأسواق بأسعار أقل، فيزداد الطلب عليها، وهكذا تدور عجلة الإنتاج والتشغيل من جديد، ومن ثم الخروج من أزمة الكساد. ولهذا كان لابد من ضرب العراق والســيطرة على منابع النفط في المنطقة العربية. ولكن "ويمكرون ويمكر الله والله خــير الماكرين"[1]. فلقد انقلب مكرهم عليهم ودليل ذلك ما وصلت إلــيه أســعار النفط من مستويات خطيرة بعد أن تعدى سعر البرميل ٧٠ دولار، بل يتوقع المحللون بلوغ سعر البرميل قبل نهاية ٢٠٠٦ الــ ١٠٠ دولار.

وعلى عكس ما ادعى مروجي العولمة بأنها ستقود إلى تدعيم للديمقراطية، فقد ترتب على العولمة وبقيادة الشركات العملاقة التي تملك وسائل الضغط والتأثير أن احتكر وقوض الرأي العام العالمي. لنا أن نتوقع ما يترتب على اندماج وسائل الإعلام في وسيلة واحدة كما هو الحادث في الولايات المتحدة حيث تسيطر عليها جماعات الضغط الصهيونية، أو أن يمتلكها شخص واحد مثل بيرلسكوني في إيطاليا، فهل يمكن أن تبث غير ما يريده المالك أو صاحب المصلحة؟! على المستوى العالمي فإن العولمة بكل آلياتها تروج للفكر والثقافات الغربية وخاصة الأمريكية، وفي طريقها تدمر وتطمس آلاف الثقافات والقيم الأخرى. فهل هذه هي الديمقراطية العالمية التي تعدنا بها العولمة الرأسمالية؟! فهل العولمة بهذا الوضع تشكل طريقاً ذو اتجاهين أم اتجاه واحد؟!! ولهذا لايمكن أن نعجب من الأوضاع التي يعايشها عالم اليوم.

---

[1] سورة الأنفال آية ٣٠.

www.alkottob.com

وإذا كانت الشركات الدولية ، وتحت ستار الرأسمالية العالمية، تتحكم في أكثر من ثلثي التجارة الدولية، وأكثر من نصف حجم الإنتاج العالمي، فهل يمكن أن نتحدث عن رفاهية للبشرية جمعاء؟ فالشركات الدولية ليس في قاموسها سوى كلمة الربح، الربح مهما كانت التضحيات. ولهذا نسمع الآن عن قضايا جديدة مثل التصحر وإزالة الغابات الطبيعية وارتفاع حرارة الجو وتلويث البيئة وتسونامي ...الخ، وهي كلها أمور لا تعني المستثمر في شئ.

عرضنا في الجزئية قبل الأخيرة لما إذا كان من الممكن أن يعيد التاريخ نفسه؟ وتنهار الموجة الحالية للعولمة كما انهارت الموجة السابقة؟ لاحظنا من خلال استقراء وتحليل الدراسات المتاحة وجود رأيين أحدهما يؤكد قرب أفول نجم الرأسمالية العالمية (هو الغالب)، والآخر لا يؤمن بإمكانية حدوث مثل هذا الانهيار لأن الرأسمالية خرجت في طريق اللاعودة وتمتلك البناء القادر على حماية استمرارها.

فهناك العديد من الدراسات ومن منطلق إفرازات الرأسمالية خلال السنوات الماضية تري بأن تقويض تيار العولمة آت لا محالة، فالعولمة نفسها أفرزت عوامل تقويضها حتى على مستوى العالم الرأسمالي نفسه، وليس أدل على ذلك من المعارضة الشعبية المستمرة لأي اتفاق متعدد الأطراف كذلك الذي يدعو إلى حماية الاستثمار الدولي، حتى على المستوى الرسمي عارض رئيس دولة كبرى مثل شيراك لاتفاق كهذا. ومن ثم لو كان في عولمة الرأسمالية خير لما ظهرت معاول هدمها.

www.alkottob.com

حتى رأس المال المالي الذي (اعتماداً على تكنولوجيا الاتصالات) لعب دوراً كبيراً في بروز العولمة (في الماضي والحاضر) ووفقاً للرأي الغالب سيكون في مقدمة عوامل ظهور السياسات الحمائية، ومن ثم طمس مشروع العولمة الجديد، فما ينتجه رأس المال المالي من عوائد سريعة أضعاف أضعاف ما يدره رأس المال الحقيقي، وهي صورة غير واقعية للنجاح والنمو الاقتصادي المستدام. ولهذا فإن هناك الكثير من التنبؤات بأنه كما أوصل رأس المال المالي المجتمعات الرأسمالية إلى نقطة الصفر خلال أزمة الكساد العظيم وأغلق ملف الموجة الأولى للعولمة، فإنه سيلعب نفس الدور مع الموجة الحالية للعولمة وإن طال الأمد.

ووفقاً للرأي الآخر الذي يؤمن بأن العولمة هي نقطة البداية وليست النهاية لسيادة الرأسمالية العالمية، فإن الرأسمالية قادرة على الخروج من الأزمة الراهنة ومن كل أزمة مستقبلية، والمضي قدماً ويشهد على ذلك ما تحقق من معدلات نمو على يد الرأسمالية على مدى الثلاث قرون الماضية. ورغم الأزمات فهي المذهب الوحيد الذي قدر له البقاء، كما لا يمكن الحديث عن بديل، لأنه من حال المبدأ لا يوجد بديل، ولا مكان لما يسمى بالطريق الثالث Third Way.

اختتمنا عرضنا لتلك الدراسة بسؤال عما إذا كان البناء المؤسسي القائم (من منظمات دولية وإقليمية) قادر على حماية الرأسمالية من الوقوع في براثن أزمة شاملة جديدة؟ وفي الإجابة تباينت الآراء بين قائل بقدرة البناء المؤسسي القائم متمثلاً في المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة وصندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ولجنة بازل

www.alkottob.com

والاتحادات الاقتصادية الإقليمية مثل الاتحاد الأوربي والنافتا والإبيك كلها ستعمل في تكامل بهدف الحفاظ اقتصاد أكثر انفتاحاً وخال من الأزمات.

ولكن وكما عرضنا، فإن من بين المنددين بمخاطر العولمة كبار القيادات بتلك المنظمات مثل سكرتير الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية والأغذية والزراعة...الخ، كما أن العديد من الدراسات الصادرة عن البنك الدولي والتي اعتمدنا على بعض منها، تحذر من مخاطر العولمة المتعددة والمتمثلة في زيادة حدة التفاوت الدولي، وحتى على مستوى البلد الواحد وما ينتج عنه من مشكلات اقتصادية واجتماعية في غاية الخطورة، هذا بالإضافة للمشكلات البيئة الناجمة عن الاستغلال السيئ من قبل الشركات الباحثة عن الربح. كما أن تدخل تلك المؤسسات – بوضعها غير الديمقراطي – قد يفسر على أنه محاولة لفرض وإقحام القيم الغربية على الشرق.

حتى داخل الاتجاه الذي يؤمن بقدرة الرأسمالية المعولمة على الصمود وجدنا تبايناً في الآراء حول شكل البناء المؤسسي الدولي المطلوب، بين قائل بإحلال صندوق النقد ببنك مركزي عالمي، وقائل بإنشاء محكمة إفلاس دولية تحمل المؤسسات المالية والمقرضة جانب من تبعات الأزمة إذا ما حدثت. هناك آراء أخرى ترى بضرورة تفعيل المؤسسات والاتحادات الإقليمية والمؤسسات والتنظيمات المدنية المحلية داخل كل دولة، وذلك للتغلب على الجوانب السلبية للعولمة برعاية البعد الاجتماعي.

www.alkottob.com

ولكن كل تلك الاقتراحات هي مجرد آراء، وفقاعات في فنجان لأن ركب العولمة ماض بما له وما عليه إلى أن يسقط صريع تناقضاته. وحتى إذا ما طبقت تلك المقترحات فعلاً فلا نعتقد أنها ستكون قادرة على الصمود أو التعامل بإيجابية مع موجة السلبيات الخطيرة للعولمة. ***فحتى المؤسسات الدولية التي عرضنا لها ما هي إلا ستاراً تتخفى من خلفه الدول الرأسمالية التي هي صاحبة صنع القرار فيها، ومن ثم فهي وإن كانت ظاهرياً منظمات دولية، فإن من المؤكد أن الدول النامية والمتخلفة لا ناقة لها فيها ولا جمل. فهي متواجدة بغرض استكمال شكل تقتضيه الصورة المعاصرة للرأسمالية الاستعمارية العالمية، تنفذ مايملى عليها، ولكن لا يمكننا توقع استمرار تلك الدول النامية وأنظمتها في التنفيذ إلى مالا نهاية، لأن قوى المواجهة ستظهر لوضع حد لهذا الوضع، وهذا ما يثبته الواقع المعاصر في كل بقاع العالم.***

ومن ثم، فمن جملة عرضنا السابق نخلص إلى أننا نعيش في عالم الكثير من الإمكانات التي لا يمكن إنكارها، ولكنه أيضاً مفعم بالكثير بالمخاطر والاختلالات، ومظاهر العولمة تلك تتطلب بناء مؤسسي قادر علي الاستجابة، لتوفير الاستقرار والنمو المستديم وتوزيع أكثر عدالة لعوائد العولمة. وكما كتب هنري كيفمان – بحق – لو عاد سميث لكان قد هلل لانهيار الاشتراكية الذي هو في الحقيقة انتصار للرأسمالية والفلسفة الاقتصادية الحرة، ومع ذلك فانـــه سوف يبين – وكمـــا كتب هو بالفعـــل في كتـــابه ثروة الأمم – أن الإفراط في الرأسمالية يمكن أن يكـــون شديد الخطورة. فلو كان موجوداً اليوم ، لكان قد هلل لما ذاع في شأن إدارة الحياة الاقتصادية خاصة في الاقتصاد الأمريكي ودفعه للإنجاز الفردي،

www.alkottob.com

والأسواق الحرة نسبياً، ومع ذلك فإنه (سميث) سينزعج كثيراً بالتوجهات الحديثة نحو التوحد أو الربح السريع خاصة في القطاع المالي، حيث يشعر الجميع من سياسيين وأكاديميين ورجال أعمال وحتى أفراداً بأن اندماج الاقتصاديات القومية ونمو الأسواق الدولية تحت مظلة الرأسمالية العالمية قد خطت خطوات أبعد وأخطر مما كانت عليه في الماضي، وهو ما أثار التكهنات بشأن قدرة الأمم علي التحكم في مصائرها في مواجهة الأسواق العالمية.

فهل العالم الذي يتصف بمستوي عال من التجارة وأحجام ضخمة من تدفق رأس المال عبر الوسائل الإلكترونية يدمر الإطار الاجتماعي والاستقرار المالي، ومن ثم يتطلب تقوية القدرات القومية والمؤسسات الدولية؟ أم أن الأسواق الخاصة قادرة علي تطوير الآليات القادرة علي مواجهة تلك المخاطر؟. وفي حالة الفشل ، فهل تلوذ الحكومات بالتحكم المالي وتخضع للضغوط الاشتراكية الداعية لفرض الحماية التجارية؟.

نعتقد أنه بدلاً من وضع الاتفاقيات الدولية التي تقدم الإنسانية على طبق ذهبي للشركات الدولية مثل اتفاق حماية الاستثمار متعددة الأطراف (OECD) (المعلق حالياً) لابد – وعلى الأقل كحل وقتي – من وضع القواعد الكفيلة بإبراز البعد الاجتماعي للإنتاج ومن ثم إبراز مسؤولية تلك الشركات عن تحقيق هذا البعد. وهذا لن يحدث إلا من خلال اتفاق دولي متعدد الأطراف، تلعب فيه الدول النامية والطبقات المهمشة والمنظمات غير الحكومية دوراً فاعلاً.

www.alkottob.com

كما أن هناك قضايا جديدة جديرة بدور قوي تتولاه الدولة . ففي الوقت الذي قبل فيه بالدولة الحارثة كان الاعتقاد السائد هو أن الماء والهواء مثلاً سلعاً حرة لا تفنى و لا تتبدد، في الوقت الراهن كثر الحديث وأبرمت اتفاقيات وسنت تشريعات لحماية البيئة، كما أن هناك كثير من التوقعات بأن حروب ستنشأ على المياه في أفريقيا والشرق الأوسط. بل كثر الحديث عن نقل الصناعات الملوثة للبيئة من الدول المتقدمة للدول النامية والدور المحوري للشركات دولية النشاط في هذا الشأن. وهنا يثار التساؤل عن الجهة المنوط بها توفير الحماية ووضع التشريعات والاتفاقيات موضع التطبيق ؟ لا يمكن أن نجزم بأنها ستكون المنظمات الدولية لأننا تعرفنا بوضوح على هوية وتركيبة وتوجهات تلك المنظمات.

بعد هذا التحليل، أصبحنا نؤمن إيماناً مطلقاً لا يتزعزع بأن البشرية عاشت وتعيش وستعيش مستقبلاً عمليات الصعود والهبوط في الأنظمة الاقتصادية الوضعية، وستظل مواطن الضعف في أي نظام وضعي ولن يتحقق له الكمال حيث تحركه مصالح بعض الفئات أو الدول على حساب مصالح البعض الآخر، ومن ثم يبرز ويحفظ جوانب ويغفل ويدمر جوانب أخري.

وهنا كان علينا أن نتوقف ونسأل ماهو الحل؟ هل من بديل؟ هل من نظام يؤمن بالحرية والملكية الخاصة والعدالة الاجتماعية وحد الكفاية معاً؟ هل من إطار يقبل بوجود الآخر؟ للإجابة على تلك التساؤلات، اختتمت الدراسة بتقديم مقترح إطار إسلامي عالمي للنشاط الاقتصادي.

www.alkottob.com

كان من الضروري أن نعرض للمحنة التي تعايشها أمة الإسلام والتي تعوق قدرتها طرح وتقديم الرؤية الإسلامية باعتبارها طوق نجاة للإنسانية جمعاء. عرضنا لمبررات طرحنا للرؤية الإسلامية وكيف أن أمة الإسلام التي تعتصرها الأزمات مطلع الألفية الثالثة كانت منارة للعلم والعلماء مطلع الألفية الأولى. استعنا بكتابات الغربيين أنفسهم عن مساهمات الإسلام وعلمائه في إثراء الحضارة الإنسانية، وكيف أن الإسلام يقدم حلاً شاملاً ومتكاملاً لمشكلات الإنسانية.ثم اختتم العرض بطرح رؤية لإطار إسلامي للنشاط الاقتصادي وليس نظام اقتصادي إسلامي. وقد عرضنا لمبررات تفضيلنا للتعامل مع الآخر من إطار وليس نظام اقتصادي إسلامي.

والله ولي التوفيق،

د. رضا عبد السلام

الرياض – المملكة العربية السعودية

drredaali@hotmail.com

www.alkottob.com

أولاً: قائمة المراجع العربية:

١. السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ١٩٩٩.

٢. بول هيرست و جراهام طومبسون، " ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم"، ترجمة د. فالح عبد الجبار، عالم المعرفة، الكويت سبتمبر ٢٠٠١.

٣. تود بوشهولز ، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين ، ترجمة نزيه الأفندي و عزة الحسيني ، المكتبة الأكاديمية ١٩٩٦.

٤. جاري بيرتلس وآخرين، جنون العولمة: تفنيد المخاوف من التجارة المفتوحة، ترجمة كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٩.

٥. د. حازم الببلاوي، دور الدولة ، دار الشروق ١٩٩٦ .

- د. حازم الببلاوي دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق ١٩٩٥.

- د. حازم الببلاوي، نحن والغرب: عصر المواجهة أم عصر التلاقي، دار الشروق ١٩٩٩.

٦. د. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة مقارنة لتجارب دول شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر – جامعة أولستر المملكة المتحدة ٢٠٠٠ (مترجمة إلى العربية).

- د. رضا عبد السلام، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار الإسلام للطباعة والنشر ٢٠٠١-٢٠٠٢.

www.alkottob.com

- د. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، من النظرية إلى التطبيق، دار الأصدقاء للطباعة والنشر، المنصورة، ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٧. د. رمزي زكي، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، مساهمة نحو فهم أفضل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٦.

٨. د. صلاح الدين نامق، النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها: دراسة مقارنة، دار المعارف ١٩٨٠.

٩. فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣.

١٠. ميلتون فريدمان ، الرأسمالية والحرية ، ترجمة يوسف عليان مركز الكتب الأردني ١٩٨٧.

١١. د. مراد هوفمان " الإسلام كبديل " تعريب عادل المعلم، دار الشروق، ١٩٩٣.

١٢. كتاب " حروب القرن الحادي والعشرين" لمؤلفه ايناسيو رامونيه (مدير تحرير ليموند ديبلوماتيك) عرضت له جريدة الأهرام المصرية في عددها الصادر في ١٦ أغسطس ٢٠٠٢.

www.alkottob.com

ثانياً: قائمة المراجع الإنجليزية:

1. A. Solimano, " Can reforming global institutions help developing countries share more in the benefits from globalization? The World Bank working papers on globalization, 2000.
2. Arif Dirlik, " Globalization as the End and the Beginning of History: The Contradictory Implications of a New Paradigm", History Department Working Papers, Duke University, USA, 2002.
3. A. Hartman, " The globalization of movement" Humanist organization, November-December 2001.
4. B. Eichengreen, " Crisis now and then: What lessons from the last era of financial globalization?" National Bureau of economic research, working paper series (8716), 1050 Massachusetts Avenue Cambridg, January 2002.
5. C. Raghavan, " World economy heading downwards, warns UNCTAD", Third World Network, April 2001.
6. D. Korten, 1999, " The post corporate world", Kumarian Press, West Hartford, CT.
7. D. Mcnally, " The present as history: thoughts on capitalism at the millennium", Monthly review foundation, August 1999.
8. David Mcnally, "Turbulence in the world economy" Monthly Review Foundation, June, 1999 .
9. D. Rodrik, " Has Globalization Gone Too Far? Institute for international Economics, ISBN 0-88132-241-5, March 1997.
10. E. Rothschild, " Globalization and the return of history", Foreign Policy Institute, Summer 1999.

www.alkottob.com

11. Globalization, growth and poverty: Building an Inclusive World Economy (Report), (Chapter one), A copublication of the World Bank and Oxford University Press, 2002.

12. Globalization Straining Planet's Health: Alliances Needed to Safeguard Environment, World Watch Institute, News Release, www.worldwatch.org/

13. Gorge Soros, " The Crisis of Global Capitalism", Perseus Books Group, 1998.

14. Harold James, "The end of Globalization: Lessons from the Great Depression" Harvard University Press London 2001.

15. Henry Kaufman, "What would Adam smith say now?: He would like Much of What he Sees But he would Also be Worried", The National association of Business economists, October 2001.

16. HF. Maude, " Why the global economy needs nations", Adam Smith Institute, UK, 1999.

17. Human Development report, United Nations Development Program, July 2002.

18. International Congress regarding globalization," Seiena Decleration", Siena, Italy 1998.

19. James Petras, "The Third Way: Myth and Reality" Monthly Review Foundation, March, 2000.

20. J. B. Foster, " Contradiction in the Universalization of capitalism", Monthly Review Foundation, INC, April 1999.

21. John Gray, "False Dawn: The Delusions of Global Capitalism" New Press Commentary, Oct, 1999.

22. John Gray, "The gale of destruction.(Capitalism and unstable basis for globalisation)" New Statesman Ltd. (1996), (Book Review) Sept 18, 2000.

23. Kevin H. O' Rouke, " Globalization and Inequality: Historical Trends", National Bureau of Economic Research

www.alkottob.com

(NBER), 1050 Massachusetts Avenue, Cambridge MA 02138, June 2001.

24. L. panitch, " The state in a changing world", World Bank s world Development Report for 1997, Monthly Review Foundation, INC. October 1998.

25. Martin Khor, "What is globalization", Third World Network January 2001(www.twnside.org.sg).

26. M. Pettis, " Will globalization go bankrupt?" Foreign policy institute, September 2000.

27. Martin khor , " The down of globalization", Third World Network, May 2001.

28. M. Bordo & B. Eihengreen, " Is globalization today really different than globalization a hundred years ago?" National Bureau of economic research, working paper series (7195), 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, June 1999.

29. Rebert Fatton Jr. , " Globalization, Poverty and Terror", September 2001.

30. Samir Amin Imperialism and Globalization Monthly Review Foundation . INC June, 2001.

31. S. Cecchtti, " Understanding the great depression: Lessons for current policy", NBER, April 1997.

32. Thomas L. Friedman Farrar, Straus & Giroux. "The Lexus and the Olive Tree.(Review) / (book reviews) by Christopher Caldwell Commentary, Oct, 1999.

33. O' Rouke & J. Williamson, "When Did Globalization Began?" National Bureau of Economic Research (NBER), March 2000.

34. P. Lindert & J. Williamson, " Globalization and Inequality: A long history", World Bank Annual conference on development Economic – Europe, Barcelona, June 2001.

www.alkottob.com

35. P. Masson, " Globalization: Facts and figures", International Monetary Fund Discussion Paper, Research Department, October 2001.

36. R. Baldwin & P. Martin, " Two Waves of Globalizations: Superficial Similarities, Fundamental Differences", National Bureau of Economic Research, (No. 6904), January 1999.

37. S. Ostry, " The challenge of global capitalism: The world economy in the 21st century (book review)", American political science Review, March 2001.

38. S. Cecchetti, Understanding the great depression: Lessons for current policy", National Bureau of Economic Research Working paper No. 6015, April 1997.

39. The State in a Changing World", World development report, World Bank 1997.

40. The Delusions of Global Capitalism), Reason, July 1999.

41. Third World Network, "The Siena declaration", September 1998 (WWW.twnside.org.sg).

42. World Development Report, United Nations Development Program, 1997.

43. World Investment Report, United Nation Conference for Trade and Development (UNCTAD), different Issues until 2006.

www.alkottob.com

المحتـــــويـات

ملخص	٣
*** تقديم بقلم أ.د. علي لطفي رئيس وزراء مصر الأسبق.**	٥
*** تقديم بقلم أ.د. أحمد جمال الدين موسى وزير التربية والتعليم الأسبق.**	١١
مقدمة الدراسة	١٧
المبحث الأول	
هل العولمة بالظاهرة أو العملية الجديدة؟	٢٣
١. العولمة كاصطلاح لغوي.	٢٣
٢. العولمة كظاهرة أو كعملية.	٢٦
أ. عولمة القرن الخامس عشر.	٢٧
ب. عولمة القرن التاسع عشر.	٢٨
المبحث الثاني	
المرتكزات الفكرية للعولمة المعاصرة: " فهل تحمل العولمة ذات مرتكزات الماضي"	
أولاً: الحركة الفكرية التقليدية والمعاصرة.	٣٥
ثانياً: فكرة دور الدولة بين الماضي والحاضر.	٣٥
ثالثاً: التحول على يد المدرسة الكينزية.	٤٠

www.alkottob.com

رابعاً: هل تعرف الأنظمة الوضعية ما يسمى بالطريق الثالث في الاقتصاد؟ ٤٢
خامساً: المدرسة النقدية والترويج لعولمة الرأسمالية (الموجة الثانية). ٤٥
سادساً: العولمة وسيادة الدولة. ٤٨

المبحث الثالث

أوجه الشبه بين الماضي والحاضر

" **محددات الأزمة، التخصص الدولي وحرية التجارة**" ٥٣

تقسيم: ٥٣

أولاً: محددات الأزمة. ٥٥

ثانياً: ظاهرتي الهجرة والتخصص الدولي ٥٨

أ. الهجرة الدولية. ٥٨

ب. التخصص وتقسيم العمل الدولي. ٦٣

ثالثاً: حرية التجارة والاستثمار وميراث الماضي. ٦٥

المبحث الرابع

عوامل عولمة أو سيادة الرأسمالية ٦٩

أولاً: التدفق الضخم لكل من التجارة والاستثمار (المباشر وغير المباشر) ٧٠

ثانياً: الثورة في تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات ٧٤

ثالثاً الميل الطبيعي للرأسمالية نحو السيطرة ٧٦

رابعاً: انهيار النظام والفكر الاشتراكي ٧٩

خامساً: بروز دور الآليات السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية. ٨٣

سادساً دور الشركات دولية النشاط (متعدية الجنسية) ٨٩

www.alkottob.com

المبحث الخامس

المخاطر والاختلالات المترتبة على عولمة الرأسمالية. ٩٧

تقسيم ٩٧
أولاً: الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية. ٩٨
ثانياً العولمة وارتفاع معدلات الفقر مع قتل الشركات المحلية بالدول النامية ١٠٣
ثالثاً: المخاطر البيئية والصحية الناتجة عن تسلط الشركات الدولية. ١٠٨
رابعاً: الأزمات والاختناقات المالية. ١١١
خامسا: الفوضى والجريمة والصراعات العرقية والدينية. ١١٢

المبحث السادس

العولمة وانعكاساتها على مستقبل الرأسمالية:

هل يعيد التاريخ نفسه؟ ١١٩

تقسيم: ١١٩
أولاً: الاتجاه القائل باستحالة تكرار الانهيار. ١٢١
ثانياً: الاتجاه القائل بإمكانية حدوثها ثانية. ١٢٥
ثالثاً تنامي الاتجاهات المعارضة للعولمة. ١٤١

المبحث السابع

الآليات الاقتصادية الدولية الجديدة

وحماية الرأسمالية من نفسها؟ ١٤٥

تقسيم:
أولاً: الاتجاه المتفائل والقائل بقدرة البناء المؤسسي الدولي. ١٤٩

www.alkottob.com

ثانياً الاتجاه القائل بعدم قدرة البناء المؤسسي على حماية العولمة من نفسها. ١٥١
ثالثاً: تصورات بشأن الشكل المستقبلي للمؤسسات الدولية. ١٥٧

المبحث الثامن

مقترح الدراسة

"نحو إطار إسلامي عالمي للنشاط الاقتصادي"

تقسيم ١٦١
أولاً: دواعي ومبررات الحاجة إلى الرؤية الإسلامية تحديداً. ١٦٢
ثانياً: محنة الإسلام والمسلمين وسبل الخروج منها. ١٦٥
ثالثاً: التعامل مع الآخر من خلال إطار اقتصادي إسلامي وليس نظام اقتصادي إسلامي. ١٧١

خاتمة ١٧٧
قائمة المراجع ١٩١
المحتويات ١٩٧

www.alkottob.com